الدكتور بشار عواد معروف

تحقيق النصوص

بين أخطاء المؤلفين وإصلاح الرواة والنساخ والمحققين



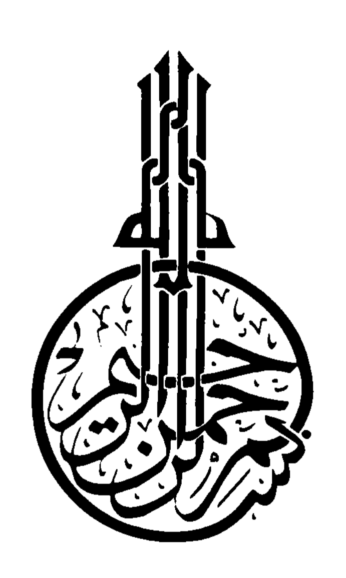
الطبعة الأولى 2009م

دار الغرب الإسلامي

العنوان: ص.ب.: 200 تونس 1015

تحقيق النصوص

بين أخطاء المؤلفين
وإصلاح الرواة والنساخ والمحققين


بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

إلى تلاميذي المجاهدين الأوفياء النجباء العُلماء
إلى مَن جاهدوا في الله حق جهاده حتى أتاهم اليقين
إلى الرجال الذين صدقوا ما عاهدوا الله عليه

الشيخ المحدّث غالب علي لطيف العزاوي

والشيخ المحدّث الدكتور عزيز رشيد الدايني

والشيخ المحدّث شيروان محمد عبد الواحد

نسأل الله أن يتقبلهم في الشهداء مع النبيين والصديقين والصالحين
وحَسُن أولئك رفيقاً

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمدُ لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد خاتم النبيين، وعلى آله الطيبين الطاهرين، وصحابته الغر الميامين، وبعد،

فمن المعلوم في بدائه العقول أنَّ علم تحقيق النصوص إنما يهدف إلى تقديم نص صحيح مطابق لما كتبه مؤلفه ما استطاع المحقق إلى ذلك سبيلا. أما إذا تحقق وصول النسخة التي كتبها المؤلف بخطه، وثبت للمحقق أنها آخر ما ارتضاه لكتابه، فلا فائدة لأي نسخة أخرى منتسخة عنها أو من غيرها، لأنها على كل حال ستُرد في صحتها وخطئها إلى نسخة المؤلف التي كتبها بخطه.

وحين يتحقق للمُحقق المدقق ثبوت نَصٍّ لمؤلفٍ ما سواءٌ أكان ذلك بوصول نسخة المؤلف التي بخطه، أم اجتماع النُّسخ المعتمدة على قراءة واحدة أو أي وسيلة أخرى، فإن واجب المحقق يحتم عليه إثبات ذلك النص وإن كان غلطًا، أو تصويبه والإشارة إليه في الهامش، وإن كان الأول هو الأولى.

على أننا رأينا بعض العلماء أو النساخ، أو التلاميذ البَرَرة بأساتيذهم، على مدى العصور ربما يقومون في كثير من الأحيان بتصحيح ما يقع في بعض الكتب، ولاسيما كتب العلماء المشهورين بالجودة والإتقان، من أخطاء اعتزازًا منهم بهم، وإكبارًا لهم من أن يقعوا في الخطأ الكثير أو القليل، مع إقرارنا جميعًا بأن الخطأ من الأمور الجِبِلِّية في الإنسان، إذْلا أحد معصوم منه سوى الأنبياء والمرسلين عليهم أفضل الصلاة وأتم التسليم.

وهذه المسألة قَلّما تنبه إليها المحققون الكبار، فلم يعيروها عناية وتدبرًا وخفيت على كثير منهم، بَلْه قيام بعض أغمار المحققين بتصحيح ما أخطأ فيه المؤلف أو التغاضي عمن صحح النص من غير إشارة أو تنبيه وعدّة من الأعمال المحمودة، بل مما يُنتقد عليه المحقق المجوّد المنبِّه على خطأ المؤلف،

وهو بلا شك أمر وبيل مرتعه، فظيع نتائجه، عاقبته تقويل أناس مالم يقولـوه، وتبرئة بعض العلماء من الخطأ والزلل، وإلصاقه بغيرهم ممن نبه على أخطائهم ووصفهم بكل وصف قبيح.

وقد رأيت من المفيد تنبيه إخواني وأبنائي المحققين الملتزمين بالمنهج العلمي القويم إلى هذه المسألة والحذر منها، مشيرًا إلى أنَّ التنبيه على أخطاء العلماء ليس فيه أدنى إساءة إليهم، فكل إنسان يؤخذ من قوله ويترك إلا رسول الله ﷺ كما قال الإمام مالك بن أنس يرحمه الله، وفي ذلك إصلاح فاسد، وإقامة مائد يُحمد عليه الإنسان إن كان أراد بذلك وجه الله جل في علاه، وابتعد فيه عن التجريح والتقبيح والتقريع والتبكيت.

وسأتناول في هذا البحث الوجيز ثلاثة من الكُتُب المشهورة التي طارت بها الركبان وذاع صيتها في البلدان ما بين مشرق للشمس ومغيب أصابتها هذه الآفة، آفة التصحيح والتقويم من غير إشارة، مما أوقع الناس في حيرة، وغم عليهم الأمر والتبس حين وجدوا ما نبّه عليه بعض العلماء الأعلام من خطأ فيها، قد كُتِبَ على الصواب في كثير من النسخ أو المطبوعات، وهي:

موطأ مالك برواية يحيى بن يحيى الليثي، وتاريخ البخاري الكبير، وتقريب التهذيب لحافظ عصره ابن حجر العسقلاني، لتكون مثلاً لغيرها من كتب المؤلفين المشهورين أو العلماء المذكورين.

الفصل الأول
موطأ مالك برواية الليثي

كَثُر رواة «الموطأ» عن الإمام مالك بن أنس، وكان من آخر من قدم على هذا الإمام الجليل من بلاد الأندلس والمغرب شاب يتفجر فطنة وذكاءً، صار له في قابل أيامه الفضل الأعظم في نشر «الموطأ» ومذهب مالك في تلك البلدان، وهو يحيى بن يحيى الليثي، بحيث إذا ذُكر الموطأ في تلك الأصقاع فإنما يُذكر موطؤه ولا ينصرف الذهن إلا إليه لتفرده تقريبًا بالانتشار بين الناس في تلك الأمكنة والأزمنة وما تلاها من أزمنة وإلى يوم الناس هذا.

ولد أبو محمد يحيى بن يحيى بن كثير الليثي الأندلسي سنة ١٥٢هـ، وتوفي سنة ٢٣٤ هـ، وحمل عنه الموطأ الجم الغفير، لكن اشتهرت عنه روايتان هما: رواية ابنه عبيدالله المتوفى سنة ٢٩٨هـ، ورواية تلميذه محمد بن وضّاح المرواني المتوفى سنة ٢٨٧هـ.

ومع كل هذه الشهرة التي نالتها رواية «موطأ» يحيى في بلاد الأندلس والمغرب، فإنها لم تكن مشهورة عند المشارقة في القرن الثالث الهجري، بدلالة أن أحدًا من أصحاب الدواوين الحديثية لم يعتمدها، وربما كان ذلك لأمور منها:

١. قلة شهرة يحيى بن يحيى الليثي بطلب الحديث، ووقوعه بأخطاء حديثية ليست بالقليلة، قال ابن عبد البر، وهو ممن اعتنى بهذه الرواية عناية بالغة: « في رواية يحيى الليثي وهم وتصحيف في مواضع كثيرة»[1]، وقال في موضع آخر:«ولم يكن له بصر بالحديث»[2]، وقال الذهبي: «نعم ما كان من فرسان هذا الشأن، بل كان متوسطًا فيه»[3].

---

(١) ينظر تهذيب التهذيب ١١/ ٣٠١.

(٢) الانتقاء، ص٦٠.

(٣) سير أعلام النبلاء ١٠/ ٥٢٣.

٢. قلة الاتصال بين أهل الأندلس والمشارقة في تلك المدة واعتناء أهل الأندلس يومئذٍ بالفقه أكثر من عنايتهم بالحديث، وآية ذلك أن الأندلس إنما صارت دار حديث باثنين من علمائها الذين رحلوا إلى المشرق واستقوا من معينه وهما: ابن وضاح وبقي بن مَخْلد.

٣. توفر روايات للموطأ لمن هم أكثر إتقانًا ومعرفة بالحديث من يحيى مثل عبد الله بن مسلمة القَعْنَبي، وعبدالله بن يوسف التنيسي، وعبدالرحمن بن مهدي، وأبي مصعب الزهري، ومعن بن عيسى القزاز، وقتيبة بن سعيد، ويحيى بن سعيد القطان، ويحيى بن يحيى النيسابوري، ونحوهم ممن اعتمدهم أصحاب الكتب الستة، والإمام أحمد في مسنده، والدارمي والطحاوي وابن حبان والدارقطني والطبراني والحاكم والبيهقي وغيرهم في مصنفاتهم.

ونتيجة لبعض ما وقع من الأخطأ في رواية يحيى قام بعض العلماء بتصحيح بعضها، ولاسيما محمد بن وضاح المرواني اعتزازًا منهم بهذه الرواية وإكبارًا لها من أن يقع فيها الخطأ، مع انتقاد بعض أهل العلم لصنيع ابن وَضَّاح[١].

كما قام بعض المحققين بزيادة أشياء على هذه الرواية ليست منها كما سنبينه لاحقًا.

لقد حاولنا جهد المستطاع تخليص رواية يحيى بن يحيى الليثي من هذه الإصلاحات عند قيامنا بتحقيق الموطأ بروايته، فوفقنا في الكثير منها، وفاتنا النزر اليسير مما نبهنا عليه بعض أهل العلم المعتنين بهذا الشأن[٢].

---

(١) القاضي عياض: مشارق الأنوار ١/ ٤.

(٢) تنظر الدراسة التي قام بها الأستاذ جعفر أهمدي «رواية يحيى الليثي بين المطبوع والمخطوط» بإشراف صديقنا العلامة محمد الراوندي حفظه الله تعالى (سنة ٢٠٠٦م).

وقد نبّه العلماء المعنيون بالموطأ ورواية يحيى خاصة إلى ما وقع فيها من أخطاء أو مخالفات للروايات الأخرى، مثل محمد بن الحارث الخشني (ت٣٦١هـ)، وأبي الوليد هشام بن أحمد الوَقَّشي (ت٤٨٩هـ) وأبي عبد الله محمد بن الفرج مولى ابن الطلاع البكري(ت٤٩٧هـ)، وأبي عمر أحمد بن محمد بن يحيى القرطبي المعروف بابن الحذَّاء (ت٤٦٧هـ)، وأبي عمر بن عبد البر (ت٤٦٣هـ)، والقاضي عياض (ت٥٤٤هـ)، وأبي بكر بن العربي (ت٥٤٣هـ) وغيرهم.

فمن ذلك ما في كتاب الصلاة، والوضوء ومس الفرج:

«حدثني يحيى عن مالك عن عبدالله بن أبي بكر، **عن** محمد بن عمرو بن حزم أنه سمع عروة بن الزبير يقول: دخلت على مروان بن الحكم فتذاكرنا ما يكون منه الوضوء .... الحديث[1]».

هكذا جاء الإسناد في النسخ الصحيحة «عن محمد بن عمرو»، وقد أصلحت في بعض النسخ والمطبوعات إلى «بن» على الصواب لقباحتها، قال ابن عبد البر: «في نسخة يحيى في الموطأ في إسناد هذا الحديث وهم وخطأ غير مشكل، وقد يجوز أن يكون من خطأ اليد، فهو من قبيح الخطأ في الأسانيد، وذلك أنَّ في كتابه في هذا الحديث: مالك، عن عبدالله بن أبي بكر، عن محمد ابن عمرو بن حزم. فجعل في موضع «ابن» «عن» فأفسد الإسناد، وجعل الحديث لمحمد بن عمرو بن حزم، وهكذا حدث به عنه ابنه عُبيد الله بن يحيى. وأما ابن وضاح فلم يحدث به هكذا، وحدث به على الصحة فقال: مالك عن عبدالله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم. وهذا الذي لا شك فيه عند جماعة أهل العلم، وليس الحديث لمحمد بن عمرو بن حزم عند أحد

(١) الموطأ برواية يحيى (١٠٠) بتحقيقنا.

من أهل العلم بالحديث، ولا رواه محمد بن عمرو بن حزم بوجه من الوجوه، ومحمد بن عمرو بن حزم لا يروي مثله عن عروة ... الخ»[1].

ومنه في القراءة في المغرب والعشاء:

«وحدثني عن مالك، عن أبي عُبيد مولى سليمان بن عبد الملك، عن **عَباد بن نُسي**، عن قيس بن الحارث، عن أبي عبدالله الصنابحي أنه قال: قدمت المدينة في خلافة أبي بكر الصديق، فصليت وراءه المغرب، فقرأ في الركعتين الأوليين بأم القرآن وسورة سورة من قصار المفصَّل... الحديث»[2].

وهذا مما أخطأ فيه يحيى بن يحيى إذ الصواب فيه «**عُبادة بن نُسِي**» كما في الروايات الأخرى، وقد كتب على الصواب في كثير من المخطوطات والمطبوعات.

وفي النظر في الصلاة إلى ما يشغلك عنها:

«حدثني يحيى عن مالك، عن علقمة بن أبي علقمة أنَّ عائشة زوج النبي ﷺ قالت: أهدى أبو جهم بن حذيفة لرسول الله ﷺ خميصة شامية لها عَلَمٌ..... الحديث[3]».

وقد صُحّح إسناد هذا الحديث في بعض المخطوطات والمطبوعات ومنها طبعة الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي إلى: «عن **علقمة بن أبي علقمة، عن أمّه أن عائشة**»، وهو غلط في رواية يحيى بن يحيى، قال ابن عبد البر بعد أن ساق إسناده كما أثبتناه: «هكذا قال يحيى عن مالك في إسناد هذا الحديث: عن علقمة بن أبي علقمة، أن عائشة. ولم يتابعه على ذلك أحد من الرواة، وكلهم رواه في الموطأ عن علقمة بن أبي علقمة، عن أمه، عن عائشة، وسقط ليحيى

---

(1) ينظر تعليقنا على الموطأ ١/ ٨٤.
(2) الموطأ (٢٠٩).
(3) الموطأ (٢٥٩).

عن أمه، وهو مما عُدَّ عليه، والحديث صحيح متصل لمالك عن علقمة بن أبي علقمة عن أمه، عن عائشة، كذلك رواه جماعة أصحاب مالك عنه»[1].

ومنه قوله في صلاة النبيِّ ﷺ في الوتر:

«وحدثني عن مالك، عن عبدالله بن أبي بكر، عن أبيه أنَّ عبدالله بن قيس بن مخرمة أخبره، عن زيد بن خالد الجهني، أنه قال: لأرمقن الليلة صلاة رسول الله ﷺ، قال: فتوسدتُ عتبته، أو فُسطاطه، فقام رسول الله ﷺ فصلى ركعتين طويلتين طويلتين .... الحديث»[2].

وقد جاء في بعض النسخ وطبعة محمد فؤاد عبد الباقي: «طويلتين طويلتين طويلتين» ثلاث مرات، وهو خطأ بالنسبة لرواية يحيى، قال ابن عبد البر: «هكذا قال يحيى في الحديث: فقام رسول الله ﷺ فصلَّى ركعتين طويلتين طويلتين. ولم يتابعه على هذا أحد من رواة الموطأ عن مالك فيما علمتُ، والذي في الموطأ عن مالك عند جميعهم: فقام رسول الله ﷺ فصلى ركعتين خفيفتين، ثم صلى ركعتين طويلتين طويلتين، فاسقط يحيى ذكر الركعتين الخفيفتين، وذلك خطأ واضح.... وقال يحيى أيضًا: طويلتين طويلتين؛ مرتين، وغيره يقول ثلاث مرات: طويلتين طويلتين طويلتين»[3]،فتراها قد صححت على خلاف ما هو واقع في رواية يحيى.

وفيما جاء في العتمة والصُّبح:

«حدثني عن مالك، عن سُمي مولى أبي بكر، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، أنَّ رسول الله ﷺ، قال:«بينما رجل يمشي بطريق إذ وجد غُصن شوكٍ على الطريق فأخّره، فشكر الله له فغفر له». وقال: «الشهداء خمسة...»، وقال:

[1] التمهيد ٢/ ١٠٨، وتنظر رواية أبي مصعب (٤٨٤)، وإسحاق بن موسى الطباع عند أحمد ٦/ ١٧٧، وسويد بن سعيد (١٥٥)، وعبد الرحمن بن مهدي عند أحمد ٦/ ١٧٧، وقتيبة بن سعيد عند الجوهري (٦١٢)، ويحيى بن يحيى النيسابوري عند البيهقي ٢/ ٣٤٩.

[2] الموطأ (٣١٨).

[3] التمهيد ١٧/ ٢٨٧-٢٨٨.

«لو يعلم الناس ما في النداء والصف الأول، ثم لم يجدوا إلا أن يستهموا عليه لاستهموا، ولو يعلمون ما في التهجير لاستبقوا إليه، ولو يعلمون ما في العتمة والصبح لأتوهما ولو حبوًا»[1].

هذه ثلاثة أحاديث في واحد، وكذا هي محفوظة عن أبي هريرة: أولها: حديث الذي نزع غصن الشوك عن الطريق، والثاني: حديث الشهداء، والثالث قوله: لو يعلم الناس ما في النداء.

والحديث الثالث تقدم في رواية يحيى برقم (١٧٤) بتحقيقنا، وهذا الحديث الثالث سقط ليحيى في باب ما جاء في العتمة والصبح، قال ابن عبد البر: «فلم يروه عنه ابنه عبيد الله في ذلك الباب، ورواه ابن وضّاح عن يحيى، وهو عند جماعة الرواة للموطأ عن مالك لا يختلفون في ذلك فيما علمت»[2]، ونقلت كلامه هذا في تعليقي على الحديث (١٧٤) وأبقيتُ على ما زاده ابن وضاح في باب ما جاء في العتمة والصبح على أساس أن هذا من رواية ابن وضاح عن يحيى كما نص عليه ابن عبد البر، ولو حذفناه لكان أحسن، فالظاهر أنه من زياداته على يحيى.

و في الجمع بين الصلاتين في الحضر والسفر:

«حدثني يحيى عن مالك، عن داود بن الحصين عن الأعرج، أنَّ رسول الله ﷺ كان يجمع بين الظهر والعصر في سفره إلى تبوك[3]».

وقد جاء في بعض المخطوطات وطبعة محمد فؤاد عبد الباقي: «**عن الأعرج، عن أبي هريرة، أنَّ رسول الله ﷺ**». مع أنَّ الراجح أن يحيى رواه مرسلاً كما بينه ابن عبد البر في التمهيد حين قال: «وهذا الحديث هكذا رواه جماعة من أصحاب مالك مرسلاً إلا أبا المصعب في غير الموطأ، ومحمد بن

[1] الموطأ (٣٤٦).
[2] التمهيد ٢٢/ ١١.
[3] الموطأ (٣٨٢).

المبارك الصوري، ومحمد بن خالد بن عثمة، ومطرف، والحنيني، وإسماعيل ابن داود المخراقي، فإنهم قالوا: عن مالك عن داود بن الحصين عن الأعرج عن أبي هريرة مسندًا».

ولكنه عاد فقال: «وذكر أحمد بن خالد أن يحيى بن يحيى روى هذا الحديث عن مالك.... مسندًا، قال: وأصحاب مالك جميعًا على إرساله عن الأعرج». ثم قال ابن عبد البر: «وقد يمكن أن يكون ابن وَضّاح طرح أبا هريرة من روايته عن يحيى لأنه رأى ابن القاسم وغيره ممن انتهت إليه روايته عن مالك في الموطأ أرسل الحديث، فظن أنَّ رواية يحيى غلط لم يتابع عليه، فرمى أبا هريرة وأرسل الحديث، فإن كان فعل هذا ففيه ما لا يخفى على ذي لب، وقد كان له على يحيى تسوّر في الموطأ، في بعضه، فيمكن أن يكون هذا من ذلك إن صح أنَّ رواية يحيى لهذا الحديث على الإسناد والاتصال، وإلا فقول أحمد (بن خالد) وهم منه، ولا أدري كيف هذا، إلا أنَّ روايتنا لهذا الحديث في الموطأ عن يحيى مرسلاً.... وقد تأملت رواية يحيى فيما أرسل من الحديث ووصل في الموطأ فرأيتها أشد موافقة لرواية أبي المصعب في الموطأ كله من غيره، وما رأيت في رواية في الموطأ أكثر اتفاقًا منها»[1].

قال بشار: قد رواه أبو مصعب الزهري في موطئه مرسلاً[2]. ولا أدل على صحة إرساله في رواية يحيى هو ما ذكره الإمام الدارقطني حين نص على من رواه موصولاً من أصحاب مالك، ولم يذكر فيهم يحيى، بل ذكر أن أصحاب الموطأ أرسلوه، وهو الخبير بالموطأ[3].

على أنَّ إشارة ابن عبد البر إلى احتمال صنيع ابن وَضّاح في رواية يحيى يشير من غير ريب أن ما أراده أحدهم من إصلاح قد يكون مآله إلى إفساد،

---

(1) التمهيد ٢/ ٣٣٧ـ ٣٣٩.

(2) الموطأ، برواية الزهري (٣٦٤).

(3) الدارقطني: العلل ١٠/ ٣٠٠ـ٣٠١ سؤال رقم ٢٠٢٠.

وهو أمر انتقد عليه ابن وَضّاح كثيرًا وأشير إلى تسوّره على الموطأ، كما بينه ابن عبد البر وغيره[1].

و في كتاب الصلاة، ما جاء في صلاة القاعد في النافلة:

«وحدثني عن مالك، عن عبدالله بن يزيد المدني، عن أبي النَّضْر، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن، عن عائشة زوج النبي ﷺ أنّ رسول الله ﷺ كان يصلي جالسًا....الحديث»[2].

هكذا رواية يحيى عن مالك:«**عن أبي النضر**»، والصواب: «**وعن أبي النضر**»، قال الخشني:«وهم فيه يحيى إنما هو: عن عبدالله بن يزيد وأبي النَّضْر، كما رواه أصحاب مالك»[3]،وكذا نبّه عليه أبو العباس الداني[4]، وأشير في نسخة مولى ابن الطلّاع إلى أن هذا من إصلاح ابن وضّاح، ومع ذلك لم يتنبه إلى هذا التصحيح من نشر الموطأ، بما فيهم أنا لوروده في كثير من المخطوطات مصححًا على الوجه!

وفي صلاة الضُّحى:

«وحدثني عن مالك، عن ابن شهاب، عن عروة بن الزبير، عن عائشة زوج النبي ﷺ أنها قالت: ما رأيت رسول الله ﷺ يصلي سُبحة الضحى قط، وإني **لأستحبها**.... الحديث»[5].

هكذا في رواية يحيى: «لأستحبها»، وجاءت في طبعة محمد فؤاد عبد الباقي «لأسبحها» وهي ليست في رواية يحيى، إنما هي لباقي الرواة كما بينه الزرقاني[6].

---

(1) وينظر مشارق الأنوار للقاضي عياض ١/ ٤.
(2) الموطأ (٣٦٥).
(3) أخبار الفقهاء ٣٥١.
(4) الإيماء ٤/ ٨٨-٨٩.
(5) الموطأ (٤١٧).
(6) شرح الزرقاني ١/ ٣٠٧.

وفي جامع الصلاة:

«وحدثني عن مالك، عن ابن شهاب، عن محمود بن لبيد الأنصاري، أنَّ عتبان بن مالك كان يؤم قومه وهو أعمى.... الحديث»[1].

وقد أُصلح في بعض المطبوعات من الموطأ، ومنها طبعة الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي إلى: «**محمود بن الربيع**» وهو وإن كان الصواب، لكنه خطأ من رواية يحيى بن يحيى، وذلك أن يحيى بن يحيى أخطأ فيه فرواة «لبيد» بدلاً من «الربيع»، قال ابن عبد البر: «قال يحيى في هذا الحديث: عن مالك، عن ابن شهاب، عن محمود بن لبيد. وهو غلط بيّن وخطأ غير مشكل ووهم صريح لا يعرج عليه... وهذا الحديث لم يروه أحد من أصحاب مالك ولا من أصحاب ابن شهاب إلا عن محمود بن الربيع، ولا يحفظ إلا لمحمود بن الربيع، وهو حديث لا يُعرف إلا به، وقد رواه عنه أنس بن مالك، عن عتبان بن مالك. ومحمود بن لبيد ذكره في هذا الحديث خطأ، والكمال لله، والعصمة به لا شريك له»[2]،فتبين أن تصحيحه كان خطأً.

وفي كتاب الجنائز، ما جاء في غُسل الميت:

«وحدثني عن مالك، عن أيوب بن أبي تميمة السختياني عن محمد بن سيرين، عن أم عطية الأنصارية أنها قالت: دخل علينا رسول الله ﷺ حين توفيت ابنته فقال: «اغسلنها ثلاثًا، أو خمسًا، أو أكثر من ذلك، بماء وسدر.... الحديثَ»[3].

هذه هي رواية يحيى، وقد رواها غيره بزيادة «**إن رأيتن ذلك**» بعد قوله ﷺ: أو أكثر من ذلك، كما في الطبعة التونسية والفاسية ومحمد فؤاد عبد الباقي مع أنها ليست من رواية يحيى بن يحيى، قال ابن عبد البر:«وكل من روى هذا الحديث فيما علمت عن مالك في الموطأ يقولون فيه بعد قوله «أو أكثر من

---

(1) الموطأ (٤٧٦).

(2) التمهيد ٦/ ٢٧٧. وينظر الموطأ برواية الزهري (٥٧٢)، وعبد الرحمن بن القاسم (٨)، وصحيح البخاري (٦٦٧)، وسنن البيهقي ٣/ ٨١ و٨٧، وسنن النسائي ٢/ ٨٠.

(3) الموطأ (٥٩٢).

ذلك»: «إن رأيتن ذلك» وسقط ليحيى«إن رأيتن ذلك» ليس في روايته، ولا في نسخته في الموطأ»[1].

وفي الوقوف للجنائز والجلوس على المقابر:

«حدثني يحيى عن مالك، عن يحيى بن سعيد، **عن واقد بن سعد بن معاذ**، عن نافع بن جبير بن مطعم، عن مسعود بن الحكم، عن علي بن أبي طالب أنَّ رسول الله ﷺ كان يقوم في الجنائز، ثم جلس بعد»[2].

هذه هي رواية يحيى، وجاء في بعض النسخ وطبعة محمد فؤاد عبد الباقي: «**عن واقد بن عمرو بن سعد بن معاذ**»، وهذا وإن كان هو الأصح لكنه خطأ بالنسبة لرواية يحيى بن يحيى الليثي، قال ابن عبد البر بعد أن ساق إسناد الرواية كما ذكرها يحيى: هكذا قال يحيى عن مالك: واقد بن سعد بن معاذ. وتابعه على ذلك أبو مصعب وغيره. وسائر الرواة عن مالك يقولون: عن واقد بن عمرو بن سعد بن معاذ، وهو الصواب إن شاء الله، وكذلك قال ابن عيينة وزهير بن معاوية، وهو: واقد بن عمرو بن سعد بن معاذ بن النعمان ابن امرئ القيس الأشهلي الأنصاري،يكنى أبا عبدالله مدني ثقة، كناه خليفة ابن خياط، وذكره الحسن بن عثمان في بني عبد الأشهل، وقال: كانت وفاته سنة عشرين ومئة، وكان محمد بن عمرو بن علقمة يقول فيه: واقد بن عمر بن سعد بن معاذ، يهم فيه[3]».

وفي زكاة العروض:

«حدثني عن مالك، عن يحيى بن سعيد، عن **رُزَيْق بن حيان**، وكان رزيق على جواز مصر في زمان الوليد وسليمان وعمر بن عبد العزيز.... الحديثَ»[4].

---

(1) التمهيد ١/ ٣٧٢، وتعليقنا على هذا الحديث في طبعتنا ١/ ٣٠٦.

(2) الموطأ(٦٢٦)، ويُنظر تهذيب الكمال ٣٠/ ٤١٢، وتعليقنا على الموطأ.

(3) التمهيد ٢٣/ ٢٦٠.

(4) الموطأ (٦٩٠).

وجاء اسم «رزيق» في بعض المطبوعات، ومنها طبعة محمد فؤاد عبد الباقي: «زريق» بتقديم الزاي على الراء، وهو وإن كان رواية فيه، لكنه خطأ بالنسبة لروايه يحيى، فقد نص الباجي على أن يحيى قد رواه بتقديم الراء المهملة، وهو رزيق بن حيان الدمشقي أبو المقدام، مولى بني فزارة، ذكره البخاري في تاريخه الكبير[1] وغير واحد في باب الراء، وابن حزم و الأمير ابن ماكولا[2]، وقيّده أبو زرعة الدمشقي بالزاي، وقال: «وزريق لقب، واسمه سعيد بن حيان»[3]، وقيّده مصعب الزبيري في روايته بالراء أيضًا، ونقله عنه المزي[4].

وفي ما جاء في صدقة الرقيق والخيل والعَسَل:

«حدثني يحيى عن مالك، عن عبدالله بن دينار، عن سليمان بن يسار وعن عراك بن مالك، عن أبي هريرة... الحديث»[5].

هكذا هي رواية يحيى، وقد أسقطت الواو من قوله «**وعن**» من بعض الطبعات، ومنها طبعة محمد فؤاد عبد الباقي، مع أن وجودها في رواية يحيى منصوص عليه، وإن كان مخالفًا لرواية جماعة رواة الموطأ؛ قال ابن عبد البر: «وهذا الحديث أيضًا أخطأ فيه يحيى بن يحيى... وأدخل بين سليمان وعراك بن مالك واوًا، فجعل الحديث لعبد الله بن دينار وعراك، وهو خطأ غير مشكل مما عُدَّ عليه من غلطه في الموطأ، والحديث محفوظ في الموطآت كلها وغيرها لسليمان بن يسار عن عراك بن مالك، وهما تابعان نظيران، وعراك أسن من سليمان، وسليمان عندهم أفقه، وكلاهما ثقة جليل عالم، وعبد الله بن دينار تابع أيضًا ثقة، توفي عراك بن مالك الغفاري بالمدينة سنة اثنتين ومئة، وتوفي

(1) التاريخ الكبير ٣/ الترجمة ١٠٨٢.
(2) الإكمال ٤/ ٤٧.
(3) تاريخه ٦٩٤.
(4) تهذيب الكمال ٩/ ١٨٢، وينظر تعليقنا على الموطأ ١/ ٣٤٦.
(5) الموطأ (٧٥١) وتعليقنا عليه.

سليمان بن يسار سنة سبع ومئة... وما زال العلماء قديمًا يأخذ بعضهم عن بعض ويأخذ الكبير عن الصغير، والنظير عن النظير»[1].

وفي ما جاء في صيام الذي يصبح جنبًا:

«حدثني يحيى عن مالك، عن عبدالله بن عبدالرحمن بن معمر الأنصاري، عن أبي يونس مولى عائشة عن عائشة زوج النبي ﷺ أن رجلاً قال لرسول الله ﷺ وهو واقف على الباب وأنا أسمع: يا رسول الله، إني أُصبح جنبًا وأنا أريد الصيام.... الحديثَ»[2].

وقلت في التعليق عليه: «وقوله: عن عائشة زوج النبي ﷺ في بعض النسخ دون بعض، لأن عبيد الله بن يحيى قد رواه عن أبيه من غيرها، وأما ابن وَضّاح فرواه عنه موصولاً مسندًا فذكر فيه عن عائشة، وكذلك هو عن جماعة الرواة للموطأ مثل رواية ابن وضّاح، لذلك رأينا إثباتها والإشارة إليها، وانظر التمهيد لابن عبد البر ١٧/ ٤١٨ـ٤١٩».

وقد استدرك بعض الفضلاء الفهماء على صنيعنا هذا وظن أننا غفلنا عن الرواية المرسلة[3] مع إشارتنا إليها في النسخة، ولعله نعى علينا إثباتها في الأصل، فساقها مرسلة وذكر بعض النسخ الخطية التي ساقتها مرسلة وقال: «وكذلك هي رواية يحيى مرسلة، وقد تفرد بإرسال هذا الحديث عن باقي رواة الموطأ، أما ابن وضاح فإنه استدرك السقط في روايته فقال: عن أبي يونس مولى عائشة عن عائشة أن رجلاً» ثم نقل عن ابن عبد البر قوله: «هكذا روى يحيى هذا الحديث مرسلاً، وهي رواية عبيد الله ابنه عنه، وأما ابن وضّاح في روايته عن يحيى في الموطأ فإنه جعله عن عائشة فوصله وأسنده، وكذلك هو عند

---

(١) التمهيد ١٧/ ١٢٣ـ١٢٤.

(٢) الموطأ (٧٩٣) وتعليقنا عليها.

(٣) هو الأستاذ جعفر أحمدي في بحثه النافع: «رواية يحيى بن يحيى الليثي بين المخطوط والمطبوع (الرباط٢٠٠٦)»

جماعة الرواة للموطأ مسندًا عن عائشة منهم: ابن القاسم، والقعنبي، وابن بكير، وأبو المصعب، وعبد الله بن يوسف، وابن عبد الحكم وابن وهب»[1].

ويلاحظ على قول ابن عبد البر أنه لم يقل أن ابن وضّاح أصلحه أو غيّره، بل قال: «وأما ابن وضاح في روايته عن يحيى»، فهذا يحتمل أن يحيى بن يحيى رواه مرة موصولاً ومرة مرسلاً، أو أنَّ عبيد الله أخطأ في روايته.

أما قول الداني: «هذا مرسل عند يحيى بن يحيى سقط من كتابه «عن عائشة» واستدركه ابن وضّاح، وثبت لابن وهب وابن القاسم والقعنبي وسائر الرواة، وهو الصحيح»، فإن قول القاضي عياض في المشارق أفضل منه حين قال: «وفي صيام الجنب أبو يونس مولى عائشة عن عائشة، كذا قاله ابن بكير وابن القاسم، والقعنبي، وأبو مصعب، وسائر رواة الموطأ، **وكذا رواه ابن وضّاح عن يحيى**، وأسقط عبيد الله عن أبيه يحيى منه عائشة فأرسله، وكلهم على خلافه، وهو محفوظ عن عائشة مسندًا»[2]. ونقل الباحث الفاضل من حاشية نسخة ابن رشيد ما يأتي: «في رواية عبيد الله عن أبيه مرسل، وفي رواية ابن وضاح جعله مسندًا عن عائشة، وكذلك هو مسند عند جميع رواة الموطأ وسقط عن عائشة ليحيى فيما علمت والله أعلم».

فإذا سَلَّمنا أنَّ يحيى قد رواه مرسلاً، فكيف نفسّر قوله في متن الحديث: «أن رجلاً قال لرسول الله ﷺ وهو واقف على الباب، **وأنا أسمع**: يا رسول الله»، ومعلوم أن أبا يونس مولى عائشة لم يدرك النبي ﷺ[3]، فالقائل «وأنا أسمع» هي عائشة، فإن كان رضي بهذا المتن وساقه مرسلاً فتلك غفلة لا يقع فيها أجهل الناس، وهو ما نجل يحيى عن الوقوع به، فالأصح أن ابن وضاح رواه على الوجه عن يحيى، وليس من إصلاحه.

(1) التمهيد ١٧/ ٤١٨-٤١٩.
(2) مشارق الأنوار ٢/ ٣٣٥.
(3) تهذيب الكمال ٣٤/ ٤١٨-٤١٩.

وفي ما جاء في الرخصة في القُبلة للصائم:

«وحدثني عن مالك، عن يحيى بن سعيد؛ أنَّ عاتكة بنت سعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل امرأة عمر بن الخطاب كانت تقبل رأس عمر بن الخطاب وهو صائم فلا ينهاها»(١).

هكذا هي رواية يحيى الليثي، وهي من المواطن التي أخطأ فيها حين ذكر نسب عاتكة امرأة عمر، فأصلح ابن وضّاح الخطأ بإسقاط «**سعيد**» من النسب، فهي عاتكة بنت زيد بن عمرو بن نفيل، وانتقل هذا الإصلاح إلى العديد من النسخ والمطبوعات بما فيها طبعتي، وقد جاء التنبيه على هذا الإصلاح في بعض النسخ، ومنها في حاشية النسخة المرابطية: «هكذا وقع في رواية يحيى، والصواب: عاتكة بنت زيد بن عمرو، أمر ابن وضّاح بطرح سعيد»(٢).

وفي كتاب الاعتكاف، قضاء الاعتكاف:

«حدثني زياد عن مالك، عن ابن شهاب(٣)، عن عمرة بنت عبد الرحمن أنَّ رسول الله ﷺ أراد أن يعتكف ... الحديث»(٤).

هكذا رواية يحيى، وكذلك هو في الموطآت كافة(٥)، ووقع في بعض المطبوعات، ومنها طبعة الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي: «**عن عمرة بنت عبدالرحمن، عن عائشة، أنَّ رسول الله**»، وهو غلط محض أصلحه بعضهم ظنًا

(١) الموطأ (٧٩٩).
(٢) من فوائد الأستاذ جعفر أحمدي في بحثه سالف الذكر (المثال الخامس).
(٣) هكذا في الأصول كافة، وهو غلط من يحيى أو من زياد شبطون، فذكر الزهري هنا غير محفوظ، بل هو حديث يحيى بن سعيد الأنصاري، قال ابن عبد البر: هكذا هذا الحديث ليحيى في الموطأ: عن مالك عن ابن شهاب، وهو غلط وخطأ مفرط لم يتابعه أحد من رواة الموطأ فيه عن ابن شهاب، وإنما هو في الموطأ لمالك عن يحيى بن سعيد... كذلك رواه مالك وغيره وجماعة عنه، ولا يُعرف هذا الحديث لابن شهاب، لا من حديث مالك، ولا من حديث غيره من أصحاب ابن شهاب، وهو من حديث يحي بن سعيد محفوظ صحيح سنده (التمهيد ١١/ ١٨٩).
(٤) الموطأ (٨٨٠).
(٥) تنظر مثلاً رواية أبي مصعب الزهري (٨٧٦) ورواية سويد بن سعيد (٤٤٩).

منه أنه هو الصواب، فقد رواه أبو معاوية محمد بن خازم الضرير ومحمد بن فضيل بن غزوان والأوزاعي وسفيان الثوري وغير واحدٍ عن يحيى بن سعيد عن عمرة عن عائشة موصولاً[1]. ورواه البخاري عن عبدالله بن يوسف التنيسي، عن مالك عن يحيى بن سعيد، عن عمرة، عن عائشة مرفوعًا[2]، لكن الحافظ ابن حجر نبه على سقوط قوله «عن عائشة» من روايتي النسفي والكشميهني، ثم قال: « وكذا هو في الموطآت كلها. وأخرجه أبو نعيم في المستخرج من طريق عبد الله بن يوسف شيخ البخاري فيه مرسلاً أيضًا، وجزم بأن البخاري أخرجه عن عبدالله بن يوسف موصولاً، قال الترمذي: رواه مالك وغير واحد عن يحيى مرسلاً، وقال الدارقطني: تابع مالكًا على إرساله عبدُ الوهاب الثقفي، ورواه الناس عن يحيى موصولاً. وقال الإسماعيلي: تابع مالكًا أنسُ بنُ عياض وحماد بن زيد على اختلاف عنه، وأخرجه أبو نعيم في المستخرج من طريق عبدالله بن نافع، عن مالك موصولاً، فحصلنا على جماعة وصلوه»[3].

ومنه ما جاء في ليلة القدر:

«وحدثني زياد عن مالك، أنّه بلغه أن رجالاً من أصحاب رسول الله ﷺ أُروا ليلة القدر في المنام ... الحديثَ»[4].

هكذا رواية يحيى الليثي، ووقع في بعض المطبوعات، ومنها طبعة الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي: «**عن مالك، عن نافع، عن ابن عمر**» وهو غلط محض بالنسبة لرواية يحيى، قال ابن عبد البر بعد أن ساقه بلاغًا كما هو في طبعتنا: «هكذا روى يحيى عن مالك هذا الحديث وتابعه قوم. ورواه القعنبي،

---

(1) وهي في الصحيحين: البخاري ٣/ ٦٦ و٦٧، ومسلم ٣/ ٧٥.
(2) البخاري ٣/ ٦٣ حديث رقم ٢٠٤٣.
(3) فتح الباري ٤/ ٣٤٩.
(4) الموطأ (٨٩٥) وتعليقنا عليه.

والشافعي، وابن وهب، وابن القاسم، وابن بكير، وأكثر الرواة: عن مالك، عن نافع، عن ابن عمر أنَّ رجالاً من أصحاب رسول الله ﷺ، وذكروا الحديث مثله سواء[1]، وهو محفوظ مشهور من حديث نافع عن ابن عمر لمالك وغيره، ومحفوظ لمالك عن عبدالله بن دينار عن ابن عمر أنَّ رسول الله ﷺ قال: «تحروا ليلة القدر في السبع الأواخر»[2].

وفي كتاب الحج، غسل المُحرم:

«حدثني يحيى عن مالك، عن زيد بن أسلم، **عن نافع**، عن إبراهيم بن عبد الله بن حنين، عن أبيه، أنَّ عبد الله بن عباس والمِسْور بن مخرمة، اختلفا بالأبواء فقال عبدالله: يغسل المحرم رأسه.... الحديثَ»[3].

هكذا هو إسناد الحديث في رواية يحيى بن يحيى الليثي، وهو خطأ، ومما انتقد عليه لإدخاله «نافع» بين زيد بن أسلم وابراهيم بن عبدالله بن حنين،فأمر محمد بن وضاح بحذفه ليصح الإسناد، فظهر محذوفًا في بعض المخطوطات والمطبوعات، ومنها طبعة الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي، قال ابن عبد البر: «روى يحيى بن يحيى هذا الحديث عن مالك عن زيد بن أسلم عن نافع عن إبراهيم بن عبدالله بن حنين عن أبيه، فذكره، ولم يتابعه على إدخال نافع بين زيد بن أسلم وبين إبراهيم بن عبدالله ابن حنين أحد من رواة الموطأ عن مالك فيما علمتُ. وذكر نافع في هذا الإسناد عن مالك خطأ عندي لا أشك فيه، فلذلك لم أر لذكره في الإسناد وجهًا، وطرحته كما

---

(1) تنظر رواية القعنبي في مسند الموطأ للجوهري (٦٦٠)، وابن وهب عند البيهقي ٤/ ٣١٠، وعبد الله بن يوسف التنيسي عند البخاري ٣/ ٥٩ حديث ٢٠١٥، وعبد الرحمن بن القاسم عند النسائي في الكبرى كما في التحفة (٨٣١٣)، ومعن بن عيسى القزاز عند ابن عبد البر في التمهيد ٢٤/ ٣٨٢، ويحيى بن يحيى النيسابوري عند مسلم ٣/ ١٧٠ كلهم من طريق مالك، عن نافع، عن ابن عمر.

(2) التمهيد ٢٤/ ٣٨٢.

(3) الموطأ (٩٠١) وتعليقنا عليه.

طرحه ابن وضّاح وغيره، وهو الصواب إن شاء الله. وهذا مما يُحفظ من خطأ يحيى ابن يحيى في الموطأ وغلطه»[1].

وفي الاستلام في الطواف:

«وحدثني عن مالك، عن هشام بن عروة، عن أبيه أنّه قال: قال رسول الله ﷺ لعبد الرحمن بن عوف: «كيف صنعت يا أبا محمد في استلام الركن؟» فقال عبد الرحمن.... الحديث[2].

هكذا رواية يحيى في الأصل، وأضيف في بعض النسخ الخطية بعد قوله «استلام الركن» لفظة «الأسود» وهي من إضافات ابن وضّاح واصلاحاته[3]، قال ابن عبد البر: «كان ابن وَضّاح يقول: في موطأ يحيى إنما الحديث (كيف صنعت يا أبا محمد في استلام الركن الأسود) وزعم أن يحيى سقط له من كتابه (الأسود)، وأمر ابن وضّاح بإلحاق (الأسود) في كتاب يحيى، ولم يرو يحيى (الأسود) ولكنه رواه ابن القاسم وابن وهب والقعنبي وجماعة. وقد روى أبو مصعب وغيره كما روى يحيى ولم يذكروا الأسود (كذا) وكذلك رواه ابن عيينة وغيره عن هشام بن عروة عن أبيه ولم يذكروا الأسود كما روى يحيى، وهو أمر محتمل جائز في الوجهين جميعًا»[4]. والمهم إثبات أن رواية يحيى ليس فيها «الأسود» وأن ابن وضّاح هو الذي ألحقها،فانتشرت في المخطوطات، وتنبهنا إليها ونبهنا عليها في تعليقنا على الحديث المذكور.

---

(1) التمهيد ٤/ ٢٦١.والرواية المحفوظة من غير «نافع» من طريق مالك عند أبي مصعب الزهري (١٠٣٣)، ومن طريقه ابن ماجة (٢٩٣٤) وابن حبان (٣٩٤٨) والبغوي (١٩٨٣)، وعند سويد بن سعيد (٤٨٤)، وعبد الله بن مسلمة القعنبي عند أبي داود (١٨٤٠) والجوهري (٣٦٢) والبيهقي في الكبرى ٥/ ٦٣، وعبد الله بن يوسف التنيسي عند البخاري (١٨٤٠)، وعبد الرحمن بن القاسم (١٧٩)، وعبد الرحمن بن مهدي عند أحمد ٥/ ٤١٨، وقتيبة بن سعيد عند مسلم ٤/ ٢٣، والشافعي في مسنده ١/ ٣٠٨ وغيرهم.

(2) الموطأ (١٠٦٤) وتعليقنا عليه.

(3) مثل نسخة ابن مسدي، والنسخة التي بدار صَدَّام برقم (١٣٠١٠) وغيرهما.

(4) التمهيد ٢٢/ ٢٥٨.

وفي تقبيل الركن الأسود في الاستلام:

«قال مالك: سمعت بعض أهل العلم يستحبُّ، إذا رفع الذي يطوف بالبيت يده عن الركن **اليماني**، أن يضعها على فيه»[١].

هكذا هي رواية يحيى، ولكن ابن وضّاح حذف في روايته لموطأ يحيى لفظة «اليماني» فظهرت في بعض النسخ ظنًّا منه أنه يصحح فأخطأ، قال ابن عبد البر: «وهذا مما تسوّر فيه على رواية يحيى، وهي أصوب، من رواية يحيى[٢] ومن تابعه في هذا الموضع. وكذلك روى ابن وهب، وابن القاسم، وابن بكير، وأبو المصعب، وجماعة في هذا الموضع عن مالك أنه سمع بعض أهل العلم يستحب الذي إذا رفع الذي يطوف بالبيت يده عن الركن اليماني أن يضعها على فيه، زاد ابن وهب: من غير تقبيل، وقالوا كلهم: **الركن اليماني**. والعجب من ابن وضّاح وقد روى موطأ ابن القاسم وفيه «اليماني» كيف أنكره! وقد روى القعنبي عن مالك في ذلك، قال: سمعت بعض أهل العلم يستحبون إذا رفع الذي يطوف بالبيت يده عن الركن الأسود أن يضعها على فيه، هكذا قال القعنبي: الركن الأسود. وأظن ابن وضّاح إنما أنكر اليماني في رواية يحيى لأنه رأى رواية القعنبي أو من تابع القعنبي على قوله: الأسود، فمن هناك أنكر «اليماني». على أن ابن وضّاح لم يرو موطأ القعنبي، وروى موطأ ابن القاسم وموطأ ابن وهب، وفيهما جميعًا: اليماني، كما روى يحيى، وهي بأيدي أهل بلدنا في الشهرة كرواية يحيى، ولكن الغلط لا يسلم منه أحد»[٣].

---

(١) الموطأ (١٠٦٧) وتعليقنا عليه.

(٢) يعني: هي الصواب بالنسبة لرواية يحيى.

(٣) التمهيد ٢٢/ ٢٥٩.

وفي ما جاء في صيام أيام منى:

«وحدثني عن مالك، عن يزيد بن عبدالله بن الهاد، عن أبي مُـرّة مـولى أم هانئ امرأة عقيل بن أبي طالب، عن عبدالله بن عمرو بن العـاص، أنـه أخـبره أنه دخل على أبيه عمرو بن العاص فوجده يأكل....الحديثَ»[1].

هكذا رواية يحيى وفيها «أم هانئ امرأة عقيل» وهو خطأ صوابه «أخـت عقيل»، ولذلك أصلحه محمد بن وضاح، وانتقل إصلاحه إلى كثير من النـسخ والمطبوعات، ومنها طبعة الأستاذ محمـد فـؤاد عبـد البـاقي، ونبهـت عليـه في طبعتي للموطأ برواية يحيى ونقلت عن ابن عبد البر قوله: «وقال يحيى أيـضًا: مولى أم هانئ امرأة عقيل، وهو خطأ فـاحش أدركـه عليـه ابـن وضّـاح وأمـر بطرحه، قال: والصواب أنها أخته لا امرأته؛ وقـال سـائر الـرواة عـن مالـك، منهم القعنبي وابن القاسـم وابـن وهـب وابـن بكـير وأبـو مـصعب ومعـن والشافعي وروح بن عبادة ومحمد بن الحسن وغـيرهم في هـذا الحـديث: عـن يزيد بن الهاد، عن أبي مرة مولى أم هانئ أنه دخـل مـع عبـدالله بـن عمـرو بـن العاص»[2]، وقبله قال محمد بن حارث الخـشني وهـو يتتبـع أخطـاء يحيـى في الموطأ: «وهم فيه يحيى فقال: أم هانئ امرأة عقيـل، وإنـما هـي أختـه وليـست امرأته واسمها فاختة»[3].

وفي تقديم النِّساء والصبيان:

«حدثني يحيى عن مالك، عن نافع، عن سالم وعبـدالله ابنـي عبـدالله بـن عمر، أنَّ أباهما عبد الله بن عمر كان يقدّم أهله وصبيانه من المزدلفة إلى مِنًى... الحديثَ»[4].

---

(1) الموطأ (١١٠٤) وتعليقنا عليه.

(2) التمهيد ٢٣/ ٦٧ـ٦٨.

(3) أخبار الفقهاء والمحدثين ٣٥٢.

(4) الموطأ (١١٥٩).

هكذا رواية يحيى «عن سالم وعبد الله»، وإنما هو: سالم وعُبيد الله، كما روته الرواة عن مالك، نبّه على ذلك محمد بن الحارث الخشني[1]، وصَحّحه ابنُ وضّاح في نسخته فرواه على الصواب، وانتشر في النسخ المخطوطة والمطبوعة مُصَوَّبًا.

وفي السير في الدفعة:

«حدثني يحيى عن مالك، عن هشام بن عروة، عن أبيه أنّه قال: سُئِل أسامة بن زيد وأنا جالس معه: كيف كان يسير رسول الله ﷺ في حجة الوداع حين دفع؟ فقال: كان يسيرُ العَنَق، فإذا وجد فرجة نَصَّ. قال مالك: قال هشام: النصُّ فوق العَنَق»[2].

هكذا رواية يحيى «فرجة»، وغُيّرت في بعض المخطوطات والمطبوعات، ومنها طبعة الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي إلى: «فجوة» وهو خطأ من رواية يحيى، قال ابن عبد البر - كما نقلناه في تعليقنا على طبعتنا: «هكذا قال يحيى: فرجة. وتابعه جماعة منهم أبو مصعب[3]، وابن بكير، وسعيد بن عفير. وقالت طائفة، منهم ابن وهب وابن القاسم والقعنبي: فإذا وجد فجوة. والفجوة والفرجة سواء في اللغة»[4].

وفي الصلاة في البيت وقَصْر الصلاة وتعجيل الخطبة بعرفة:

«حدثني يحيى عن مالك، عن نافع، عن عبدالله بن عمر؛ أن رسول الله ﷺ دخل الكعبة هو وأسامة بن زيد وبلال بن رباح وعثمان بن طلحة الحجبي، فأغلقها عليه ومكث فيها. قال عبدالله: فسألت بلالاً حين خرج: ما صنع

---

(١) أخبار الفقهاء والمحدثين ٣٥٣.
(٢) الموطأ (١١٦٤) وتعليقنا عليه..
(٣) ومما يؤسف عليه أنها وقعت فيها «فجوة» أيضًا (١٣٥١).
(٤) التمهيد ٢٢/ ٢٠١.

رسول الله ﷺ؟ فقال: **جعل عمودًا عن يمينه وعمودين عن يساره**، وثلاثة أعمدة وراءه، وكان البيت يومئذٍ على ستة أعمدة فصلّى»[1].

قال ابن عبد البر بعد أن ساقه من رواية يحيى: «هكذا رواه جماعة من رواة الموطأ عن مالك، قالوا فيه: عمودًا عن يمينه وعمودين عن يساره، منهم يحيى بن يحيى النيسابوري، وبشر بن عمر الزهراني، وكذلك رواه الربيع عن الشافعي عن مالك ... وقد روي ذلك عن ابن مهدي عن مالك في هذا الحديث: وجعل عمودين عن يمينه وعمودًا عن يساره، وكذلك رواه بندار عنه، وكذلك رواه الزعفراني عن الشافعي عن مالك، وكذلك رواه القعنبي، وأبو مصعب، وابن بكير، وابن القاسم، ومحمد بن الحسن الفقيه عن مالك»[2].

وقد وقع في بعض النسخ الخطية، ومنها نسخة ابن مسدي: «عمودًا عن يساره، وعمودين عن يمينه»[3]، وهي بلا شك مبدلة من بعض الروايات الأخرى المذكورة آنفًا.

وفي الرخصة في رمي الجمار:

«حدثني يحيى عن مالك، عن عبدالله بن أبي بكر بن حزم، عن أبيه أنّ **أبا البَدّاح عاصم بن عدي** أخبره عن أبيه أنَّ رسول الله ﷺ أرخص لرعاء الإبل في البيتوتة عن منى.... الحديثَ»[4].

هكذا هي رواية يحيى، جعل أبا البداح كنية لعاصم، مع أن الصواب فيه: أن أبا البداح بن عاصم بن عدي، وعَدَّ محمد بن الحارث الخشني ذلك من أوهام يحيى[5]، وكذلك قال أبو الوليد هشام بن أحمد الوقَّشي[6]. وذكر

---

(1) الموطأ (١١٨٦) وتعليقنا عليه.
(2) التمهيد ١٥/ ٣١٣_٣١٤.
(3) ينظر تعليقنا على الحديث ١١٨٦ ج١ ص٥٣٣.
(4) الموطأ (١٢٢٠).
(5) أخبار الفقهاء ٣٥٣.
(6) التعليق على الموطأ ١/ ٣٩٠.

القاضي عياض أن ابن وضّاح أصلحه على ما عليه رواية الجماعة[1]، وانتشر هذا الإصلاح منذ مدة مبكرة في العديد من النسخ حتى خفي على كثيرين بحيث قال ابن عبد البر في التمهيد: «والذي عندنا في رواية يحيى أنه كما رواه غيره سواء ... لم نجده عند شيوخنا في كتاب يحيى إلا عن أبي البداح بن عاصم بن عدي كما رواه جماعة الرواة عن مالك، وهو الصحيح في إسناد هذا الحديث كما قال أحمد (بن خالد) فإن كان يحيى رواه كما قال أحمد فهو غلط من يحيى، والله أعلم، أو من غيره»[2]، وبسبب ذلك أُبقي في كثير من المطبوعات، ومنها طبعتنا، وكان الأولى كتابته على الغلط والإشارة إلى تصويبه في الحاشية والله الموفق للصواب.

وفي فدية من حلق قبل أن ينحر:

«حدثني عن مالك، عن حميد بن قيس، عن **مجاهد بن الحجاج**، عن ابن أبي ليلى، عن كعب بن عُجرة.... الحديث»[3].

هكذا رواه يحيى، والصواب: «مجاهد أبي الحجاج» وقد أصلحه ابن وضاح، فانتشر في النسخ والمطبوعات. وقد نبه على ذلك أبو العباس الداني[4]، والزرقاني في شرحه، وهو مجاهد بن جبر المكي كنيتُه أبو الحجاج[5].

وفي جامع الحج:

«وحدثني عن مالك، عن إبراهيم بن عقبة، عن كريب مولى ابن عباس أنَّ رسول الله ﷺ مَرّ بامرأة وهي في محفتها... الحديث»[6].

---

(1) مشارق الأنوار ١/ ٩٥.
(2) التمهيد ١٧/ ٢٥٢.
(3) الموطأ (١٢٥١).
(4) الإيماء ٢/ ١٩٢ـ١٩٣.
(5) تهذيب الكمال ٢٧/ ٢٢٨.
(6) الموطأ (١٢٦٨) وتعليقنا عليه.

هكذا هي رواية يحيى مرسلة، وجاءت الرواية في الطبعات المصرية، ومنها طبعة الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي موصولة: عن كريب مولى عبدالله ابن عباس، عن ابن عباس أنَّ رسول الله ﷺ ولا يصح ذلك من رواية يحيى، قال ابن عبد البر: «هذا الحديث مرسل عند أكثر الرواة للموطأ، وقد أسنده عن مالك: ابن وهب[1]، والشافعي[2]، وابن عثمة[3]، وأبو المصعب[4]، وعبد الله بن يوسف، قالوا فيه: عن مالك، عن إبراهيم بن عقبة، عن كريب مولى ابن عباس، عن ابن عباس أن رسول الله ﷺ»[5].

ومنه:

«وحدثني عن مالك عن **إبراهيم بن عبدالله بن أبي عبلة**، عن طلحة عن عُبيد الله بن كريز أن رسول الله ﷺ قال: ما رؤي الشيطان يومًا، هو فيه أصغر ولا أدحر ولا أحقر ولا أغلظ منه في يوم عرفة... الحديث»[6].

هكذا رواية يحيى: «**إبراهيم بن عبدالله بن أبي عبلة**» وعَدَّه ابن الحذاء من أوهامه[7]، وصوابه إسقاط «عبد الله»، كما أصلحه ابن وضاح، نبه عليه القاضي عياض فقال: «وفي جامع الحج: مالك عن إبراهيم بن عبد الله بن أبي عبلة، قاله يحيى بن يحيى، وهو خطأ، وإنما هو إبراهيم بن أبي عبلة، واسم أبي عبلة شمر، وليس ابن عبد الله عند غير يحيى، وطرحه ابن وضاح»[8].

---

(١) سنن النسائي ٥/ ١٢١، وشرح المعاني للطحاوي ٢/ ٢٥٦، وشرح مشكل الآثار (٢٥٥٦).
(٢) في مسنده ١/ ٢٨٣.
(٣) هو خالد بن عثمة، وهي عند ابن عبد البر في التمهيد ١/ ٩٦.
(٤) الموطأ، بروايته (١٢٥٦).
(٥) التمهيد ١/ ٩٩ـ١٠٠.
(٦) الموطأ (١٢٦٩).
(٧) التعريف بمن ذكر في الموطأ من النساء والرجال ٢/ ٧ـ٨.
(٨) مشارق الأنوار ٢/ ٣٣٦.

ومنه:

«وحدثني عن مالك، أنه بلغه أنَّ عبدالله بن عباس كان يقول: ما بين **الركن والمقام الملتزم**»[1].

كذلك هي رواية يحيى بن يحيى، وهي من المواضع التي عَدّها محمد بن الحارث الخشني من أوهامه، فقال بعد أن ذكره: هكذا رواه يحيى وإنما هو: ما بين الركن والباب الملتزم، كما رواه القعنبي وابن بكير وغيرهما[2]. وقال ابن عبد البر: «رواية عبيد الله عن أبيه: ما بين الركن والمقام الملتزم خطأ لم يتابعوا عليه، وأمر ابن وضّاح برده: ما بين الركن والباب، وهو الصواب، وكذلك الرواية في الموطأ وغيره، وهو الركن الأسود وباب البيت»[3]. وقلت في تعليقي على هذا الأثر من طبعتي للموطأ: «وقوله ما بين الركن والباب» هو من رواية ابن وضاح عن يحيى، وأما رواية ابنه عبيد الله فقد جاء فيها: ما بين الركن والمقام، وهو خطأ لم يتابع عليه[4]. والأحسن منه القول أنه من إصلاحه.

وفي كتاب الجهاد، والنهي عن قتل النساء والولدان في الغزو:

«وحدثني عن مالك، عن نافع، أن رسول الله ﷺ رأى في بعض مغازيه امرأة مقتولة، فأنكر ذلك ونهى عن قتل النساء والصبيان»[5].

هكذا رواه يحيى بن يحيى مرسلاً، وجاء في الطبعات المصرية ومنها طبعة الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي موصولاً: «**عن نافع، عن ابن عمر**» وهو خطأ من رواية يحيى، قال ابن عبد البر: «هكذا رواه يحيى عن مالك عن نافع

---

(1) الموطأ (١٢٧٦) وتعليقنا عليه.
(2) أخبار الفقهاء ٣٥٣.
(3) التمهيد.
(4) الموطأ ١/ ٥٦٨.
(5) الموطأ (١٢٩١) وتعليقنا عليه.

مرسلاً، وتابعه أكثر رواة الموطأ»[1]، وقال الجوهري بعد أن رواه من طريق أبي مصعب موصولاً: «هذا حديث مرسل في الموطأ، وليس فيه عن ابن عمر غير أبي مصعب فإنه أسنده»[2] وقال محققوه: «بل هو مرسل كذلك في النسخة المطبوعة وعند يحيى مسند، فتأمل». قلت: فتأملنا فوجدنا أن نسخة محمد فؤاد عبد الباقي المطبوعة خطأ، وأننا في نشرتنا لرواية أبي مصعب لم نوفق في ترجيح الرواية المرسلة مع إشارتنا في التعليق إلى الرواية الموصولة، والفيصل في ذلك هذه النصوص المذكورة عن الجوهري وابن عبد البر، وكذلك رواه موصولاً من طريق أبي مصعب إضافة إلى الجوهري: ابن حبان[3]، وابن عبد البر[4]، فيصحح ما جاء في رواية أبي مصعب.

وفي ما جاء في السلب في النفل:

«حدثني يحيى عن مالك، عن يحيى بن سعيد، عن **عمرو** بن كثير بن أفلح،عن أبي محمد مولى أبي قتادة، عن أبي قتادة بن ربعي؛ أنه قال: خرجنا مع رسول الله ﷺ عام حنين ... الحديث»[5].

هكذا قال يحيى: «عن عمرو بن كثير» وأصلح في بعض الطبعات، ومنها طبعة الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي إلى «عمر بن كثير»، وهو وإن كان صوابًا لكنه خطأ من رواية يحيى، قال محمد بن الحارث الخشني بعد أن ذكر رواية يحيى: وهم فيه يحيى فقال: «عن عمرو بن كثير»، والمحفوظ: «عمر بن كثير» كما رواه الرواة عن مالك[6]. وقال ابن عبد البر: «هكذا قال يحيى عن مالك في هذا الحديث: عن يحيى بن سعيد، عن عمرو بن كثير، وتابعه قوم،

(١) التمهيد ١٦/ ١٣٥.
(٢) مسند الموطأ (٦٧٦).
(٣) الإحسان (١٣٥) و(٤٧٨٥).
(٤) التمهيد ١٦/ ١٣٦.
(٥) الموطأ (١٣١١) وتعليقنا عليه.
(٦) أخبار الفقهاء ٣٥٢.

وقال الأكثر: عمر بن كثير بن أفلح. وقال الشافعي: عن مالك عن يحيى بن سعيد عن ابن كثير بن أفلح، ولم يسمه. والصواب فيه عن مالك: عمر بن كثير، وكذلك قال فيه كل من رواه عن يحيى بن سعيد، ومنهم ابن عيينة، وحفص بن غياث»[1]. قلت: وعمر بن كثير بن أفلح المدني من رجال الشيخين[2].

وفي ما جاء في الغلول:

«وحدثني عن مالك، عن ثور بن زيد الديلي، عن أبي الغيث سالم مولى ابن مطيع، عن أبي هريرة، أنه قال: خرجنا مع رسول الله ﷺ عام حنين فلم نغنم ذهبًا ولا وَرِقًا... الحديث»[3].

هكذا رواية يحيى «عام حنين»، وهي من أوهامه التي أصلحها ابن وضّاح فجعلها «عام خيبر» قال محمد بن الحارث الخشني في بيان أخطاء يحيى في الموطأ: «وكذلك غلط في كل موضع ذكر فيه «حنين» من كتاب الجهاد وإنما هو يوم خيبر حيث وقع منه»[4]، وانتشر ذلك في كثير من النسخ الخطية والمطبوعات على الإصلاح، فقال العلامة محمد زكريا الكاندهلوي: «عام حنين، بالحاء المهملة ونونين بينهما تحتانية، هكذا في بعض النسخ الهندية، وفي أكثرها وجميع النسخ المصرية: خيبر، بالخاء المعجمة آخره راء مهملة، وهو وإن كان صحيحًا في نفسه لكنه غلط في نسخة يحيى هذه، لأنهم اتفقوا على غلط يحيى في ذلك. ولعل من ذكر لفظ خيبر هنا أراد تصحيح اللفظ، ولم يكن له حق على قواعد المحدثين كما هو معروف من أصولهم»[5].

---

(١) التمهيد ٢٣/ ٢٤٣.
(٢) ينظر تهذيب الكمال ٢١/ ٤٩١ ـ ٤٩٢ وتعليقنا عليه.
(٣) الموطأ (١٣٢٢) ويصحح على الوجه «حنين»
(٤) أخبار الفقهاء ٣٥٢.
(٥) أوجز المسالك ٨/ ٣٣٤.

ومن كتاب الفرائض، ميراث أهل الملك:

«وحدثني عن مالك، عن يحيى بن سعيد، عن **إسماعيل بن حكيم** أنَّ نصرانيًا أعتقه عمر بن عبد العزيز هلك، قال إسماعيل: فأمرني عمر بن عبد العزيز أن أجعل ماله في بيت المال»[1].

هكذا رواية يحيى: «إسماعيل بن حكيم» وهو خطأ صوابه: إسماعيل بن أبي حكيم، أصلحه ابن وضّاح، كما هو ثابت في بعض النسخ الخطية[2].

ومن كتاب الطلاق، ظِهار الحر:

«حدثني يحيى عن مالك، عن **سَعْد** بن عمرو بن سُليم الزرقي أنه سأل القاسم بن محمد عن رجلٍ طلّق امرأة.... الحديث»[3].

هكذا قال يحيى «سعد بن عمرو»، وهو خطأ صوابه: «سعيد بن عمرو»، وتعقبه عليه محمد بن الحارث الخشني فقال: «هكذا قال يحيى عن سعد بن عمرو، وإنما هو سعيد بن عمرو الزرقي كما روته الرواة عن مالك»[4]، وصُحّح في كثير من المخطوطات والمطبوعات لشهرته في الروايات الأخرى[5].

وفي طلاق المختلعة:

«حدثني يحيى عن مالك، عن نافع؛ أن رُبَيِّع بنت معوِّذ بن عفراء جاءت هي **وعَمَّتُها** إلى عبد الله بن عمر.... الحديث»[6].

---

(١) الموطأ (١٤٧٨).
(٢) من فوائد جعفر أحمدي في بحثه سابق الذكر.
(٣) الموطأ (١٦١٠) ويصحح في طبعتنا.
(٤) أخبار الفقهاء ٣٥٤.
(٥) وينظر تاريخ البخاري الكبير ٣/ الترجمة ١٦٦١، والجرح والتعديل ٤/ الترجمة ٢١١، وتهذيب الكمال ١١/ ٢٢.
(٦) الموطأ (١٦٣٨) ويصحح.

هكذا رواية يحيى كما جاءت في العديد من المخطوطات[1]. أما يحيى بن بكير فقال في روايته: «هي وعمها» ونص بعض العلماء أنها أصح، ومن ثم ثبتت في بعض المطبوعات.

وفي طلاق البكر:

«وحدثني عن مالك، عن يحيى بن سعيد، عن بُكير بن عبد الله بن الأشج عن النعمان بن أبي عياش الأنصاري، عن عطاء بن يسار أنه قال: جاء رجل يسأل عبدالله بن عمرو بن العاص عن رجل طلّق امرأته ثلاثًا قبل أن يمسها... الأثرَ»[2].

هكذا رواية يحيى، وهو معدود في أوهامه، صوابه: «النعمان بن أبي عياش»[3]، وهو مما أصلحه ابن وضّاح، فانتشر في كثير من المخطوطات والمطبوعات.

وفي ما جاء في ثمن الكلب:

«حدثني يحيى عن مالك، عن ابن شهاب، عن أبي بكر عن عبد الرحمن ابن الحارث بن هشام، وعن أبي مسعود الأنصاري، أنَّ رسول الله ﷺ نهى عن ثمن الكلب ومهر البغي وحُلوان الكاهن»[4].

هكذا وقع في رواية يحيى «وعن أبي مسعود»، وهو خطأ واضح عُدَّ من أوهام يحيى، فقال محمد بن الحارث الخشني: «وهذا وهم إنما المحفوظ: عن أبي بكر بن عبد الرحمن عن أبي مسعود»[5]، وقال ابن عبد البر: «وقع في نسخة موطأ يحيى: وعن أبي مسعود الأنصاري. وهذا من الوهم البليغ والغلط الواضح الذي لا يعرج على مثله، والحديث محفوظ في جميع الموطآت وعند

(1) ينظر المبحث الأول من دراسة الأستاذ جعفر أحمدي عن «اختلافات مردها إلى إقحام روايات أخرى للموطأ في رواية يحيى».
(2) الموطأ (١٦٥٨).
(3) وهو مما تعقبه عليه محمد بن الحارث الخشني ٣٥٤.
(4) الموطأ (١٩١٨) وتعليقنا عليه.
(5) أخبار الفقهاء والمحدثين ٣٥٥.

رواة ابن شهاب كلهم لأبي بكر عن أبي مسعود. وأما لابن شهاب عن أبي مسعود فلا يلتفت إلى مثل هذا لأنه خطأ اليد وسوء النقل»[1]، ولذلك أصلح في كثير من المطبوعات.

ومن كتاب الأقضية، القضاء فيمن وجد مع امرأته رجلاً:

«حدثني يحيى عن مالك، عن سُهيل بن أبي صالح السمان، عن أبي هريرة أنَّ سعد بن عبادة قال لرسول الله ﷺ: أرأيتَ إن وجدتُ مع امرأتي رجلاً... الحديث»[2].

هكذا رواه يحيى منقطعًا، وهو من أوهامه، وصوابه: «سهيل بن أبي صالح السمان، عن أبيه، عن أبي هريرة»، وهو مما أصلحه ابن وضّاح، قال محمد بن الحارث الخشني: «أسقط يحيى من الإسناد رجلاً، ورواه الرواة كلهم عن مالك عن سهيل بن أبي صالح [عن أبيه][3] عن أبي هريرة»[4]. وقال أبو العباس الداني: «وقع عند يحيى بن يحيى في الأقضية مقطوعًا ليس فيه (عن أبيه) وزاد ابن وضّاح هناك، فوصله كالذي في الرجم»[5]. وقد جاء به في الرجم من كتاب الحدود على الوجه الصحيح[6].

وفي صدقة الحي عن الميت:

«حدثني مالك عن سعيد عن عمرو بن شرحبيل عن سعيد بن سعد بن عبادة، عن أبيه، عن جده أنه قال: خرج سعد بن عبادة مع رسول الله ﷺ في بعض مغازيه، فحضرت أمه الوفاة بالمدينة .... الحديثَ»[7].

---

(1) التمهيد ٨/ ٣٩٧.
(2) الموطأ (٢١٥٣) ويصحح.
(3) زيادة متعينة كأنها سقطت من المطبوع.
(4) أخبار الفقهاء ٣٥٦.
(5) الإيماء ٣/ ٤٢٦.
(6) الموطأ (٢٣٨٠).
(7) الموطأ (٢٢١١).

هكذا هي رواية يحيى، وهي وهم صوابه: «سعيد بن عمرو بن شرحبيل بن سعيد بن سعد بن عبادة»، قال محمد بن الحارث الخشني بعد أن ساقه من رواية يحيى: «هكذا قال يحيى عن سعيد بن عمرو بن شرحبيل عن سعيد بن سعد»، وإنما هو: «ابن سعيد بن سعد بن عبادة، وكذلك رواه جميع الرواة»[1].

وفي جامع القضاء وكراهيته:

«وحدثني مالك، عن عمر بن عبد الرحمن بن دلاف المزني؛ أن رجلاً من جهينة كان يسبق الحاج فيشتري الرواحل فيغلي بها.... الأثر»[2].

هكذا رواه يحيى، ورواه غيره: «عن أبيه أن رجلاً»، قال الزرقاني: «هكذا لبعض الرواة وبعضهم لم يقل: عن أبيه، والصواب إثباته؛ قاله ابن الحذاء. وقد وصله الدارقطني وابن أبي شيبة من طريق عبيد الله بن عمر، عن ابن دلاف، عن أبيه، عن بلال بن الحارث، عن عمر أن رجلاً.... الخ»[3].

ومن كتاب العتق والولاء، من اعتق رقيقًا لا يملك مالاً غيرهم:

«حدثني مالك عن يحيى بن سعيد، عن غير واحدٍ، عن الحسن بن أبي الحسن البصري، عن محمد بن سيرين، أنَّ رجلاً في زمان رسول الله ﷺ أعتق عبيدًا له.... الحديثَ»[4].

هكذا رواية يحيى: «عن يحيى بن سعيد عن غير واحد» وقال: «عن ابن سيرين» وعُدَّ ذلك من أوهامه والصواب: «عن يحيى بن سعيد وعن غير واحد عن الحسن بن أبي الحسن، وعن محمد بن سيرين»، قال أبو العباس الداني: «سقط ليحيى بن يحيى واو العطف في الموضعين، وذلك وهم، وإنما الحديث ليحيى بن سعيد وغيره عن الحسن وابن سيرين معًا»[5].

---

(1) أخبار الفقهاء ٣٥٦-٣٥٧. وتنظر رواية أبي مصعب الزهري (٢٩٩٩)، وتهذيب الكمال ١١/ ٢٣.
(2) الموطأ (٢٢٣٦) وتعليقنا عليه.
(3) شرح الزرقاني ٤/ ٧٥.
(4) الموطأ (٢٢٤٤) وتعليقنا عليه.
(5) نقلاً عن جعفر أحمدي.

ووقع في بعض النسخ: «وغير واحد» بدلاً من «عن غير واحد»، قال ابن عبد البر: «هكذا روى يحيى هذا الحديث عن مالك عن يحيى بن سعيد وغير واحدٍ، وتابعه طائفة من رواة الموطأ. ورواه أيضًا جماعة عن مالك عن يحيى بن سعيد عن غير واحد، عن الحسن وابن سيرين مثله مرسلاً»[1]، وهذا يدل على أن نسخة ابن عبد البر كانت مصححة، فلم يشر إلى أنَّ يحيى رواه عن «يحيى بن سعيد عن غير واحد».

والأعجب منه قول محمد بن الحارث الخشني: «ومن كتاب العتق: يحيى عن مالك أن رجلاً... فذكر الحديث وزاد يحيى في إسناده: يحيى بن سعيد»[2]، وهذا غريب لم يقل به أحد فيما أعلم!

ومن كتاب الجامع، النهي عن الأكل بالشمال:

«وحدثني عن مالك، عن ابن شهاب، عن **أبي بكر بن عبدالله** بن عبد الله بن عمر، عن عبدالله بن عمر أنَّ رسول الله ﷺ قال: إذا أكل أحدكم فليأكل بيمينه.... الحديثَ»[3].

هكذا قال يحيى: «عن أبي بكر بن عبد الله»، وهو غلط تُعقِّب عليه، وأصلح فظهر في بعض المخطوطات والمطبوعات على الصواب: «عن أبي بكر بن عبيد الله» كما في طبعة الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي، قال ابن عبد البر بعد أن ذكره كما أثبتناه: «هكذا قال يحيى: عن مالك، عن ابن شهاب، عن أبي بكر بن عبد الله بن عبد الله بن عمر، وهو وهم وغلط لا شك عند أحد من أهل العلم والآثار والأنساب. والصحيح أنه أبو بكر بن عُبيد الله على حسب ما قدمنا ذكره، لا يختلفون في ذلك، وكذلك قال جماعة من أصحاب مالك عنه في هذا الحديث

(١) التمهيد ٢٣/ ٤١٤.
(٢) أخبار الفقهاء ٣٥٥.
(٣) الموطأ (٢٦٧١) وتعليقنا عليه.

وجماعة أصحاب ابن شهاب، منهم: ابن عيينة[1]، وعبيد الله بن عمر، وعبد الرحمن بن إسحاق. ومن قال فيه: عن أبي بكر بن عبدالله فقد أخطأ»[2].

وفي الاستئذان:

«وحدثني مالك عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن، عن غير واحد من علمائهم؛ أنَّ أبا موسى الأشعري جاء يستأذن على عمر بن الخطاب.... الحديثَ»[3].

هكذا رواية يحيى، وهي خطأ صوابه: «وعن غير واحدٍ»، وهذا مما أصلحه ابن وضّاح، قال أبو العباس الداني: «وقال فيه ابن وضاح: وعن غير واحدٍ بواوا العطف»[4]. فظهر في بعض المخطوطات، ورجحته في طبعتي، لصحته، ولم أوفق، فإثبات رواية يحيى أولى.

وفيما جاء في أمر الغنم:

«وحدثني مالك عن عبد الرحمن بن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي صعصعة، عن أبيه، عن أبي سعيد الخدري؛ أنه قال: قال رسول الله ﷺ: «يوشك أن يكون خير مال المسلم غَنَمٌ يتبع بها شُعَبَ الجبال ومواقع القطر يفر بدينه من الفتن»[5].

هكذا رواية يحيى «شُعب» فغيّرت في بعض المطبوعات إلى «شَعَف» باعتبارها الأصح في الروايات الأخرى، قال ابن عبد البر: هكذا وقع في هذه الرواية (شعب الجبال) وهو عندهم غلط، وإنما يرويه الناس (شَعَف الجبال)، وشعف الجبال عند أهل اللغة رؤوسها، وشعفة كل شيء أعلاه... وأما

---

(1) قلت: في قول ابن عبد البر أن سفيان بن عيينة سماه على الوجه فيه نظر، فقد ذكر الترمذي رواية سفيان بن عيينة عن الزهري وسماه فيها: أبا بكر بن عبد الله بن عمر، وتعقبه على ذلك بقوله: كذا يقول ابن عيينة: «عن أبي بكر بن عبدالله، وإنما هو أبو بكر بن عبيد الله بن عبد الله» (العلل الكبير ٢٩٩).

(2) التمهيد ١١/ ١٠٩ـ ١١٠.

(3) الموطأ (٢٧٦٨) ويصحح.

(4) نقلاً من الاستاذ جعفر أحمدي.

(5) الموطأ (٢٧٨١) وتعليقنا عليه.

الشعب، فهو عندهم ما انفرج بين الجبلين. وقد قيل في قوله (شعب الجبال) ما تشعب منها وتوعر»[1].

وفي ما يكره من الكلام بغير ذكر الله عز وجل:

«حدثني مالك عن زيد بن أسلم أنه قال: قدم رجلان من المشرق فخطبا، فعجب الناس لبيانهما، فقال رسول الله ﷺ: إن من البيان لسحرًا.... الحديث»[2].

هكذا رواه يحيى مرسلاً، وجاء في بعض المطبوعات موصولاً عن عبدالله بن عمر ، ومنها الطبعة التونسية وطبعة محمد فؤاد عبد الباقي ظنًا منهم أن الموصول أصح، وهو وإن كان كذلك، لكنه من رواية يحيى مرسل، قال ابن عبد البر: «هكذا رواية يحيى، عن مالك، عن زيد بن أسلم مرسلاً، وما أظن أرسله عن مالك غيره. وقد وصله جماعة عن مالك منهم القعنبي[3]، وابن وَهْب، وابن القاسم[4]، وابن بكير، وابن نافع، ومطرف، والتنِّيسي[5]، رووه كلهم عن مالك عن زيد بن أسلم عن عبدالله بن عمر عن النبي ﷺ وهو الصواب، وسماع زيد بن أسلم من ابن عمر صحيح»[6].

قلت: وممن رواه موصولاً أيضًا: أبو مصعب الزهري[7] ومن طريقه ابن حبان[8] والبغوي[9]، وسويد بن سعيد[10]، وعبد الرحمن بن مهدي[11]، ويحيى بن سعيد القطان[1].

---

(1) التمهيد ١٩/ ٢١٩ـ٢٢٠. وتغليط ابن عبد البر لهذه الرواية فيه نظر، فهي واردة بهذا المعنى في حديث أبي هريرة عند مسلم، ولفظه: «رجل في رأس شعبة من هذه الشعاب»، وينظر الفتح ١٣/ ٣٥. على أننا أوردناه لتغيير رواية يحيى بحجة الإصلاح.

(2) الموطأ (٢٨٢٠) وتعليقنا عليه.

(3) عند أبي داود (٥٠٠٧)، والجوهري (٣٤٠) وغيرهما.

(4) الموطأ، بروايته (١٦٤).

(5) عند البخاري (٥٧٦٧).

(6) التمهيد ٥/ ١٦٩ – ١٧٠.

(7) الموطأ، بروايته (٢٠٧٤).

(8) الإحسان (٥٧٩٧).

(9) البغوي (٣٣٩٣).

(10) الموطأ، بروايته (٧٦١).

(11) مسند أحمد ٢/ ٦٢.

وفيما جاء في الغيبة:

«حدثني مالك عن الوليد بن عبدالله بن صيّاد؛ أن المطلب بن عبد الله بن حويطب المخزومي أخبره أنَّ رجلاً سأل رسول الله ﷺ: ما الغيبة.... الحديثَ»[2].

هكذا قال يحيى: «المطلب بن عبدالله بن حويطب»، وهو وهم صوابه: «المطلب بن عبد الله بن حنطب»، ولذلك أصلح في بعض المخطوطات والمطبوعات، ومنها طبعة الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي، قال ابن عبد البر بعد أن قيّده كما قيدناه في طبعتنا: «هكذا قال يحيى: المطلب بن عبد الله بن حويطب، وإنما هو المطلب بن عبدالله بن حنطب؛ وكذلك قال ابن وهب، وابن القاسم ، وابن بكير، ومطرف، وابن نافع، والقعنبي عن مالك في الحديث: حنطب، لا حويطب، وهو الصواب، إن شاء الله وهو المطلب بن عبد الله بن المطلب بن حنطب المخزومي، عامة أحاديثه مراسيل، ويرسل عن الصحابة يحدث عنهم ولم يسمع منهم، وهو تابعي مدني ثقة»[3].

وفي ما جاء في إضاعة المال وذي الوجهين:

«حدثني مالك عن سهيل بن أبي صالح، عن أبيه؛ أنَّ رسول الله ﷺ قال: إنَّ الله يرضى لكم ثلاثًا.... الحديثَ»[4].

هكذا رواه يحيى مرسلاً، وتابعه غير واحد، ورواه الأكثر من أصحاب مالك موصولاً فقالوا فيه: «عن سهيل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة»، وظهر موصولاً في بعض طبعات موطأ يحيى، ومنها الطبعة التونسية، وطبعة الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي، ولا يصح ذلك، قال ابن عبد البر: «هكذا روى يحيى هذا الحديث مرسلاً لم يذكر أبا هريرة، وتابعه ابن وهب من

---

(١) مسند أحمد ٢/ ١٦.
(٢) الموطأ(٢٨٢٣) وتعليقنا عليه.
(٣) التمهيد ٢٣/ ١٩.
(٤) الموطأ (٢٨٣٣) وتعليقنا عليه.

رواية يونس بن عبد الأعلى عنه، والقعنبي، ومطرف، وابن نافع. وأسنده عن ابن وهب أحمد بن صالح والربيع بن سليمان ذكرا فيه أبا هريرة. كذلك رواه ابن بكير[1]، وأبو المصعب[2]، ومصعب الزبيري، وعبدالله بن يوسف التنيسي[3]، وسعيد بن عفير، وابن القاسم، ومعن بن عيسى، وأبو قرة موسى بن طارق، والأويسي، وابن عبد الحكم، والحنيني وأكثر الرواة: عن مالك، عن سهيل، عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ مسندًا»[4].

وفي ما جاء في التعفف عن المسألة:

«وحدثني عن مالك، عن أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة أنَّ رسول الله ﷺ قال: والذي نفسي بيده ليأخذ أحدكم حبلة فيحتطب.... الحديث»[5].

هكذا رواية يحيى «ليأخذ»، وغَيّرها ناشرو الطبعات المصرية، ومنها طبعة الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي إلى :«لأن يأخذ» وهي وإن كانت واردة من روايات أخرى لكنها خطأ من رواية يحيى، قال ابن عبد البر كما نقلناه في تعليقنا على طبعتنا من الموطأ: «هكذا في جل الموطآت: «ليأخذ». وروايته لابن نافع عن مالك: «لأن يأخذ». وكذلك رواه معن بن عيسى عن مالك، وهو المراد والمقصد، والمعنى مفهوم، والحمد لله»[6].

---

(١) أخرجه ابن عبد البر في التمهيد ٢١/ ٢٧١.

(٢) الموطأ، بروايته (٢٠٨٩)

(٣) عند البخاري في الأدب المفرد (٤٤٢).

(٤) التمهيد ٢١/ ٢٧٠.

(٥) الموطأ (٢٨٥٣) وتعليقنا عليه.

(٦) التمهيد ١٨/ ٣٢٠.

الفصل الثاني
تاريخ البخاري الكبير

ألف الإمام الجهبذ محمد بن إسماعيل البخاري (١٩٤ــ٢٥٦هــ) كتابه العظيم «التاريخ الكبير»، وهو أول كتاب موسّع في الجرح والتعديل وعلل الحديث والذي صار مصدرًا لكل من ألف في هذا العلم بعده، وانتشر في الآفاق وذاع صيته بين الأنام إذ مؤلفه صاحب أصح كتاب بعد كتاب الله عز وجل هو «صحيح البخاري» قال أبو أحمد الحاكم: «وكتاب محمد بن إسماعيل في التاريخ لم يسبق إليه، ومن ألف بعده شيئًا من التاريخ أو الأسماء والكنى لم يستغن عنه، فمنهم من نسبه إلى نفسه مثل أبي زرعة وأبي حاتم ومسلم، ومنهم من حكاه عنه، فالله يرحمه، فإنه الذي أصّل الأصول»[1].

والتاريخ الكبير في رجال الحديث كأي كتاب وقع فيه خطأ يسير انتقده بعض العلماء مثل أبي زرعة عُبيد الله بن عبد الكريم الرازي (ت ٢٦٤هــ) وأبي حاتم محمد بن إدريس الرازي (ت ٢٧٧هــ) وهما من أقرانه ومن علماء النقد المشهود لهم بالدقة والمعرفة والاتقان؛ ظهر ذلك في كتاب ألّفه عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي وسَمّاه: «بيان خطأ محمد بن إسماعيل البخاري في تاريخه»، وهو مطبوع منتشر مشهور[2]. ومنهم: الحافظ الكبير أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت المعروف بالخطيب البغدادي المتوفى ينة ٤٦٣ هــ في كتابه «موضح أوهام الجمع والتفريق»[3].

والخطأ اليسير يقع عند الثقة المتقن وغيره، وكما قال الأحنف بن قيس: «الكامل من عدت سقطاته»، وقال المزني: «لو عورض كتاب سبعين مرة

---

(١) تاريخ الإسلام ٦/ ١٥٣ــ١٥٤.
(٢) حققه العلامة عبد الرحمن المعلمي اليماني المكي، وطبع بحيدر آباد سنة ١٣٨٠هــ.
(٣) حققه العلامة عبد الرحمن المعلمي اليماني المكي، وطبع بحيدر آباد سنة ١٣٧٨هــ.

لو جد فيه خطأ، أبى الله أن يكون كتاب صحيحًا غير كتابه»، وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل: «عارضت بكتاب لأبي ثلاث عشرة مرة، فلما كان في الرابعة (عشرة) خرج فيه خطأ، فوضعه من يده ثم قال: قد أنكرت أن يصح غير كتاب الله عز وجل»[1].

وليس الغاية من هذا البحث التقليل من شأن هذا الإمام الجليل الذي اعتقد جازمًا بأن منزلته بين المحدثين كمنزلة أبي بكر بين الصحابة ، فمثل هذه الهنات في تاريخه الكبير مغمورة في بحر علمه الذي لا ساحل له، وإنما اخترناه نموذجًا لإمام مشهور تقع عنده الهنة هنا وهناك، فيصححها من يجيء بعده إعظامًا له عن الوقوع في الخطأ وإن كان يسيرًا، واعتذر سلفًا بما اعتذر به الإمام أبو بكر الخطيب البغدادي في مقدمة كتابه «موضح أوهام الجمع والتفريق» حين قال: «ولعل بعض من ينظر فيما سطرناه ويقف على ما لكتابنا هذا ضمناه يلحق سيء الظن بنا، ويرى أنا عمدنا للطعن على من تقدمنا، وإظهار العيب لكبار شيوخنا وعلماء سلفنا، وأنَّى يكون ذلك وبهم ذُكرنا، وبشعاع ضيائهم تبصرنا، وباقتفائنا واضح رسومهم تميّزنا، وبسلوك سبيلهم عن الهمج تحيّزنا، وما مَثَلهم ومثلنا إلا ما ذكر أبو عمرو بن العلاء .....: ما نحن فيمن مضى إلا كبقل في أصول نخل طوال. ولما جعل الله تعالى في الخلق أعلامًا ونصب لكل قوم إمامًا، لزم المهتدين بمبين أنوارهم، والقائمين بالحق في اقتفاء آثارهم ممن رُزق البَحْث والفَهْم وإنعام النَّظر في العلم بيان ما أهملُوا وتسديدَ ما أغفلوا إذ لم يكونوا معصومين من الزَّلل، ولا آمنين من مُقَارفة الخطأ والخَطَل، وذلك حق العالم على المُتعلِّم، وواجبٌ على التَّالي للمتقدم»[2]. وقول الخطيب هذا هو قولي واعتقادي ليس في البخاري حسب، بل في محقق تاريخه العلامة عبد الرحمن المُعلمي اليماني شيخ المحققين وأستاذ المعلّقين والمدققين الذي تعلمنا من طرائقه في التحقيق، ونهلنا من

(١) تنظر هذه الأقوال في مقدمة الخطيب لكتابه: موضح أوهام الجمع والتفريق ١ / ٦.
(٢) موضح أوهام الجمع والتفريق ١ / ٥ـ٦.

علمه الجم في التدقيق والتدنيق، فإنَّ العيون قلما رأت مثله في عصرنا هذا، رحمه الله وأجزلَ له الثواب بما قدّم وعلم.

والكتاب الذي ألّفه عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي المتوفى سنة ٣٢٧هـ ما هو في حقيقته إلا بيان ما وقع من خطأ أو شبهة في النسخة التي وقف عليها أبو زرعة وأبو حاتم الرازيان من هذا التاريخ.

والنسخة التي اعتمداها للنقد كانت بخط واحدٍ من كبار العلماء هو الفضل ابن العباس المعروف بالصائغ المتوفى سنة ٢٧٠هـ عن قرابة السبعين عامًا، فهو من طبقة البخاري وأبي حاتم وأبي زرعة الرازيين، وقد نص على ذلك أبو زرعة فيما نقله عبد الرحمن بن أبي حاتم حين قال: «سمعت أبي يقول: قال أبو زرعة رضي الله عنهم: حمل إليَّ الفضل بن العباس المعروف بالصائغ كتاب التاريخ، ذكر أنه كتبه من كتاب محمد بن إسماعيل البُخاري فوجدتُ فيه»[1].

والفضل بن العباس، أبو بكر الرازي المعروف بفضلك الصائغ عالم جليل، رحل وطوّف في البلدان في طلب العلم، وسكن بغداد إلى حين وفاته، ووصفه مؤرخها الخطيب بأنه «كان ثقة ثبتًا حافظًا»[2]، وقال شعيب بن إبراهيم البيهقي، وهو فقيه ثقة مأمون: «الفضل بن العباس إمام عصره في معرفة الحديث»[3].

والظاهر أنّه كان على صلة وثيقة بالإمام البخاري شديد الإعجاب بغزارة علمه، قال محمد بن حُريث: «سمعتُ الفضل بن العباس وسألته: أيهما أحفظ: أبو زرعة أو البخاري؟ فقال: جهدتُ أن أُغرب على البخاري فلم استطع، وأنا أغرب على أبي زُرعة عدد شَعره»[4].

---

(١) بيان خطأ محمد بن إسماعيل ٢.

(٢) تاريخ مدينة السلام ١٤/ ٣٣٧.

(٣) المصدر نفسه. وتنظر ترجمته في المنتظم لابن الجوزي ٥/ ٧٧، وتاريخ الإسلام للذهبي ٦/ ٣٨٥ـ٣٨٦، والسير، له ١٢/ ٦٣٠.

(٤) تاريخ الإسلام ٦/ ٣٨٥ـ٣٨٦.

وقد استقرأ أبو زرعة تلك النسخة من أولها إلى آخرها ونبه على ما رآه خطأً أو شبهة مع بيان الصواب، وترك بياضًا في مواضع. ثم تلاه أبو حاتم فوافقه تارة وخالفه أخرى واستدرك مواضع لم يتنبه إليها أبو زرعة، فأصبح الكتاب بعد هذا النقد الدقيق أكثر متانة وصحة، فكل مالم يعترضاه فهو على ظاهره من الصحة بإجماع هؤلاء العلماء الجهابذة الثلاثة: البخاري والرازيين[1].

وحين قام العلامة عبد الرحمن المعلمي اليماني المكي بتحقيق الكتاب وجدَ الاستدراكات ليست قليلة، وأنَّ الكثير منها، ولعل ذلك أكثر من النصف، قد كُتب على الصواب في النسخة التي طبع عليها كتاب «التاريخ الكبير»، قال يرحمه الله: «وجدتُ المواضع المتعقبة على أضرب: الأول ما هو في التاريخ على ما صّوبه الرازيان لا على ما حكياه عنه وخطآه، وهذا كثير جدًا لعله أكثر من النصف. وقد ذكرت في مقدمة «الموضح » أن البخاري أخرج التاريخ ثلاث مرات، وفي كل مرة يزيد وينقص ويصلح، واستظهرت أنَّ النسخة التي وقعت للرازيين كانت مما أخرجه البخاري لأول مرة، وهذا صحيح، ولكني بعد الإطلاع على هذا الكتاب علمتُ أنّه لا يكفي لتعليل ما وقع فيه من هذا الضرب لكثرته، ولأن كثيرًا منه يبعد جدًا أن يقع من البخاري بعضه فضلاً عن كثير منه، وتبين لي أن معظم التبعة في هذا الضرب على تلك النسخة التي وقعت للرازيين، وعلى هذا فوق ما تقدم شاهدان:

الأول : أن الخطيب ذكر في الموضح ج١ ص ٧ هذا الكتاب ثم قال: «وقد حكى عنه في ذلك الكتاب أشياء هي مدونة في تاريخه على الصواب بخلاف الحكاية عنه» وقد وقف الخطيب على عدة نسخ من التاريخ مختلفة الأسانيد إلى البخاري.

[1] تنظر مقدمة العلامة المعلمي للبيان، ص:ب-ج.

الثاني: أن أبا حاتم وهو زميل أبي زُرعة ولا بد أن يكون قد اطلع على تلك النسخة وعرفَ حالها يقول في مواضع كثيرة من هذا الكتاب «**وإنما هو غلطٌ من الكتاب**» أو نحو هذا راجع رقم ١٠، ٣١، ٤٢، ٦٦، ٨٩، ٢١٠، ٢٢٩، ٢٣٠، ٤٠٤، ٤٦٠، ٤٧٢، ٦٠٩. يعني أنَّ الخطأ فيها ليس من البخاري ولا ممن فوقه وإنما هو من كاتب تلك النسخة التي حكى عنها أبو زرعة، وثم مواضع أكثر مما ذكره الحمل فيها على الكاتب أوضح.

وقد يعترض هذا بما في أول هذا الكتاب عن أبي زرعة: «حمل إليَّ الفضل ابن العباس المعروف بالصائغ كتاب التاريخ ذكر أنه كتبه من كتاب محمد بن إسماعيل البخاري فوجدت فيه...» والفضل بن العباس الصائغ حافظٌ كبير يبعد أن يخطئ في نقل ذاك الخطأ الكثير. وقد ذكر أنه كتب من كتاب البخاري والظاهر أنه يريد به نسخة البخاري التي تحت يده والأوجه التي تحمل التبعة على تلك النسخة توجب أحد أمرين:

الأول: أن يكون الفضل بن العباس حين نقل النسخة لما يستحكم علمه وقد تكون نسخة البخاري حين نقل منها لا تزال مسودة فنقل ولم يسمع ولا عرض ولا قابل.

الثاني: أن تكون كلمة «كتاب محمد بن إسماعيل» في عبارة أبي زرعة لا تعني نسخة البخاري التي تحت يده وإنما تعني مؤلفه الذي هو التاريخ وتكون النسخة التي نقل منها الصائغ نسخة لبعض الطلبة غير محررة وإنما نقلت عن نسخة أخرى مع جهل الكاتب ولم يسمع ولا عرض ولا قابل»[1].

ولي على كلام العلامة المعلمي ملاحظات:

أولاً: أنه وضع تبعة الأخطاء التي استدركها الرازيان على النسخة التي كتبها الفضل بن العباس الرازي، واستدل على ذلك بأمرين:الأول: قول الخطيب

---

(١) مقدمته لكتاب بيان خطأ، ص: ج - د.

أنه وجد بعض المستدركات مدونة على الوجه في أصل التاريخ، والثاني: إشارة أبي حاتم الرازي في بعض المواضع إلى غلط الكاتب. فأما الأول فإن بين الخطيب والبخاري قرابة مئتي عام، فيحتمل أن بعض هذه الأخطاء قد صححت في النسخ المنتسخة من التاريخ الكبير بعد ظهور كتاب ابن أبي حاتم الرازي وشيوعه. وأما الأخطاء التي رجح أبو حاتم أنها من الكاتب فهي قليلة جدًا قياسًا بحجم الاستدراكات الأخرى.

ثانيًا: حاول العلامة اليماني أن ينفي أن يكون الفضل بن العباس قد نقل نسخته من النسخة التي كتبها البخاري بخطه، وعجيب منه، وهو المحقق المدقق العارف بأساليب المحدثين في التعبير كيف فاته أن معنى «كتاب محمد بن إسماعيل» يعني: «خط» أو «كتابة» محمد بن إسماعيل، وهو أمر شائع عند المحدثين حينما يقولون: «وكان حسن الكتاب» أي: حسن الكتابة، ونحو ذلك، فالثابت عندي ومما لا يرقى إليه شك أنّه نقل النسخة من خط البخاري.

ثالثًا: يظهر لي أنَّ هذا الكتاب قد أُلّف بلا ريب بعد وفاة البخاري سنة ٢٥٦هـ، ذلك أنَّ عبد الرحمن بن أبي حاتم كان يوم وفاة البخاري في أول طلبه العلم، ولم يتأهل بعد[1]. ولكن لا يبعد أن النسخة التي وصلت إلى أبي زرعة قد كتبت قبل ذلك، ولكن ليس قبل وفاة البخاري بكثير، وإن كنتُ أرجح أنها كتبت بعد وفاته، وأنَّ النقد الذي وجهه الرازيان كان بعد وفاة البخاري، وهذا لا يترك مجالاً للقول بأنه ألّف الكتاب ثلاث مرات وأنَّ الفضل ربما نقل من المرة الأولى، أو أنه أفاد من هذه الملاحظات فأصلح نسخته أو أنَّ الفضل بن العباس ربما نقل النسخة قبل أن يستحكم علمه، بل الراجح أن رواة كتابه من تلامذته وهلم جرًا هم الذين قاموا بالإصلاح.

---

[1] ولد ابن أبي حاتم سنة ٢٤٠هـ وتوفي سنة ٣٢٧هـ.

رابعًا: أن العلامة المعلمي لم يشر من قريب أو بعيد إلى إمكانية قيام الرواة أو التلاميذ بإصلاح الكتاب بعد وقوفهم على الصواب، كما فعل غيرهم في الكتب المشهورة لكبار العلماء، كما في موطأ مالك المتقدم بحثه في الفصل الأول من هذا الكتاب.

خامسًا: استعظم العلامة المعلمي وقوع إمام كبير مثل البخاري في أخطاء كثيرة على هذا النحو الذي بيّنه الرازيان، وفاته أنَّ الأمر هيّن حين يتعلق بتراجم الرواة لا بالأحاديث النبوية الشريفة، وأن غير الرازيين، ومنهم الخطيب ، قد تعقبوا البخاري في هذا الكتاب، ولطالما رد العلماء بعضهم على بعض وغلَّط الواحد منهم الآخر، ولا يقول أحد أنّ كل متعقب مصيبٌ في تعقباته، فكلٌ يجتهد بما يتوصل إليه علمه وتدله عليه معرفته، وقد قال العلامة المعلمي في آخر تقديمه للبيان: «حكم الخطأ هنا: من الناس من عرف طرفًا من علم الرواية ولم يحققه فسمع أنَّ كثرة خطأ الراوي تخدش في ثقته، فإذا رأى هنا نسبة الخطأ إلى البخاري أو أبي زرعة توهم أن هذا الخطأ من جنس ذاك، ومن الناس من يعرف الحقيقة ولكنه يتجاهلها لهوى له؛ والحقيقة هي أنَّ غالب الخطأ الذي تتجه نسبته إلى البخاري نفسه أو إلى أبي زرعة إنما هو الخطأ الاجتهادي الذي يوقع فيه اشتباه الحال وخفاء الدليل، وما قد يكون في ذلك مما يسوغ أن يُعد خطأً في الرواية فهو أمر هيّن لا يسلم من مثله أحد من الأئمة، وعلى كل حال فليس هو بالخطأ الخادش في الثقة»[1].

والذي يثير التساؤل المشروع: كيف يمكن أن تكون أكثر من نصف الاعتراضات والإصلاحات التي حكاها الرازيان قد كتبت على الوجه في المخطوطات التي طبع عليها العلامة المعلمي الكتاب؟

---

(1) مقدمة البيان: و.

ومثل هذا الأمر يحتمل كما تقدم عدة أوجه:

أولاً: أن يكون البخاري هو الذي أصلح كتابه بعد، وهذا مدفوع بكون كتاب بيان الخطأ قد أُلف بعد وفاته.

الثاني: أن يكون الفضل بن العباس الرازي قد نقل الكتاب الذي دفعه إلى أبي زرعة قد نُقِلَ من نسخة سقيمة وهو أمر قد ثبت بطلانه حينما أثبتنا أن الفضل إنما نقل النسخة من خط البخاري نفسه.

الثالث: أن يكون الفضل بن العباس لم يقابل النسخة ولم يتقن نقلها، وهو أمر مدفوع بما عرف عن الفضل من الإتقان والوثاقة والتثبت. أما أن يقع منه الخطأ والوهم في مواضع نادرة، فهو مما لا يسلم منه كاتب ولا كتاب.

الرابع: أن يكون الرازيان قد تقولا على البخاري مالم يقل، وهو مما يشبه أن يكون مستحيلاً لما عُرف عنهما من الأمانة والنزاهة والدين المتين.

ومن هنا فليس أمامنا من بديل إلا القول بأن الرواة أو النساخ العلماء قد أصلحوا الكثير من الأمور التي صَوَّبها الرازيان، وأصبحت معروفة لكل الناس بعد أن جمعها عبد الرحمن بن أبي حاتم في كتاب مستقل اشتهر بين الناس.

ومع أننا لا نستطيع أن نقدم أمثلة كافية على هذا الإصلاح لعدم توفر النسخ الخطية القديمة كما فعلنا في «الموطأ» برواية يحيى الليثي، وكما سنبينه في الإصلاحات الكثيرة التي قام بها النساخ والمحققون لكتاب «تقريب التهذيب» للحافظ ابن حجر العسقلاني لتوفر النسخة التي كتبها بخطه وبقي يصلح بها إلى قريب وفاته، لكن «الموطأ» برواية الليثي، و«التقريب» للحافظ ابن حجر يمكن أن يكونا داعمين لما ذهبنا إليه.

الفصل الثالث

تقريب التهذيب

لا يختلف اثنان أن الإمام ابن حجر شهاب الدين أبا الفضل أحمد بن علي الكناني العسقلاني (٧٧٣ـ ٨٥٢هـ) كان شيخ الإسلام وحافظ الديار المصرية وإمام الحفاظ في زمانه حمَل لواء السنة المصطفوية في أوانه، وصار مرجع الناس في التضعيف والتصحيح، وأبرز الشهود والحكام في التعديل والتجريح، مع الديانه المتينة، والأخلاق الحسنة الرفيعة، والمحاضرة اللطيفة، فلم تر العيون مثله، ولا رأى هو مثل نفسه[1].

وقد اعتنى هذا الحافظ الكبير بكتاب « تهذيب الكمال في أسماء الرجال» لحافظ عصره وفريد دهره جمال الدين أبي الحجاج يوسف المزي (٦٥٤ – ٧٤٢هـ)[2]، فاختصره في كتابه النافع « تهذيب التهذيب» إلى نحو الثلث، ثم لخصه بكتابه «تقريب التهذيب» على المنهج الآتي[3]:

١. اجتهد أن تكون كل ترجمة لا تزيد على سطر واحد.

٢. يذكر فيه اسم الرجل واسم أبيه وجده، ومنتهى أشهر نسبته ونسبه، وكنيته ولقبه، مع ضبط ما يشكل من ذلك بالحروف.

٣. صفته التي يختص بها من جرح أو تعديل بحكم يشمل أصح ما قيل فيه وأعدل ما وصف به.

٤. ذكر طبقته، بعد أن قسم المترجمين إلى اثنتي عشرة طبقة.

٥. ذكر وفاة من عَرَف سنة وفاته منهم.

---

(١) من مقدمتنا لتحرير التقريب ١/ ٧.

(٢) نشرته مؤسسة الرسالة بتحقيقنا في (٣٥) مجلدًا، وطبع غير مرة، وسرقه أكثر من ناشر، والحساب عند صاحب الحساب يوم لا ينفع مال ولا بنون إلا من أتى الله بقلب سليم.

(٣) تنظر مقدمته لتقريب التهذيب.

٦. ذكر رقوم أصحاب الكتب التي اشتمل عليها «تهذيب الكمال» على أول اسم كل راوٍ، إشارة إلى من أخرج حديثه من الأئمة، ومن ليست عليه علامة نبه عليه.

وقد فرغ الحافظ ابن حجر من اختصار هذا الكتاب سنة ٨٢٧هـ، لكنه ظل يعاود النظر فيه إلى قريب وفاته بسنتين، كما هو واضح من تواريخ الإلحاقات والإضافات التي دونها على النسخة التي كتبها بخطه من «التقريب».

وصارت لهذا الكتاب منزلة كبيرة عند الذين يتعاطون صناعة الحديث، فاستحوذت على الكثير منهم أحكامه، وأصبح مَدْرَسهم لعقود طويلة. ومن ثم نسخت عن نسخة المؤلف العديد من النسخ، وطبع عدة طبعات.

ومن حسن الطالع أن تصل إلينا نسخة الحافظ ابن حجر التي كتبها بخطه، والتي نجزم أنه لم يكتب بخطه غيرها، لأنه كان يعدل فيها ما يحتاج إلى تعديل ويلحق بها ما يراه على مدى سني حياته. ومن ثم فإننا على يقين أن أفضل النسخ هي التي نسخت عن هذه النسخة، ومع ذلك فلا يُعد أيّ منها شيئًا مذكورًا بوصول الأصل الذي نسخوا منه.

وقد وقعت للحافظ ابن حجر بعض الأخطاء اليسيرة[1] في الرقوم، أو ضبط الأسماء، أو ذكر الوفيات أو نحوها مما لا يخلو منه كتاب.

ونظرًا للشهرة العظيمة التي وصل إليها الحافظ ابن حجر، والمنزلة الرفيعة التي تبوأها في نفوس المعنيين بهذا الشأن من نساخ ومحققين فقد عمدوا إلى إصلاح الكثير مما وقع فيه من أخطاء من غير إشارة إلى ذلك،

---

[1] إن كلامنا هنا منصب على ضبط النص، وليس على الأحكام التي أصدرها على الرواة، فإن لنا فيها رأيًا آخر ليس هذا موضعه.

فظهرت مخطوطات ومطبوعات مصححة أو فيها زيادات لا وجود لها في نسخة المؤلف التي بخطه[1].

وقد اغتر بمثل هذه التصحيحات بعض الجهلة الأغبياء الأدعياء ممن لا نعرف لهم في العلم ناقة ولا بيضة على حد تعبير صديقنا العلامة الشيخ محمود محمد خليل المصري[2]، فيجعل النسخ المنتسخة عن نسخة المؤلف أو غيرها و المطبوعات التي ينشرها أدعياء التحقيق حاكمة على نسخة الحافظ ابن حجر نفسه، وهي مهزلة يقف الإنسان فيها متحيرًا.

أقول هذا وقد اطلعتُ على «ضُحكة» عنوانها «كشف الإيهام لما تضمنه تحرير التقريب من الأوهام» كُتب على غلافها أنّها من تأليف تلميذي العاق ماهر ياسين فحل، وفيه من الأكاذيب والمغالطات والسفاهات والترهات والشتائم ما لا يمكن إحالته على سبب من الأسباب، نشرته له «دار الميمان للنشر والتوزيع» في المملكة العربية السعودية، فاشتركت معه في المسؤولية الأدبية والأخلاقية والتاريخية ونشر الأمية على حد تعبير صديقنا الحبيب اللمسي صاحب دار الغرب الإسلامي.

ولست هنا في حال الرد على مثل هذا العبث الذي يسعى من أجله أهل الجهالة والغباء إلى الشهرة الزائفة التي سرعان ما تذهب جفاءً، امتثالاً لقول الإمام مسلم بن الحجاج في مقدمة صحيحه: «إذ الإعراض عن القول المطَّرح أحرى لإماتته وإخمال ذكر قائله، وأجدرُ أن لا يكون ذلك تنبيهًا للجهال عليه»[3]، ولكن لا بد لي من ذكر بعض الحقائق ليطلع أهل العلم وطلبته عليها وهي:

---

(1) ومن أسوء هذه الطبعات هي الطبعة التي قام بها أبو الاشبال صغير أحمد شاغف الباكستاني والتي طبعتها دار العاصمة بالرياض سنة ١٤١٦هـ، فقد عمد هذا الرجل الى تشويه النص الذي كتبه الحافظ ابن حجر بأن كتب ما رأه صوابًا ضاربًا بعرض الحائط نسخة الحافظ ابن حجر التي كتبها بخطه، بل عد من اقتصر عليها مقصرًا، وكان يزيد من النسخ المنتسخة عن نسخة ابن حجر عليها إذا وردت فيها زيادة، ولم يسأل نفسه: من أين أتت هذه الزيادة.

(2) تنظر كلمته المنصفة التي كتبها بخطه في الرد على المدعو بدران العياري، والمنشورة على الشبكة العنكبوتية.

(3) مقدمة صحيح مسلم ١/ ٢٩.

من هو مؤلف كشف الإيهام؟

وقبل الإجابة عن هـذا الـسؤال لا بـد لي مـن ذكـر بعـض الحقـائق المتـصلة بالدكتور ماهر ياسين فحل، لئلا يغتر به بعض الناس، فإن الدين النصيحة، مع أنني آثرت السكوت المدة الطويلة رغم تمـادي هـذا التلميـذ العـاق في أكاذيبـه وتُرَّهاتـه وسفاهاته وبذاءة لسانه وتطاوله عـلى شـيوخه وكبـار العلـماء بالتَّسفيه والتجهيـل والتقبيح، وتناقضاته التي لا يحدها حد، فأقول:

في سنة ١٩٩٨م كنت رئيسًا للجنة مناقشة طالب الماجستير في الحديث «عمار العبيدي» الذي كتب رسالة بإشراف الشيخ عداب الحمش عـن الحـديث الغريـب عند الترمذي، واستمرت المناقشة إلى وقت متأخر من الليل في جامعة صدام للعلوم الإسلامية حضرها عدد غفير من طلبة العلم، وكـان مـن نتيجتهـا رفـض الرسـالة وتغيير المُشرف عليها وإعادة كتابتها من جديد بعد قيامي ببيان ما فيهـا مـن أخطـاء فاضحة ومخالفة لمناهج المحدثين في الدراسة والبحث والتقصي(١).

وفي اليوم التالي أخبرني بعض طلبتي أن أحد طلبـة الفقـه في قـسم الماجـستير كتب لي رسالة وهو يأمل مقابلتي، فقرأت الرسالة وكان كاتبها اسمه «ماهر ياسـين فحل»، يمدح فيها مناقشتي ويذكر أنّه لم ير في حياته مثل علمـي في العلـل واتـساع معارفي في الحديث الشريف، ولا سيما أنه يكتـب رسـالة في «أثـر علـل الحـديث في اختلاف الفقهاء»، ونحو ذلك من المدائح التي لا أرى فائدة من ذكرهـا، وأنـه ظـل يبكي ولم يغمض له جفن حتى أسمح له بـأن يـدرس عـليَّ الحـديث، والرسـالة في حوزتي إلى اليوم، فرق له قلبي، لا سيما وهو من سكنة الرمادي من محافظـة الأنبـار التي تبعد عن بغداد بحدود (١٢٠) كيلو مترًا.

---

(١) وقد أعاد هذا الطالب المجد كتابة الرسالة بـإشرافي ونوقـشت مـرة أخـرى فنالـت النجـاح بحمد الله ومنه.

وبدأ بالحضور عندي كل يوم في نشاط حيث أجده في باب داري الساعة الثامنة صباحًا، فكان يقرأ عليَّ، وأكلفه في بعض المهام من نحو تصحيح تجارب الطبع أو مقابلة بعض المخطوطات لقاء مبلغ من المال، كان نافعًا في تلك الأيام العجاف، وكثيرًا ما كنتُ أحنو عليه أكثر من رفاقه الطلبة الآخرين لما أرى من ضعف حاله وتجشمه عناء السَّفر من الرمادي إلى بغداد في كل يوم، وكنت كثيرًا ما أطلب منه البقاء اليوم واليومين المتتاليين، فأحمل له فراشًا يتوسده في مكتبتي، ويأكل معي مما قسم الله لنا من الطعام لا سيما في الأيام التي كان يكتب فيها رسالته للاستفادة من مكتبتي، واستمر الحال على هذا المنوال قرابة السنتين.

على أنني لاحظت عليه في أثناء الدراسة، وعند تكليفه في بعض الأعمال قلة الإتقان في عمله، وكثرة خطئه، وبذاءة في لسانه وتهجمًا على العلماء، مما جعلني لا أثق في أي شيء مما ينسخه أو يكتبه فأضطر إلى إعادة تدقيقه، فأجد فيه من البلايا والرزايا ما أتعجب منه، فلما تكرر منه ذلك لم أعد أكلفه بأي عمل، وناقش رسالته في صيف سنة ١٩٩٩م ورجاني أن أجد له من ينشرها، فحملتها معي إلى عمان ورجوت صديقي الأستاذ عصام فارس الحرستاني صاحب دار عمار أن ينشرها، فوافق بعد تردد وإلحاحٍ مني عليه ومن غير أن أطالبه بأي مكافأة باعتبار أن هذا الشاب ما زال من الأغمار، وحين عدتُ إلى بغداد أعطيته من مالي الخاص مبلغًا حسنًا من المال على أن أسترده من صديقي أبي عمار مستقبلاً ففرح بها فرحًا شديدًا.

وبعد مدة جاء الشيخ ماهر بمسودات كتاب «الشمائل» للترمذي بتحقيقه، وطلب مني أن أكتب له مقدمة وأجد له ناشرًا، وحمل معه بعض المخطوطات التي صورها من خزائن الكتب العراقية، وطلب أن يقرأ الكتاب عليّ، فاستجبت له بالرغم من كثرة مشاغلي العلمية، واشترطت عليه أن يكون العمل في «الشمائل» ليلًا لئلا أنشغل في النهار، فوافق على ذلك، وأقام في بيتي أيامًا عديدة، يقرأ عليَّ عمله.

وفي أثناء القراءة فوجئت بكثرة الأخطاء في النص والتعليقات، وبذاءة لسانه في العلماء، ولا سيما في العلامة الشيخ ناصر الدين الألباني يرحمه الله الذي جعل طبعة السيد عزت عبيد الدعاس الأصل الذي اعتمده في مختصره للشمائل، فكان كلما وجد خطأً للدعاس تابعه عليه الشيخ ناصر الدين قرّعه وقبّح فعله بعبارات نابية، فطلبت منه حذف كل ذلك والإشارة إلى الشيخ ناصر دائمًا «بالعلامة» والرد عليه بكل لطفٍ وإجلال وتقدير، وذكرتُ له أنني لا يمكنني أن أضع اسمي على كتاب فيه إساءة إلى هذا الرجل الجليل أو أيٍّ ممن خدم السنة النبوية، فوافق على ذلك لكنه أبقى الأرقام في الصفحتين ١٠ ـ ١١ وعددها (٩٢) حديثًا والتي زعم أنه يرد فيها على الشيخ مع عدم وجود ردود في أكثرها على الشيخ طيّب الله ثراه، وهي مصداق لما قلت.

وحين انهيت مراجعة الكتاب كلمة كلمة كتبتُ له مقدمة، وأجزته بروايته عني ورواية جميع ما تجوز لي روايته من كتب العلم النبوي المذكورة في إجازاتي.

على أنني على غير عادتي في إجازةَ من يستجيزني كتبت له خصيصًا تنبيهًا طالبته فيه بما يأتي:

١. ضرورة تحري الدقة والضبط والإتقان في طلبه وعمله.

٢. السير على منهاج السلف، لما كنت أرى عنده من مخالفات(١).

٣. احترام العلماء الجهابذة الأوائل.

٤. أن مخالفة علماء الحديث إنما تكون لأهل الاجتهاد.

وهي الأمور التي كنتُ أخذها عليه في عمله، وقد ثبتها في مقدمتي لكتاب «الشمائل» وهذا نصها بعد الإجازة:

---

(١) ينظر مصداق ما أقول تعقُّب العالم الفاضل بسام العطاوي على بعض ما جاء في كشف الإيهام من أقوال تنُم عن مخالفات لاعتقاد أهل السنة والجماعة، ص ١٩ فما بعد من كتابه «أوهام في كشف الإيهام».

«وأوصيه وإياي بمواصلة الطلب، فإن هذا العلم الشريف لا ساحل له، يفنى عُمر الإنسان ولا يستطيع الوقوف على جميع نكته ودقائقه، وأن يكون شعاره ودثاره الدقة والضبط والإتقان في طلبه وعمله، والسير على منهاج السلف في البحث والتحري، واحترام العلماء الجهابذة الأوائل لا سيما أهل القرون الثلاثة الأولى، والنظر بكل اعتبار إلى أحكامهم وأقوالهم في تصحيح الأحاديث أو توهينها، فإنهم قد سبروا الطرق وجمعوا مئات ألوف منها مما لم يقف عليه العلماء المتأخرون ممن نجموا بعد القرن الرابع، فأصدروا أحكامهم نتيجة لجهود ودراسات وأبحاث قل نظيرها، فلا يمكن لأي عالم جاء بعدهم أن يضع نفسه بمنزلتهم، فعليه أن يعتبر اقوالهم في تعليل الأحاديث أقصى حدود الاعتبار والتحرز من مخالفتهم لا سيما عند اجتماع كبرائهم على حكم، وإنما يصار ذلك إلى المجتهدين في هذا العلم عند اختلاف المتقدمين وتباينهم، فينظر المجتهد في الأدلة والأسباب ويوازن بينها، ويرجح بمرجحات وأدلة من جنس أدلتهم ومرجحاتهم»[1].

وكتب هو مقدمة لكتابه أشار فيها إلى قراءة الكتاب عليّ، قال فيها:

«وقد مَنَّ الله سبحانه وتعالى عليَّ فقرأتُ الكتاب من أوله إلى آخره قراءة دارس على شيخنا محقق العصر وعالمه في الحديث العلامة الدكتور بشار عواد معروف، فكان يجري قلمه هنا وهناك وينبهني على مواضع من تعليقاتي وأحكامي، فصارت جميع هذه الأحكام مما رضي عنها - حفظه الله ومتعنا والمسلمين بعلمه - في مجالس بداره العامرة بمدينة السلام بغداد حرسها الله تعالى، آخرها يوم الخميس الثامن عشر من شهر ربيع الأول سنة ١٤٢٠ هـ وتفضل عليَّ فأجازني برواية هذا الكتاب بحق سماعه من مشايخه العلماء النبلاء بسندهم إلى الترمذي»[2].

---

[1] مقدمتي لكتاب الشمائل ٧-٨ (ط. دار الغرب ٢٠٠٠).

[2] مقدمته لكتاب الشمائل ١٦.

ومدح «تحرير التقريب» وذكر يومها أنه أفضل كتاب في الحكم على الرجال، فقال: «وكان جل اعتمادنا في الحكم على الرجال هو كتاب «التقريب لحافظ عصره الإمام ابن حجر العسقلاني، وعلى تحريره الذي ألّفه العلامتان شيخنا الدكتور بشار، والشيخ شعيب، فإذا اقتصرنا على التقريب فهو مما حكم به الحافظ ابن حجر ووافقه عليه مؤلفا «التحرير»، وإذا كانت الإشارة إلى «التحرير» فقط فهو مما خالف فيه مؤلفا الكتاب حكم الحافظ ابن حجر وأثبتاه بالنقول والأدلة، مما لم يعد يقبل حكمًا آخر، فقد صار «التقريب» بعد إضافة أحكام «تحرير التقريب» إليه أفضل كتاب في الحكم على الرجال، فقد جمع جهود أئمة الجرح والتعديل إلى يوم الناس هذا»[1].

وفي سنة ١٩٩٦م قام الشيخ الفاضل الدكتور عبد اللطيف هميم، وهو من رجال العراق المياسير ومؤسس البنك الإسلامي العراقي ويحمل رتبة دكتوراه في الاقتصاد الإسلامي، بتأسيس مركز الإمام البخاري للعناية بالسنة النبوية في مدينة الرمادي وظّف فيه عددًا من الشباب يزيد عددهم على المئة، وفي سنة ٢٠٠٠م جعل ماهر ياسين فحل مسؤولاً عنهم، واشترى لهم مجموعة ضخمة من كتب السنة بما فيها جميع مؤلفاتي وتحقيقاتي للإفادة منها في تحقيق الكتب، وإجراء البحوث المتعلقة بالسنة النبوية،وأودعها دارًا لأجل ذلك.

وفي تلك الأثناء كان الشيخ ماهر قد استعار من مكتبتي الخاصة مجموعة كبيرة من الكتب، لا سيما ما هو مكرر عندي في المكتبة، ليستفيد منها في دراسته يوم كان يطلب العلم عندي، نظرًا لبعد داره وتجشمه عناء السَّفر المتواصل بين الرمادي وبغداد. وحين عمل مع الشيخ الفاضل الدكتور عبد اللطيف هميم، وقد أجزل له الرجل العطاء ومنحه ثقته، ووفر له سُبل المواصلات، ووضع بين يديه الأموال لتنمية المكتبة وتوظيف الشباب المتحمس فيها، طالبته بإعادة الكتب إلى المكتبة، فماطل في ذلك، وكلفت أحد تلامذتي للاتصال به، فذكر له أن الدكتور بشار عواد

---

[1] مقدمتة للشمائل ص ١٥.

قد قدم له هذه الكتب هدية، فأنكرتُ ذلك عليه، واتصلتُ بوالده ورجوته أن يعيد ابنه الكتب فإنها كثيرة ومرتفعة الأثمان وأن ادعاءه بأنني أهديتها له غير صحيح، ولم أتلق جوابًا وأصر على احتجانها.

وفي أحد الأيام زارني الشيخ الفاضل العلامة بهجت يوسف أبو الطيب الحسيني الهيتي، وهو بلدي الشيخ ماهر، وبيني وبينه محبة ومودة، وطرح هذا الأمر وعرض التوسط فيه فوافقت، وقلت له: «البيّنة على من ادعى واليمين على من أنكر» ولي بيّنة وهم رفاقه في الطلب، وعددت له أسماءهم، وهو ينكر ذلك، وأنا أقبل منه حلف اليمين بأنني قد أهديته هذه الكتب، وأقبل ذلك منه، فقال العلامة الشيخ بهجت: أنصفت. فذهب إليه وطالبه باليمين فرفض، واتصل الشيخ العلامة بعد ذلك وذكر لي ما حصل،ولم تزل هذه الكتب عنده إلى يوم الناس هذا، والشيخ بهجت حي يرزق.

وفي الثالث والعشرين من ربيع الأول سنة ١٤٢١هـ الموافق ٢٥/ ٦/ ٢٠٠٠م كتب الدكتور عبد اللطيف هميم في جريدته «الرأي» مقالة مطولة عنوانها «الطليعة لكتاب الإيهام لما تضمنه كتاب تحرير التقريب من الأوهام»، بَيّن فيه عدة محاور من أبرزها:

١. أننا لا نملك أصل الحافظ ابن حجر الذي بخطه.

٢. أننا اعتمدنا نسخة الشيخ محمد عوامة فأصبنا حيث أصاب وأخطأنا حيث أخطأ.

٣. الرد علينا في قولنا: إن أبا داود لا يروي في السنن إلا عن ثقة عنده، وأنها قاعدة شاذة منكرة، وذكر ثمانية عشر مثالاً تنقض هذه القاعدة .

٤. أننا تجنينا على رواة الصحيحين وأننا خرقنا الإجماع وخالفنا الجماهير، وساق لها سبعة وعشرين مثالاً انتقدنا فيها.

٥. أن طبعة تهذيب الكمال التي قمت بتحقيقها طافحة بالخطأ.

٦. أن الشيخ عادل مرشد سرق طبعته من متن التقريب الذي مع التحرير.

٧. وأن هذه هي «الطليعة» والكتاب كامل ينتظر النشر!

وأعداد جريدة «الرأي» موجودة يمكن الاطلاع عليها. وقد خمنت أن ماهر ياسين فحل قد ساعد أو كتب هذه المقالة، لأن فيها أشياء كنت قد دونتها على نسختي الخاصة لا يعرفها أحد، فكيف عرفها الدكتور عبد اللطيف، وعرفت فيما بعد أنّ ماهر ياسين حين كان ينام في المكتبة كان ينقل بعض تصحيحاتي وتعليقاتي على الكتب وينسبها إلى نفسه، ويعرف طلبتي جيدًا أن كتبي مليئة بالتعليقات والاستدراكات والتخريجات، وهذا من أمانته وحفاظه على حرمة بيت شيخه الذي قضى فيه الليالي وأكل طعامه، و﴿ هَلْ جَزَآءُ ٱلإِحْسَانِ إِلاَّ ٱلإِحْسَانُ ﴾ [الرحمن: ٦٠].

المهم، أنني اتصلت تلفونيًا بماهر بحضور رفاقه الطلبة، ومنهم: الشيخ مصطفى الأعظمي، والشيخ رائد العنبكي، والشيخ مهدي الجميلي[١]، والشيخ ياسر النعيمي[٢]، والشيخ أدهم عاصم عبد الرزاق، والشيخ لواء الدين شمس الدين الجليلي، والشيخ عمار كامل الخطيب، ولعلي نسيت غيرهم، وضربت على الزر الذي يجعل صوت المتكلّم من الجهة الاخرى مسموعًا، وسألت ماهرًا: هل كتبت أو ساهمت في هذه المقالة؟ فقال: كلا، فقلت له: تحلف بالله العظيم أنك لم تكتب هذا؟ قال: نعم، وحلفَ بالله الذي لا إله إلا هو أنه لم يكتب شيئًا منها، ورفاقه المذكورون أحياء يرزقون ومنهم اليوم أساتذة في الجامعة الإسلامية في بلدتنا الأعظمية، يشهدون على ذلك، فقبلنا منه اليمين، ثم بادرت فاتصلت بالدكتور الفاضل الشيخ عبد اللطيف هميم وطلبتُ منه أن ينشر ردي على مقالته في جريدته من غير تغيير أو تبديل، فوافق الرجل مشكورًا، فكتبتُ الرد في ليلة واحدة، وقد اشتمل على سبع عشرة صفحة، فندّتُ فيه ما جاء في تلك المقالة من مغالطات

---

(١) نال هؤلاء الثلاثة بحمد الله ومنه رتبة الدكتوراه في الحديث النبوي الشريف، وهم اليوم أساتذة في الجامعة.

(٢) نال الشيخ رتبة الماجستير في التفسير، ولا أدري فيما إذا كان قد نال الدكتوراه فقد انقطعت عني أخباره.

علمية، وأرسلته إلى جريدة «الرأي» فنشرته بتمامه في عددها التالي بعنوان: «**تهافت طليعة الإيهام**»، وأحتفظ اليوم بنسخته الأصلية[1].

وبعد أيام قليلة من ظهور ردي اتصل بي الشيخ الفاضل بركات سعدون العيفان، وهو مع كونه شيخ عشائر البوعيسى فإنه ممن أتم دراسة الشريعة وكان زميلاً للدكتور عبد اللطيف في كلية الشريعة، ومن أهل العلم والفضل المشهود لهم بالمعرفة ورجاحة العقل، ورجاني الاجتماع بالدكتور عبد اللطيف في مكتبه لدراسة هذا الموضوع الذي لم يكن في صالح أهل السنة والجماعة في العراق، فاستجبت لطلبه. وفي اليوم المحدد ذهبت وبصحبتي ولدي الشيخ محمد بشار (بندار) عند الشيخ الفاضل، فحضر الدكتور عبد اللطيف وبمعيته ماهر ياسين فحل، وحضر الاجتماع عدد من أهل العلم والفضل أذكر منهم الشيخ الدكتور أحمد عباس العيساوي والشيخ مدلول فزع الزوبعي وغيرهما، وطلبت من ماهر أن يقرأ نقد الدكتور عبد اللطيف، ثم ردي عليه فقرة فقرة، فقال ماهر يومها وكأنه لم يفهم: هل أكون حَكَمًا؟ فامتعض الشيخ بركات من كلامه وزَبَره بشدة، وقال له: مَن أنتَ حتى تكون حَكَمًا على شيخك الذي عَلّمك، أما تستحي! فسكت ماهر وصار يقرأ فقرة من «طليعة الإيهام» وردي عليها. وجرت مناقشات مطولة، تم الاتفاق بعدها على إيقاف نشر مثل هذه المناقشات لما فيها من إساءة لعلماء أهل السنة وتشميت الأعداء بهم، كما وعد الشيخ الدكتور عبد اللطيف هميم بعدم نشر كتابه «الإيهام» مقرًا بما فيه من أشياء قد تسيء إلى بعض علماء الأمة وإلى أهل السنة خصوصًا. وتناولنا طعام الغداء جميعًا بضيافة الشيخ بركات سعدون العيفان، ونُشِر الخبر في العدد التالي من جريدة «الرأي» مع صورنا تحت عنوان «اختلاف الرأي لا يفسد للود قضية». ثم دعانا الشيخ الدكتور عبد اللطيف إلى وليمة في مكتبه، وانتهى الأمر على هذا.

---

(1) ينظر الملحق بهذا الكتاب.

وفي ربيع سنة ٢٠٠٣م احتلت القوات الصليبية العراق، ودَمّرت دولته وحَلّت مؤسساتها وأحرقت دوائرها، واستُهدف العلماء عامة، وعُلماء أهل السنة والجماعة خاصة من الاحتلال وأعوانه، فهاجر الدكتور عبد اللطيف هميم إلى الأردن وترك مركز الإمام البخاري بما حواه من كتب معدة للنشر ونفائس المصادر ليستولي عليه فيما بعد ماهر ياسين فحل الذي رتب كما يظهر أموره بشكل ما واستطاع البقاء في مدينة الرمادي، ينتقل بينها وبين بغداد ويسافر إلى خارج العراق ويعود إليه بأمان واطمئنان، وهاجرتُ أنا ببعض أهلي وولدي إلى المملكة الأردنية الهاشمية وتركت مكتبتي بحراسة بعض تلامذتي الأوفياء النجباء، فحفظوا الأمانة ورعوا حق تعليمي لهم، فلم تصب مكتبي بسوء، وأكرمني الهاشميون في بلدهم، إكرامًا منهم للعلم وأهله وتمكينا لنا من الاستمرار في العناية بالسنة النبوية المطهرة دراسة وتحقيقًا وتعليمًا.

وقد شكا لي الشيخ الدكتور عبد اللطيف هميم غير مرة أفعال ماهر وتصرفاته واستيلاءه على المركز، ثم نشره العديد من الكتب المعدة للنشر باسمه، وكنتُ قد حذرته منه بعد أن تأكد لي قيامه بسرقة تعليقاتي على الكتب في مكتبتي، ثم احتجانه الكتب التي أعرتها إياه، مما أكد عندي قلة أمانته، والدكتور عبد اللطيف حي يرزق.

وفي سنة ١٤٢٧هـ ـ ٢٠٠٦م أخبرتُ أنه ظهر عن دار نشر الميمان في المملكة العربية السعودية كتاب «كشف الإيهام لما تضمنه تحرير التقريب من الأوهام» كُتب على غلافه أنه من تأليف «الدكتور/ ماهر ياسين فحل»، فكلفت تلميذي الأردني النجيب معاذ عايد الشمايلة أن يشتري لي نسخة منه في أثناء ذهابه إلى المملكة العربية السعودية لأداء فريضة الحج، فقام بذلك مشكورًا وأهداها لي من غير ثمن، جزاه الله خيرًا.

وحين اطلعت على هذا الكتاب وجدت المحاور التي تناولها الدكتور عبد اللطيف هميم في «طليعة الإيهام» هي نفسها محاور هذا الكتاب، ولكن هالني ما في

الكتاب من السُّباب والشتائم والتقريع والتوبيخ والتجهيل والاتهام بالكذب وعدم الأمانة لي وللشيخ الفاضل العلامة شعيب الأرنؤوط، فضلًا عن مجموعة من الشعر الركيك في هجائي وهجاء الشيخ شعيب حفظه الله، فأعرضت عن الرد عليه بعد أن قرأت دراسة علمية ماتعة للأستاذ الدكتور الشيخ بسام الغانم العطاوي أستاذ السنة وعلومها في كلية المعلمين في جامعة الملك فيصل بالدّمام سماها «**أوهام في كشف الإيهام**» نصيحةً منه لقراء هذا الكتاب ليحذروا ما فيه من تناقضات وأوهام، استخرجه لي أحد طلبتي من شبكة «الأنترنت»[(1)]، فوجدته كتابًا نافعًا ماتعًا قائمًا على دراسة علمية منهجية يُحمد عليها مؤلفه تناوله من ثلاثة محاور: المنهج العام للكتاب، وأوهام المؤلف في الكتاب، وتناقضات المؤلف في الكتاب، وخرج من قراءة الكتاب الذي وضع اسم ماهر عليه بقوله:

أقول: إذا كان المتنبي قد قال:

وماذا بمصر من المضحكات ... ولكنه ضحك كالبكا

فأنا بَسّام العطاوي أقول:

وفي كشف فحل من المضحكات ... ولكنه ضحك كالبكا

فما أكثر الوهم فيه وقد ... أقام التجني مقام الذكا!

قال بشار: وأنا لا أعرف هذا العالم الفاضل الشيخ الأستاذ الدكتور بسام العطاوي حفظه الله الذي استعجبَ من الدكتور ماهر هذا الهجوم على شيخه الذي علمه صناعة الحديث الدكتور بشار، ذلك لأنه لا يعرف ماهر ياسين فحل على حقيقته، ولا سيما حينما وقف على بعض عباراته في العقيدة المناقضة لعقيدة أهل السنة والجماعة، واستدلاله ببعض ما يستدل به المتعصبون لمذاهبهم الفقهية، وآمل أن يلقي ما ذكرت من إشارات بعض الضوء على حقيقته التي قد ينخدع بها بعض الناس.

---

(1) منشورة في غرة رجب سنة ١٤٢٩هـ.

والسؤال الآن: من صاحب هذا الكتاب هل هو الدكتور عبد اللطيف هميم ومَن ساعده فيه من موظفيه في مركز الإمام البخاري، أم هو الدكتور ماهر ياسين فحل، ومن الذي كتب «الطليعة لكتاب الإيهام» هل هو الدكتور عبد اللطيف هميم كما جاء مصرحًا به في جريدته وجاء فيها أن كتاب «الإيهام لما تضمنه كتاب تحرير التقريب من الأوهام» سيظهر قريبًا، أم هو الدكتور ماهر ياسين فحل الذي أقسم بالله العظيم أنه لم يكتب فيه شيئًا؟ ثم حضوره في ديوان الشيخ بركات سعدون العيفان مع الدكتور عبد اللطيف وأراد أن يكون حكمًا بيني وبين الدكتور فزُجِرَ وأهين أمام الجميع، وهم أحياء يرزقون؟

فإن كان الدكتور ماهر بارًا بيمينه فقد سرق الكتاب عنوانًا ومادة ـ بعد إضافة السباب والشتائم إليه ـ من عمل الشيخ الدكتور عبد اللطيف هميم وفريق العمل الذي وظفه في مركز الإمام البخاري، وإن كان الدكتور ماهر هو الذي كتب «الطليعة لكتاب الإيهام» للدكتور عبد اللطيف، فهو عمل خياني لا يقوم به مسلم صاحب أمانة، فضلاً عن أننا نتأكد أنه حلف يمينًا غموسًا، والعياذ بالله، تسقط عدالته وتهتك أمانته، فليختر الدكتور ماهر إحدى البليتين.

وقد أخبرني الشيخ الدكتور عبد اللطيف هميم أنه كان عند وعده بعدم نشر هذا الكتاب، ولكن الدكتور ماهر ياسين فحل استولى عليه من ضمن ما استولى عليه من الكتب المحققة التي نشرها باسمه فيما بعد، والدكتور عبد اللطيف مهاجر غريب عن وطنه لا حيلة له في رد حقوقه وأمواله في ظل الاحتلال وأعوانه المجرمين الذين ينعم الدكتور ماهر بالعيش بين ظهرانيهم. هذا مع العلم أن الدكتور عبد اللطيف هو الذي أشرف على رسالة الدكتوراه التي كتبها ماهر في الفقه، فكان هذا جزاؤه، على قاعدة ما جازى به شيخه الدكتور بشار عواد!!

ومع كل هذه الحقائق التي لم نر بُدًا من ذكرها باختصار سنعد هذا الذي صدر باسمه من عمله فعلاً، أو أنه راضٍ عنه مقر به مهما كان كاتبه، لكنه هو الذي يتحمل مسؤوليته الدينية والأخلاقية والعلمية.

ولما كان موضوع كتابنا هذا هو «تحقيق النصوص بين أخطاء المؤلفين وإصلاح الرواة والنساخ والمحققين» رأيتُ أن لا بد لي من تناول ما قام به النساخ والمحققون من إصلاح في كتاب «التقريب» للحافظ ابن حجر، وقد استدل بها علينا صاحب «كشف الإيهام» ليبين أن ما كتبناه كان خطأ، وأن ما جاء في الكتب المصححة هو الصواب.

فإن هذا الجاهل الأعمى المعاند قد شرع للناس منهجًا فاسدًا عجيبًا لم يُشْرَع أبانَ عن جهله المُدْقع واستهتاره بالعلم عامة وتحقيق النصوص خاصة، والذي حاولت تعليمه إياه فلم أفلح، لقلة أمانته العلمية وتسرعه وبذاءة لسانه ووقيعته في الكبار، وهو منهج غريب يثير الاستعجاب ويحيّر ذوي الألباب حين يلج في تخطئة الآخرين استنادًا إلى أدلة ساقطة تدفعه إليها اللجاجة وحب الظهور، قائمة على تحكيم الفرع بالأصل.

لقد ملأ كتابه الضُّحكة بانتقادي وانتقاد الشيخ العلامة المحقق شعيب الأرنؤوط – متع الله المسلمين بعلمه ـ على تصحيحنا لبعض أوهام الحافظ ابن حجر، زاعمًا كذبًا وزورًا ومن غير دليل أنَّ ما صححناه جاء على الصواب عند الحافظ ابن حجر وأننا نفتري عليه، بدليل ما جاء على الصواب في نسخة تافهة في أوقاف بغداد، وطبعة عبد الوهاب عبد اللطيف وطبعة مصطفى عبد القادر عطا وهي من أسوأ الطبعات فيحكّمها على نسخة الحافظ ابن حجر الذي يزعم أننا لم نرها ولم نراجعها.

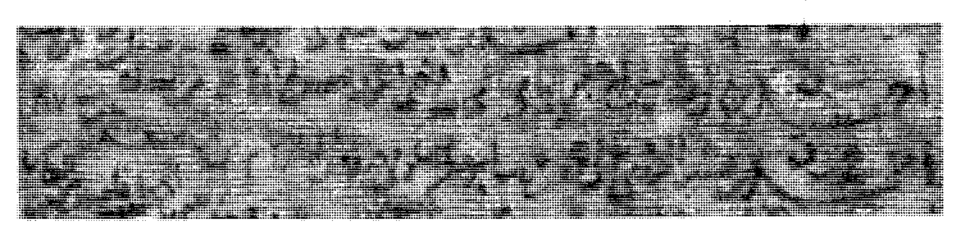
لم يدرك هذا المعاند بأن الكثير من أخطاء الحافظ ابن حجر قد صُححت فيما بعد، وأنّى له أن يدرك مثل هذه الدّقائق، ومن ثم رأيت من المفيد أن أهتكه في هذا

الأمر خاصة[1]، فأجعل أمثلته أنموذجًا لأكاذيبه وتخرصاته، وليكون ضُحكة وعبرة لغيره بعد أن «تخوفنا من شرور العواقب واغترار الجهلة بمُحدثات الأمور، وإسراعهم إلى اعتقادِ خطإ المخطئين، والأقوال الساقطة عند العلماء»[2].

قال الجاهل المعاند وهو يتعقب حكمنا على أحمد بن بَشير المخزومي المتوفى سنة ١٩٧هـ والذي لا يسوى الرد عليه[3]:

«ثم لي تعقيب آخر على المحررين، فقد كتبا وفاة المترجم له بالأرقام متابعة للشيخ محمد عوامة في طبعته الأولى للتقريب (ص٧٨ الترجمة ١٣) وبقي مصرًا عليها في طبعته الرابعة (ص ٧٨ الترجمة ١٣) ويعرف من مارس التقريب أن ليس من منهج الحافظ ابن حجر إثبات الوفيات بالأرقام، وإنما كان يثبتها كتابةً وهكذا وردت في طبعة عبد الوهاب عبد اللطيف (١/ ٢ الترجمة ١٤) وفي طبعة مصطفى عبد القادر عطا (١/ ٣١ الترجمة ١٣) وفي مخطوطة الأوقاف (ورقة ٣أ) فلا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم». انتهى.

قال بشار: نعم، لاحول ولا قوة إلا بالله على هذا التعالم الكريه، والادعاء الأجوف الذي لا يقع فيه من له أدنى معرفة بعلم التحقيق، فهذا خط الحافظ ابن حجر يشهد ببطلان ما ذهب إليه هذا المعاند وتَسَوَّر على النص فأفسده، ولم يدر أن ما كتبه عبد الوهاب كان من كيسه حوّل الرقوم إلى كلام، وفيما يأتي خط الحافظ ابن حجر وقد كتب بيده ١٩٧!!



---

(1) أما شتائمه التي زعم أنه يدافع فيها عن الحافظ ابن حجر فأترفع عن الرد عليها إماتة لبدعته.

(2) من كلام الإمام مسلم في مقدمة صحيحه ١/ ٢٩.

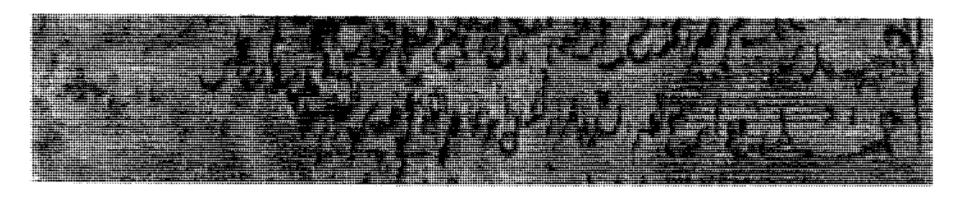
(3) كشف الإيهام ١٥٣.

وقال:

١١ـ (٢١ تحرير) **أحمد بن جَوَّاس، بفتح الجيم وتشديد الواو وآخره مهملة، الحَنَفيُّ، أبو عاصم الكُوفيُّ: ثقةٌ، من العاشرة، مات سنة ثمان وثلاثين. م د.**

أقول: هكذا النص عندهما، بزيادة الواو قبل: «آخره»، متابعة للشيخ محمد عوامة في طبعته للتقريب (ص ٧٨ الترجمة ٢١)، والواو لم ترد في طبعة عبد الوهاب عبد اللطيف (١/ ١٣ الترجمة ٢٢)، ولا في طبعة مصطفى عبد القادر (١/ ٣٢ الترجمة ٢١)، ولا في مخطوطة ص (الورقة ٣أ)[1].

قال بشار: الواو ثابتة بخط ابن حجر في الحاشية، ولا عبرة بعد ذلك بكل من خالفه، كما هو معلوم، وهذا استدلال فاسد، فالشيخ محمد عوامة كان مصيبًا بإثباتها، وكنا مصيبين في إثباتها، ولكنه التعالم بغير علم، وهذا خط الحافظ ابن حجر:



وقال:

١٢ـ (٣٨ تحرير) **أحمد بن سعيد بن بَشير الهَمْدانيُّ، أبو جعفر المِصْريُّ: صدوقٌ، من الحادية عشرة، مات سنة ثلاث وخمسين. د.**

أقول: هكذا أثبتا النص، وقالا في الحاشية: «هكذا في الأصل والصواب: «بِشْر» كما عند المزي وغيره».

أقول: لئن كان ابن حجر قد أخطأ في كتابته «بشير» فإن هذه الترجمة جاءت على الصواب «بِشْر» في مخطوطة الأوقاف (ورقة: ٣أ)، ومخطوطة ص (ورقة :٣ب)، وفي طبعة عبد الوهاب عبد اللطيف (١/ ١٥ الترجمة ٤٥) وطبعة مصطفى عبد القادر (١/ ٣٤ الترجمة ٣٨).

---

(١) كشف ١٥٦.

ثمَّ ما بالهما يصححان شيئًا من «التقريب» اعتمادًا على «التهذيب»، وأين ذهبت نسخة الميرغني، التي لا ترى لها ذكرًا إلا في المقدمة ومواضع يسيرة سأنبه عليها؟ فلا فخر لهما في هذا الاستدراك، لا سيما إذا علمت أخرى وهي أنهما أخذاه من استدراكات الشيخ محمد عوامة على طبعته الثالثة (ص ٧٦٧)، والتي كتبها سنة (١٤٠٩هـ)، كما في مقدمته لطبعته الثالثة. أي: قبل تسع سنين من صدور تحريرهما، فتنبه[1].

قال بشار: تأمل هذه التُّرهات، يريد هذا الجاهل بأدنى قواعد التحقيق أن نغيِّر ما كتبه الحافظ ابن حجر بخطه ونعتمد مخطوطات ومطبوعات أصلح فيها الخطأ.

ثم تأمل ملامته لنا في عدم استخدام نسخة الميرغني، ونسأل هذا الجاهل: ما فائدة اعتماد نسخة الميرغني وبين أيدينا خط المؤلف؟! وإنما كنا نعتمدها من أجل ما فيها من فوائد، وليس لتصحيح ما أخطأ فيه الحافظ ابن حجر. ومن الطبيعي أن نعتمد التهذيب للمزي لأنه هو أصل الكتاب، فهو حاكم على ما هنا، وإليكم خط الحافظ ابن حجر وفيه «بشير»!



وقال:

٢١ـ (٨٣ تحرير) أحمد بن عُمر بن حفص بن جَهْم بن واقد الكِنْديُّ الوَكِيعيُّ، أبو جعفر الجَلّاب، بالجيم: ثقة، من العاشرة، مات سنة خمس وثلاثين. م.

أقول: هكذا أثبتنا رقم (م) فقط، وهو قصور تابعا فيه الشيخ محمد عوامة (ص٨٣ الترجمة ٨٣)، وفي تهذيب الكمال (١/ ٤١٢ الترجمة ٨٤) رقم له: «م ل» ونص على ذلك فقال: «روى عنه مسلم، وأبو داود في كتاب المسائل». وكذا في تهذيب التهذيب (١/ ٦٣)، وفي طبعة عبد الوهاب عبد اللطيف (١/ ٢٢ الترجمة

(١) كشف ١٥٦.

٩٥)، وفي طبعة مصطفى عبد القادر (١/ ٤٢ الترجمة ٨٣)، بل وفي طبعة عادل مرشد (ص٢٣ الترجمة ٨٣) وفي الخلاصة (ص١٠).

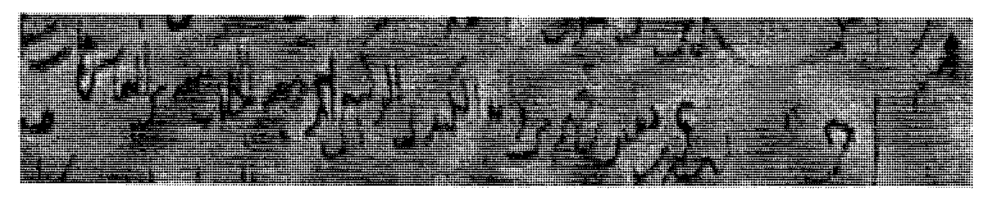
أهكذا تكون المقابلة على تهذيب الكمال!!، أم هو مجرد الادعاء والتهويل ومحاولة استمالة الغمر من الناس، بالتمويه والكلام الخالي من المصداقية.

ومن هذا: نتيقن أن لا نسخ ولا مقابلة ولا أصل ولا أصول أصلية أو فرعية.

فَلَوْلَا رُؤْيَةُ الْعَيْنَيْـ ... ـنِ قُلْنَا خَانَنَا السَّمْعُ
فَكَيْفَ مُقَابَلٌ نَصٌّ ... وَأَيْنَ النَّسْخُ والْجَمْعُ
غَدًا يَا زَارِعًا شَوْكًا ... سَيَجْرَحُ كَفَّكَ الزَّرْعُ

نسأل الله العافية وحسن الخاتمة[1]

قال بشار: تأمل هذا الحقد المنبئ عن دناءة النفس، وأين القصور في إثبات رقم (م) وليس غيره بخط الحافظ ابن حجر؟! وكيف يحق لنا إضافة شيء إليه هو لم يكتبه. أما ما ورد في الطبعات المشار إليها فهو مما أصلح للحافظ، ولا يجوز اعتماده البتة، ولكن ينوه بالغلط، فكان ماذا؟! وهذا خط الحافظ ابن حجر:



وقال وهو يتعقب علينا في ترجمة أبان بن صمعة الذي رقم له الحافظ ابن حجر (م س ق) قائلاً بجهل:

وحديثه هذا عند البخاري في الأدب المفرد (٢٢٨)، ففاتهما أن يذكرا رقم الأدب المفرد، مع أنه ثابت في تهذيب الكمال (٢/ ١٢ الترجمة ١٣٨) وتهذيب التهذيب (١/ ٩٥)، وكذلك في تقريب التهذيب (١/ ٣٠ الترجمة ١٦٠) طبعة عبد الوهاب عبد اللطيف، وطبعة مصطفى عبد القادر (١/ ٥١ الترجمة ١٣٨)، وطبعة

---

(١) كشف ١٦٣-١٦٤.

عادل مرشد (ص ٢٧ الترجمة ١٣٨)، وقال في الهامش: «استدركناه من تهذيب الكمال». وفي خلاصة الخزرجي (ص ١٥)، ولكنها ساقطة من طبعة محمد عوامة (ص ٨٧ الترجمة ١٣٨) فتابعاه على خطئه.

فأين مقابلة النصوص التي زعما أنهما ضبطاها؟!

قال بشار: هذه الطبعات لا قيمة لها، لأنها أصلحت ما أخطأ فيه الحافظ ابن حجر، وهو عدم إشارته إلى رواية البخاري له في الأدب المفرد، وهو ما نص عليه المزي في تهذيب الكمال فلا يبع علينا بضاعتنا، فهذا هو ضبط النصوص، وليس كما يظن هذا الجاهل المعاند حين يغلّط الشيخ محمد عوامة ويدعي أن الرقم قد سقط من طبعته وأننا تابعناه على خطئه، فأين الخطأ؟ وهذا خط الحافظ ابن حجر واضح وضوح الشمس في رائعة النهار!



وقال متعقبًا في ترجمة إبراهيم بن إسحاق بن عيسى البناني الذي رقم له الحافظ ابن حجر (م د ت):

ثم إن المحررين أثبتا رقومه، وعلقا في الهامش بقولهما: «إنما روى له مسلم في مقدمة كتابه ١/ ١٦، فكان يتعيّن أن يرقم له (مق د ت)».

أقول: كَبْرَةٌ قادَهما لقولها العَجَلُ، ولطالما كان مع المُستَعجِل الزّلل، وعلى هذا الذي قالاه، لي ثلاث ملاحظات:

أما الأولى: فقد أغفلا ذكر مصدر يشير إلى رواية مسلم له في مقدمة صحيحه فقط، وإلا فما المانع أن يروي له في صحيحه وإن كان روى له في مقدمته؟

أما الثانية: فإنهما لو تريثا وتكلفا مراجعة الطبعات السابقة - كما وعدا - لوجدا هذا الذي طارا فرحًا به، فالرقم جاء على الصواب في طبعة عبد الوهاب عبد

اللطيف (١/ ٣١ الترجمة ١٦٧) وطبعة مصطفى عبد القادر (١/ ٥٢ الترجمة ١٤٥).

أما الأخيرة: فهما إنما أثبتا الذي أثبتنا في صلب الكتاب، متابعة للشيخ محمد عوامة في طبعته (ص٨٧ الترجمة ١٤٥)[1].

قال بشار: هذه ليست كبوة كما يدعي هذا الأعمى، بل هو الحق الذي لا مراء فيه، فالرجل لم يرو له مسلم شيئًا في الصحيح وإنما روى له في المقدمة حيث أشرنا إليه، وقد قال المزي في آخر ترجمته: «روى له مسلم في مقدمة كتابه وأبو داود والترمذي»[2]، وليثبت هذا المعاند أن الأمام مسلمًا قد روى له في صحيحه؟ أم هي اللجاجة بغير علم.

أما مجيء الرقم على الصواب في طبعة عبد الوهاب ومصطفى عبد القادر أو أي أحد آخر فهو مصحح، وهو شِبْهُ لا شيءَ، ولا يجوز في أصول التحقيق، فهذا خط الحافظ واضح لا يحتاج إلى بيان، والقول بمتابعتنا للشيخ محمد عوامة أسطوانة مشروخة يعيدها هذا الجاهل ويبديها، فالرجل أصاب، ونحن أصبنا، وهل كل مصيب قد سرق من مصيب آخر؟! على أنني كتبت مثل هذا التعليق على التهذيب سنة ١٩٨٠!، وإليك خط الحافظ ابن حجر:



وقال:

٤٣ـ (١٤٦ تحرير) إبراهيم بن إسماعيل بن أبي حَبيبة الأنصاري الأشهلي مولاهم، أبو إسماعيل المدنيُّ: ضعيف، من السابعة، مات سنة خمس وستين، وهو ابن اثنتين وثمانين سنة. ت س.

---

(١) كشف ١٨١.

(٢) تهذيب الكمال ٢/ ٤١.

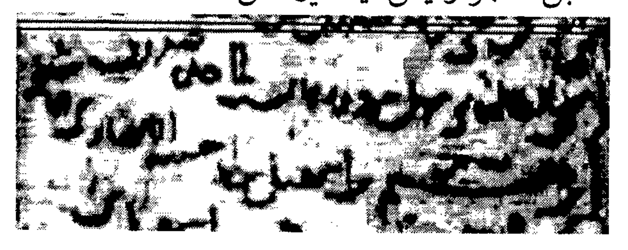
أقول: لي تعقب عليهما في مسالة رقومه؛ إذ إنهما قالا في الهامش: «هكذا في الأصل، والصواب: (ف ت ق)، فإن النسائي لم يرو له، بل روى له ابن ماجه، وأبو داود في كتاب «التفرد» ورقمه (ف)»، ولعمري إنها ملحوظة دقيقة، لو سلمت، وكانت لهما على الحقيقة.

بيد أن هذا التعليق قد سلخ من استدراكات الشيخ محمد عوامة على طبعته الثالثة للتقريب (ص ٧٦٨).

لمّا كتبنا الرَّدَّ كنَّا نَعْلمُ   أنَّ(المحرِّرَ) بالإشارة يَفْهَمُ

فاعتبر وتدبر، والحرُّ تكفيه الإشارة!![1]

قال بشار: تأمل هذا الحقد الدفين على من عَلّمه، وهو الذي يزعم أنه يدافع عن العلماء، ولكن كل إناء بالذي فيه ينضح، والشيخ محمد عوامة قد أشار إلى هذه الفائدة، ولكن هذه المعلومة موجودة قبل الشيخ محمد عوامة، وقد رقم المزي عليه بهذه الرقوم في «تهذيب الكمال» الذي حققته قبل قرابة ثلاثين عامًا وقال في آخر الترجمة: «روى له أبو داود في كتاب التفرد، والترمذي، وابن ماجة»[2]، فهل يستكثر هذا الجاهل علينا هذه المعلومة، وهذا خط الحافظ ابن حجر وليس فيه غير (س ت):



(١) كشف ١٨٢.

(٢) تهذيب الكمال ٢/ ٤٤.

وقال:

٤٥ـ(١٥٠ تحرير) إبراهيم بن إسماعيل الصَّائغ: مجهول الحالِ من الثامنة.س.

أقول: هكذا أوردا الرقم متابعة للشيخ محمد عوامة (ص ٨٨ الترجمة ١٥٠)، ولو كلفا نفسيهما والتزما بما وعدا به من مراجعة الطبعات القديمة وتصحيح الرقوم عليها، لوجدا الصواب فيها، إذ إن رقمه عند المزي (٢/ ٤٩): (سي) وكذا في تهذيب التهذيب (١/ ١٠٦)، وعلى هذا جاءت طبعة الشيخ عبد الوهاب عبد اللطيف (١/ ٣٢ الترجمة ١٧٢) طبعة مصطفى عبد القادر (١/ ٥٣ الترجمة ١٥٠).

أفهكذا يكون التحرير والتدقيق؟![1]

قال بشار: نعم، هكذا يكون التحرير والتدقيق أيها الجاهل الذي جهدتُ أن أعلّمه فلم يتعلم، لأنَّ الواجب إثبات ما يكتبه المؤلف بخطه وإن كان غلطًا ظاهرًا، أو تصويبه والإشارة إليه في التعليق، والحافظ ابن حجر لا يفرق في كثير من الاحيان بين (س) و(سي) على قاعدة من يعد «عمل اليوم والليلة» جزءًا من السنن الكبرى، فلا خطأ هنا. اما عبد الوهاب ومصطفى فغيّرا من كيسهما، وإليك أيها الجاهل خط الحافظ ابن حجر:



وقال في ترجمة إبراهيم بن أبي أَسِيد البراد المدني الذي رقم له الحافظ ابن حجر برقم أبي داود في السنن فقط(د):

ثم إن المحررين أسقطا رقم البخاري في الأدب المفرد (بخ)، وهو ثابت في تهذيب الكمال (٢/ ٥٢ الترجمة ١٥٣)، وفي تهذيب التهذيب (١/ ١٠٨)

---

(١) كشف ١٨٣.

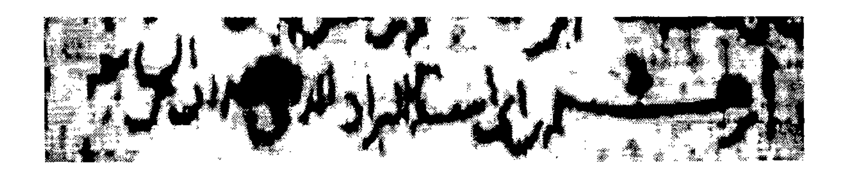
وفي تقريب التهذيب (١/ ١٣٢الترجمة ١٧٥) طبعة عبد الوهاب عبد اللطيف، وفي طبعة مصطفى عبدالقادر (١/ ٥٢ الترجمة ١٥٣)، و في طبعة عادل مرشد (ص٢٨ الترجمة ١٥٣)، وفي خلاصة الخزرجي (ص ١٦).

ولكنْ!! هذا الرقم سقط من طبعة الشيخ محمد عوامة (ص ٨٨ الترجمة ١٥٣) وهو الأصل الذي تلقفا هذا منه، وتابعاه في الخطأ والصواب، كل هذا يدلل على أنه لا وجود لنسخ خطية في عملهما ولا مقابلة عليها، وهو نقيض ما زعما في مقدمة كتابهما (١/ ٤٥) فتعجب ما شئت منهما إذ يقولان: «عُنينا بإصلاح الرقوم التي وقع فيها خطأ في الطبعات السابقة»، والحق: أنهما أفسدا الصواب الواقع في الطبعات السابقة بقصورهما عن التحرير الدقيق.

قال الشاعر:

كَانَتْ مَوَاعِيد عُرْقُوبٍ لَهَا مَثَلاً ... وَمَا مَوَاعِيدُهَا إِلَّا الْأَبَاطِيلُ

قال بشار: لم نسقط أيها المعاند اللجوج رقم البخاري في الأدب المفرد، ولا سقط من طبعة الشيخ الفاضل محمد عوامة لأنه هكذا جاء بخط الحافظ ابن حجر، فهو الذي أسقطه. أما ما جاء في طبعات التقريب التي أشرت إليها، فهو من إصلاحهم، وهو مخالف لأصول تحقيق النصوص، وإليك أيها المجازف خط الحافظ ابن حجر وليس فيه من الرقوم سوى (د):



وقال:

٥١ـ(١٦٣ تحرير) إبراهيم بن الحَجّاج، النِّيليُّ، بكسر النون، أبو إسحاق البَصْريُّ: ثقة، من العاشرة أيضًا، مات سنة اثنتين وثلاثين. تمييز.

أقول: هكذا جاء النص عندهما، وهو كذلك في جميع الطبعات والنسخ الخطية؛ لكن يستدرك عليهما الرقم فينبغي أن يحول إلى (س) رقم النسائي على طريقتهما؛ ذلك أنهما زعما مقابلة الكتاب على «**تهذيب الكمال**» وأصلحا الرقوم عليه. ورقم المترجم له عند المزي في تهذيب الكمال، (٢/ ٧١ الترجمة ١٦٢): (س). والمحرران أثبتا ذلك في تعليقهما على تهذيب الكمال فقال المحرر الأول الدكتور بشار معلقًا على الرقم: «وقع في تهذيب ابن حجر (١/ ١١٤) أنه تمييز، وهو أمرٌ غريبٌ جدًّا، وكأن ناشر «**التقريب**» تابع «**التهذيب**» فذكره أيضًا (١/ ٣٤) وما أظن الخطأ إلا من الناشرين، والله أعلم». (تهذيب الكمال ٢/ ٧١ هامش ١).

أقول: هكذا قال وقد وقع في الأمر الغريب والخطأ على حد زعمه.

أما المحرر الثاني، وهو الشيخ شعيب فقد خرج الحديث من سنن النسائي (٨/ ٣٢٠)، وكتب في آخر التخريج (ش). (تهذيب الكمال ٢/ ٧٢ هامش١).

كُتبًا يُحَرِّرُ في الحَدِيثِ مُحَقِّقًا ... فَيقُولُ فِيهَا مُسْرِعًا مَا شَاءَ!

قَدْ قُلْتَ: هَذَا مُخْطِئٌ بِكَلامِهِ ... فَإِذا كَلامُكَ يَجْمَعُ الْأَخْطَاءَ!

فلا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم[1].

قال بشار: انظر إلى هذه المهزلة وهذا السباب الذي لا معنى له، وهذا التعالي الكريه من إنسان لا يعرف أدنى أصول هذا العلم، فهل يطالبنا بإضافة رقم النسائي إلى هذه الترجمة، وقد كتب المؤلف بخطه ما كتب؟ ومع ذلك

---

(١) كشف ١٩٠.

فإننا لم نترك الأمر كما زعم، لكن هذا الأفاك المعروف بالتدليس والتلبيس حذف من النص تعليقنا عليه ليستقيم له الأمر فيما ظن وحسب، فقد قلنا متعقبين الحافظ ابن حجر[1]: «هكذا ذكره تمييزًا، وهو صنيعه في تهذيب التهذيب، وإنما هو من رجال النسائي، فقد أخرج له حديثًا واحدًا عن أبي عوانة، عن سماك بن حرب، عن قرصافة، عن عائشة، قالت: اشربوا في الظروف ولا تسكروا (٨/ ٣٢٠)»، فماذا يريد منا هذا الكذاب الأشر أكثر من هذا؟!

وقال:

٥٢ـ(١٧٣ تحرير) إبراهيم بن خالد اليَشْكُرِيُّ، قيل: هو أبو ثور وأنكر ذلك ابن خلفون، وهو من الحادية عشرة. م.

أقول: هكذا الرقم عندهما، وإنما صنعا ذلك تقليدًا منهما لطبعة محمد عوامة التي هي أصل وحيد للمحررين. وجاء الرقم (مق) على الصواب في طبعة مصطفى عبد القادر عطا (١/ ٥٦ الترجمة ١٧٣)، وطبعة عبد الوهاب عبد اللطيف (١/ ٣٥ الترجمة ١٩٨)، وهو كذلك في تهذيب الكمال (٢/ ٨٣ الترجمة ١٧٠)، ولم يكتف المزي - رحمه الله ـ بذكر الرقم بل صرح به لهما، فقال آخر الترجمة: «روى عنه مسلم في مقدمة كتابه».

والمحرران يُناقشانِ هنا في أمرين:

الأول: أنهما زعما مقابلة الكتاب على تهذيب الكمال، وهذا غير صحيح قطعًا لما سبق.

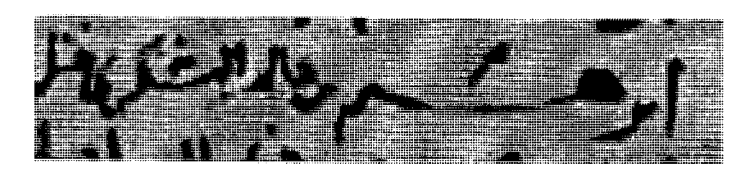
والاخر: أنهما زعما إصلاح الرقوم في الطبعات السابقة وهذا لم يحصل بالكلية، فجاءت طبعتهم طافحة بالأخطاء، والطبعات الأخرى تحمل الصواب[2].

---

(١) تحرير التقريب ١/ ٨٥.

(٢) كشف ١٩٠ – ١٩١.

قال بشار: هذا كلام لا معنى له من أوله إلى آخره، فالحرف (م) وهو رقم مسلم في الصحيح ثابت بخط الحافظ ابن حجر، ومن ثم فهو يلقم حجرًا كل من يعترض عليه سواء أكان ذلك صوابًا أم خطأ. أما ما ورد في الطبعات الأخرى فهو مغيّر ومبدّل، وليس هو من التحقيق في شيء، لأن التحقيق يهدف إلى ما كتبه المؤلف، وهو متحصل هنا بالنسخة التي بخطه. على أن الحافظ ابن حجر رحمه الله كان يتجوّز في استعمال (م) بدلاً من (مق)، بل لم يذكره في مقدمة التقريب عند ذكر الرقوم واكتفى بالحرف (م)، مما دعانا إلى التعليق فقلنا: «واستعمل أحيانًا رمز (مق) لمقدمة مسلم»[1]، فأين الخطأ وأين الصواب يا من لا تمييز عندك بينهما؟



وقال:

٥٣ـ(١٧٦ تحرير) إبراهيم بن سالم بن أبي أمية التَّمِيميُّ المدنيُّ، أبو إسحاق المعروف ببردان، بفتح الموحدة والراء: صدوق، من السادسة، مات سنة ثلاث وخمسين. د.

أقول: **وضعا هامشًا على لفظة «التميمي» وقالا في الحاشية: «كذا في الأصل: «التميمي» وهو خطأ، والصواب: «التيمي» وهو الذي في تهذيب الكمال ومصادر ترجمته».**

أقول: المحرران لم يكتفيا بأخذ نص التقريب من طبعة الشيخ محمد عوامة بل راحا يأخذان جميع هوامشه واستدراكاته؛ وقد أخذا هذا النص من استدراكات الشيخ محمد عوامة على طبعته الثالثة (ص٧٦٨). **فإنا لله وإنا إليه راجعون**[2].

---

(١) التحرير ١/ ٥٤ هامش ١.

(٢) كشف ١٩١.

قال بشار: هكذا يتعقب علينا هذا اللجوج، كأن العلم أو الصواب حين يقوله إنسان يصير حكرًا له، مع أننا أحلنا إلى كتاب حققناه وضبطنا نصه قبل أن يخرج صديقنا الشيخ محمد عوامة «التقريب» بسنوات طوال وفيه: «إبراهيم بن سالم بن أبي أمية القرشي التَّيْمي، أبو اسحاق المدني المعروف ببردان بن أبي النضر، مولى عمر بن عُبيد الله بن مَعْمَر التيمي»[1]. ولكنها اللجاجة المقيتة.

وقال:

٥٦ـ (١٨٧ التحرير) إبراهيم بن صَدَقة البصريُّ: صدوق، من التاسعة. ت.

أقول: هكذا جاء النص عندهما تقليدًا منهما لأصلهما الوحيد، وهو طبعة الشيخ محمد عوامة، فالنص هكذا عنده (ص ٩٠ الترجمة ١٨٧). وقد سقط من الترجمة لفظة: «أيضًا» بعد لفظة «من التاسعة»، وقبل الرقم، وهي ثابتة في طبعات التقريب كما في طبعة مصطفى عبد القادر عطا (١/ ٥٨ الترجمة ١٨٧)، وطبعة عبد الوهاب عبد اللطيف (١/ ٣٦ الترجمة ٢١٣)[2].

قال بشار: هكذا يصحح هذا المتعالم نص الحافظ ابن حجر بما كتبه مصطفى عبد القادر عطا وعبد الوهاب عبد اللطيف، ويغلّط الشيخ محمد عوامة ويُغَلّطنا، بل يغلّط الحافظ ابن حجر فيفتري عليه ما لم يقله، وهذا خط الحافظ ابن حجر في آخر سطر من نسخته (الصفحة ١١) وليس فيها هذه الـ«أيضًا» التي أقام هذا الجاهل دعواه عليها بدليل تافه لا يسوى سماعه:



(١) تهذيب الكمال ٢/ ٨٧.
(٢) كشف ١٩٥.

وقال:

٦١ـ (١٩٧ تحرير) إبراهيم بن عبدالله بن قارظ، بقاف وظاء معجمة وقيل: هو عبدالله بن إبراهيم بن قارظ، وَهِمَ مَن زعم أنهما اثنان: صدوق، من الثالثة. بخ م د س ق.

أقول: رقم ابن ماجه خطأ محض، صوابه (ت) كما في تهذيب الكمال (٢/ ١٢٦ الترجمة ١٩٤)، وتهذيب التهذيب (١/ ١٣٤)، والكاشف (١/ ٢١٥ الترجمة ١٥٦)، وفي تقريب التهذيب (١/ ٣٧ الترجمة ٢٢٣) من طبعة عبد الوهاب، و(١/ ٥٩ الترجمة ١٩٧) من طبعة مصطفى عبد القادر، و(ص٣٠ الترجمة ١٩٧) من طبعة عادل مرشد، وخلاصة الخزرجي (ص١٨ـ١٩).

وحديثه عند الترمذي برقم (٧٧٤) و(١٢٧٥)، وليس له رواية في ابن ماجه البتة، لذا قال المزي في تهذيب الكمال (٢/ ١٢٦ الترجمة ١٩٤): «روى له البخاري في الأدب، والباقون سوى ابن ماجه».

بيد أنَّ المحررين المتعقبين لما لم يقابلا بنسخ خطية، واكتفيا بسلخ طبعة الشيخ عوامة (بغثها وغثيثها) وقعا فيما وقع فيه، فرقم ابن ماجه ثابت عنده (ص٩١ الترجمة ١٩٧) وليس للترمذي ذكر لديه، وهذه فائدة ما زعما من المقابلة والتحرير!!!

نَسْخٌ بلا نُسَخٍ وَأَنْتَ مُحررٌ ... هَذَا لَعَمْرِي مُنْكَرٌ ونكِيرُ

فَنقَلْتَ أَخْطَاءً وَقُلْتَ بِمِثْلِهَا ... لِلنَّقْلِ حَبْلٌ في النَّقَّاشِ قَصِيرُ

ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم[1].

قال بشار: نعم رقم ابن ماجه خطأ محض صوابه (ت) كما في تهذيب الكمال الذي حققته يوم كان هذا المتعقب في «اللفة» على حد تعبير إخواننا المصريين، ولكن الخطأ ليس من الشيخ محمد عوامة ولا منا، بل الخطأ من الحافظ ابن حجر، وواجب على المحقق المدقق أن يثبت ما كتبه المؤلف لا ما هو صواب كما هو متعارف عليه في

---

(١) كشف ١٩٨.

أصول هذا العلم الذي يجهله هذا المتعقب بالكلية، وهذا خط الحافظ ابن حجر من نسخته التي بخطه، أما الآخرون الذين أصلحوا الخطأ فما كانوا مصيبين ولا سيما وهم لم ينبهوا على هذا الإصلاح:



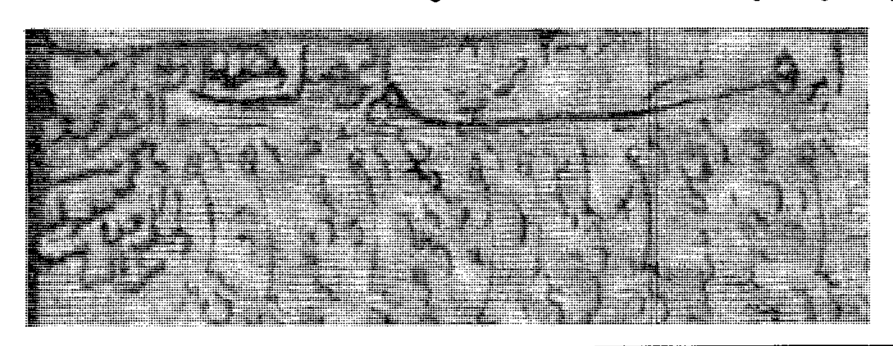
وقال:

٧٠ـ (٢٢٩ تحرير) إبراهيم بن الفضل بن أبي سويد الذارع البصري، وأكثر ما يجيء منسوبًا إلى جَدِّه: مقبول، من التاسعة. تمييز.

أقول: هكذا النص عندهما، وفيه سقط عبارة: «بالذال المعجمة» بعد: «الذارع». وهي ثابتة في طبعة عبد الوهاب عبد اللطيف (١/ ٤١ الترجمة ٢٥٥)، وطبعة مصطفى عبد القادر عطا (١/ ٦٣ الترجمة ٢٢٩).

وما حصل للمحررين سببه تقليدهما التام للشيخ محمد عوامة[1].

قال بشار: لا وجود لهذه العبارة في نسخة الحافظ ابن حجر التي بخطه، وهذه الترجمة ألحقها الحافظ ابن حجر في حاشية نسخته بخط غليظ، ونصها كما أثبتناه، أما ماجاء في طبعة عبد الوهاب عبد اللطيف وطبعة مصطفى عبد القادر عطا فهي زيادة من كيسهما، وما زلتُ أتعجب من جهل هذا المتعقب الذي يحكّم المطبوعات على خطوط المؤلفين، نسأل الله السلامة لعقولنا.



---

(١) كشف ٢١١.

وقال:

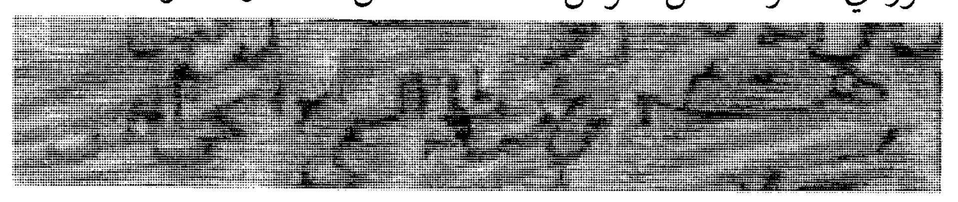
٧١ـ (٢٣٤ تحرير) إبراهيم بن محمد بن طلحة التيمي، أبو إسحاق المدني: ثقة، من الثالثة، مات سنة عشر ومئة، وله أربع وسبعون. م٤.

أقول: كان في البحث لهما سعة وعن التقليد غنى، فقد سقط عندهما من الرقوم الرقم (بخ)، وسببه تقليدهما التام للشيخ محمد عوامة، فقد سقط عنده الرقم نفسه (ص٩٣ الترجمة ٢٣٤) فتابعاه عليه، والرقم (بخ) ثابت في طبعة عبد الوهاب (١/ ٤١ الترجمة ٢٦٠)، وطبعة مصطفى (١/ ٦٤ الترجمة ٢٣٤)، وفي تهذيب التهذيب (١/ ١٥٣).

ولو صدقا في زعمهما من مقابلة النص على تهذيب الكمال لما حصل ما حصل، فرقومه في تهذيب الكمال (٢/ ١٧٢): (بخ م ٤)، ولم يكتف المزي بذلك بل صرح آخر الترجمة فقال: «روى له البخاري في الأدب والباقون». ولو حاول المحرران تتبع الطبعات السابقة لما وقعا فيما وقعا فيه.

فاتقوا الله وقولوا قولًا سديدًا[1].

قال بشار: لم يسقط الرقم عندنا أيها الجاهل المعاند، ولا عند الشيخ محمد عوامة، بل أغفله الحافظ ابن حجر فلم يكتبه في نسخته، وواجب المحقق المدقق أن يثبت النصوص كما هي إن تأكد له أن هذا هو اختيار المؤلف، لا كما فعل عبد الوهاب ومصطفى وأمثالهما حين زادا من كيسهما ما زادا، وإن كانت هناك من ملامة تريد أن توجهها، فوجهها للحافظ ابن حجر الذي زعمت كذبًا وزورًا أنك كتبت هذا الكتاب دفاعًا عنه، فهو الذي لم يكتب رقم البخاري في الأدب المفرد، والترجمة المذكورة في السطر السادس عشر من الصفحة (١٣) من نسخته، وهذا هو:



(١) كشف ٢١١.

وقال:

٧٧ـ (٢٦٢ تحرير) إبراهيم بن ميمون الصنعاني، أو الزَّبيدي، بفتح الزاي: ثقة، من الثامنة. س.

تعقبناه في الهامش بقولهما: «هكذا رقم له في الأصل: (س)، وهو وهم، صوابه (ت) كما في «التهذيبين»، وحديثه عند الترمذي في الفتن (٢١٦٧)».

أقول: صدقا وبرا في قولهما هذا، فهو هكذا في الأصل الوحيد الذي اعتمدا عليه، وهو طبعة الشيخ عوامة (ص٩٤ الترجمة ٢٦٢).

والرقم جاء على الصواب في طبعة عبد الوهاب (١/ ٤٥ الترجمة ٢٩٢) وفي طبعة مصطفى عبد القادر (١/ ٦٨ الترجمة ٢٦٢)، وهكذا في طبعة عادل مرشد (ص٣٤ الترجمة٢٦٢).

وجاء الرقم على الصحة في تهذيب الكمال (٢/ ٢٢٥ الترجمة ٢٥٧)، وفي الكاشف (١/ ٢٢٦ الترجمة٢١٤)، وفي تهذيب التهذيب (١/ ١٧٣) وخلاصة الخزرجي (ص٢٣)[1].

قال بشار: بل هو في أصل الحافظ ابن حجر أيها الجاهل، ولم نخطئ في تعقبنا، ولا أخطأ الشيخ محمد عوامة في طبعته. أما ما جاء في طبعة عبد الوهاب وطبعة مصطفى عبد القادر وطبعة عادل مرشد، فهو إصلاح منهم لما أخطأ فيه الحافظ ابن حجر، وهذا لا يجوز من غير تنبيه. وأما ما جاء في تهذيب الكمال فهو الدليل الذي استندنا إليه، وهذا هو خط الحافظ:



(١) كشف ٢٢٠.

قال:

٨٠ـ (٢٧٤ تحرير) إبراهيم بن يوسف بن إسحاق بن أبي إسحاق السَّبيعي: صدوق يهِمُ، من السابعة، مات سنة ثمان وتسعين. خ م د س ق.

تعقباه بقولهما: «بل: ضعيف يعتبر به، ضعفه يحيى بن معين، وأبو داود، والجوزجاني، وابن الجارود، والعقيلي، وقال النسائي: ليس بالقوي. وقال أبو حاتم: حسن الحديث، يكتب حديثه (يعني في الشواهد والمتابعات والرقاق والمغازي ونحوها ولا يحتج به في الحلال والحرام)، ووثقه الدارقطني وحده في رواية ابن بكير.

وإنما أخرج له البخاري ومسلم من حديث البراء: كان النبي ﷺ من أحسن الناس وجهًا وأحسنهم خلقًا. وعامة ما انتقاه البخاري من حديثه إنما هو في المغازي ما عدا حديثًا واحدًا في العمرة له شاهد عنده من حديث أنس (١٧٧٨) (انظر «تحفة الأشراف»، الأحاديث: (١٨٩٣ـ١٩٠٠). ومعلوم أن الإمام البخاري يترخص في الرواية عمن في حديثه ضعف في غير الأحكام، كالمغازي والشمائل والتفسير والرقاق كما بينه الإمام الذهبي في الموقظة».

أقول: يستدرك عليهما ما يأتي:

أولاً: أنهما ـ على سعة علمهما ـ أفسدا رقوم الحافظ ابن حجر فالصواب فيها: (خ م د ت س) وهي كذلك في الطبعات لتقريب التهذيب، منها: طبعة مصطفى عبد القادر عطا(١/ ٦٩ الترجمة ٢٧٤)، وكذلك في طبعة عبد الوهاب عبد اللطيف (١/ ٤٧ الترجمة ٣٠٥)، وهي كذلك في تهذيب الكمال (٢/ ٢٤٩ الترجمة ٢٦٩) والكاشف للذهبي (١/ ٢٢٧ الترجمة ٢٢٥)، والميزان (١/ ٧٦ الترجمة ٢٥٨)، وتهذيب التهذيب (١/ ١٨٣)، وخلاصة الخزرجي (ص٢٣).

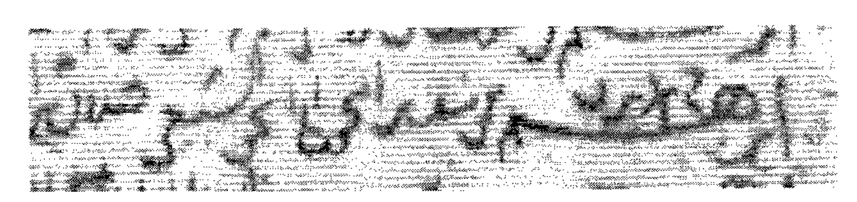
وحديث المُتَرجَم له عند الترمذي برقم (١٩٥٧) و(٣٣٩٩) و(٣٨٠٦)، وليس له ذكر في سنن ابن ماجه البتة.

وسبب وهمهما في تحريف النص تقليدهما التام لطبعة الشيخ محمد عوامة فقد وقع له الوهم عينه، كما في طبعته للتقريب (ص٩٥ الترجمة ٢٧٤)، ثم انتقل الوهم عينه لسارق نص التحرير وهو عادل مرشد في طبعته للتقريب (ص٣٥ الترجمة ٢٧٤).

يَا لَيْتَهُ مَا كَانَ مُتَّبِعًا هُنَا وَأَتَى بِشَيْءٍ اسْمُهُ التَّجْدِيدُ[1]

قال بشار: يعترف هذا العاق لأول مرة بسعة علمنا، أما ما قذفنا به من الشتائم فالله حسيبه، وهي تنم عن أخلاقه تجاه من عَلّمه.

ثم إننا لم نفسد رقوم الحافظ، فها هو خط الحافظ واضح وضوح الشمس في رائعة النهار وقد كتب بخطه: (خ م د س ق) وليس (خ م د ت س) كما تزعم، فلم يقع الوهم لنا كما زعمت، ولا وقع للشيخ الفاضل محمد عوامة كما ادعيت، ولكن الوهم وقع للحافظ ابن حجر، فأصلحه بعض من طبع «التقريب» من غير إشارة إلى الإصلاح، وهو مما لا يجوز في علم تحقيق النصوص الذي لم تتعلم منه شيئًا، وهذا خط الحافظ ابن حجر، وهو في السطر الثالث والعشرين من صفحة (١٤) من نسخته:



أما الترهات المتعلقة بمخالفتنا في الحكم على الراوي، فليس من منهجنا الرد عليها هنا، كما بيناه في أول هذا الفصل، فضلاً عن أنه من الكلام الذي لا يسوى سماعه أو قراءته.

وقال:

٨٩ـ (٣٢١ تحرير) أَسْبَاط بن نصر الهَمْداني، بسكون الميم، أبو يوسف، ويقال: أبو نصر: صدوق كثير الخطأ يغرب، من الثامنة. خت م ٤.

أقول: هكذا الرقوم في جميع الطبعات، والمحرران زعما أنهما قابلا الكتاب على تهذيب الكمال، ورقوم المترجم له في تهذيب الكمال: (بخ م٤)، وصرح المزي بهذا

---

(١) كشف ٢٢٢ـ٢٢٣.

فقال في آخر الترجمة: «روى له الجماعة؛ البخاري في الأدب». (تهذيب الكمال ٢/ ٣٥٩ الترجمة ٣٢١).

والعجيب!! أن الدكتور بشارًا قد ذكر هذا سابقًا ولم يتنبه له هنا، فقد علق على تهذيب الكمال بقوله: قال ابن حجر: «علق له البخاري حديثًا في الاستسقاء، وقد وصله الإمام أحمد والبيهقي في السنن الكبير، وهو حديث منكر وضحته في التغليق»، قال الدكتور بشار: «لذلك وضع ابن حجر رمز التعليق على اسمه في تهذيب التهذيب وتقريب التهذيب، لكنه حذف رمز البخاري في الأدب، وهو غريب، ولعله من فعل النساخ». (تهذيب الكمال ٢/ ٣٥٩ هامش ٢).

هكذا قال ولو صحت مقابلة «التقريب» على «تهذيب الكمال» لما وقعا فيما لا تحمد عقباه[1].

قال بشار: الحافظ ابن حجر لم يخطئ حينما كتب رقم التعليق للبخاري (خت) لأنه، كما بينت في تعليقي على التهذيب، كان قد وقف على تعليق البخاري له. وكان المزي يرحمه الله حين يجتمع للراوي رواية البخاري له في الصحيح والتعليق يكتفي برقم الصحيح (خ)، وإذا وقعت له رواية في «الأدب المفرد» و «التعليق» أو غيرهما اكتفى بالإشارة إلى إحداها وتبعه الحافظ ابن حجر في هذا، ولم أكن قد تفطنت إلى هذه النكتة عند بدء تحقيقي لتهذيب الكمال سنة ١٩٧٩م، فأضفت بعض هذه الرقوم إلى الأصل، كما في ٣/ ٤٦٤ من الطبعة الأولى حينما أضفت رقم البخاري في الأدب المفرد إلى الرقوم التي ذكرها المزي (ر د ت) لقوله في آخر الترجمة: «روى له البخاري في القراءة خلف الإمام وفي الأدب وأبو داود والترمذي»[2]، وقلت يومها في تعليقي: «ما بين الحاصرتين لم ترد في جميع النسخ، ولا ذكرها ابن حجر، فهي إضافة مني لقول المزي في آخر الترجمة: إن البخاري روى له في الأدب، وقد تجاوز ابن حجر في التهذيب والتقريب رقم البخاري

---

(١) كشف ٢٣٢.

(٢) تهذيب الكمال ٣/ ٤٦٧.

في القراءة خلف الإمام أيضًا، أو هو من الناشرين»، وفعلت مثل هذا في مواضع قليلة أخرى[1]، ثم فطنت إلى غلطي في هذا فلم أعد إليه، وأصلحت الأمر حين أعدتُ طبع الكتاب بثماني مجلدات، وأنّى للمتعقب أن يفهم مثل هذه الدقائق وهو المعروف عندي وعند زملائه من تلامذتي بكثرة الغلط وعدم الإتقان والمجازفة.

وقال:

٩٦ـ (٣٧٩ تحرير) إسحاق بن قَبيصة بن ذُؤَيب الخُزَاعيَّ، الشاميُّ: صدوقٌ يُرسِلُ، من السادِسة كان في حدود العشرين. ق.

أقول: سقط عندهما لفظة: «الحديث» بعد «يرسل» بسبب تقليدهم التام لطبعة الشيخ محمد عوامة (ص١٠٢ الترجمة ٣٧٩)، ولفظة: «الحديث» ثابتة في طبعة عبد الوهاب عبد اللطيف (١/ ٦٠ الترجمة٤٢٩)، وطبعة مصطفى عبد القادر (١/ ٨٤ الترجمة ٣٧٩)[2].

قال بشار: لا وجود للفظة «الحديث» المزعومة بخط الحافظ ابن حجر، أما ما جاء في طبعة عبد الوهاب وطبعة مصطفى فهو من زياداتها على ابن حجر، وهذا خط ابن حجر في السطر الأول من الصفحة ١٩ من نسخته التي بخطه، فتأمل تخرصك علينا وعلى الشيخ محمد عوامة:



(١) ينظر مثلاً (ج٣ ص٣٣٢ هـ٦)،(ج٤ص٢٠ هامش ٢)، وغيرهما.
(٢) كشف ٢٣٩.

وقال:

٩٩ـ (٣٩٨ تحرير) أَسَد بن عبد الله بن يزيد بن أَسَد البَجَليُّ، أخو خالد القَسْري، بفتح القاف وسكون المهملة، كان أمير خُراسان: في حديثه لِين، من الخامسة، مات سنة عشرين. س.

أقول: هكذا تحرف الرقم لديهما، فالصواب (ص)، وهو هكذا في طبعات التقريب كما في طبعة عبد الوهاب عبد اللطيف (١/ ٦٣ الترجمة ٤٥٧)، وطبعة مصطفى عبد القادر عطا (١/ ٨٨ الترجمة ٣٩٩)، وفي تهذيب التهذيب (١/ ٢٥٩)، وفي تهذيب الكمال (١/ ٥٠٤ الترجمة ٣٩٩) بل صرح في آخر الترجمة فقال: «روى له النسائي في خصائص علي».

والمحرران زعما أنهما قابلا نص التقريب على تهذيب الكمال، وزعما تتبع أخطاء الرقوم في الطبعات السابقة، ولو وجِدَ شيء من ذلك لما وقعا فيما وقعا فيه، ولكنها آفة التقليد، إذ هكذا ورد الرقم في طبعة الشيخ محمد عوامة (ص١٠٤ الترجمة ٣٩٨).

مَا زِلْتُ ذِاثِقَةٍ بِأَنَّ رُجُوعَكُمْ لِلْأَصْلِ إِيهَامٌ مِنَ الْأَحْلَامِ

فلا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم[1]

قال بشار: لم يتحرف شيء البتة، فقد كتب الحافظ (ص) أولاً ثم ضرب عليه وكتب (س)، ولعله فعل ذلك لأنه هكذا يرمز له، فهو لم يذكر (ص) ضمن الرموز التي رمز بها للنسائي ومؤلفاته الأخرى كما فعل المزي، قال: وللنسائي:س، وفي مسند علي له: عس، وفي مسند مالك: كن.

أما ما جاء في مطبوعات «التقريب» التي تطير بها فرحًا وتستدل بها علينا فلا قيمة لها، لأنها محرفة، وإن كانت صحيحة، فهل خط الحافظ ابن حجر «إيهام من الأحلام»؟! وها هو ذا:



(١) كشف ٢٤١ـ٢٤٢.

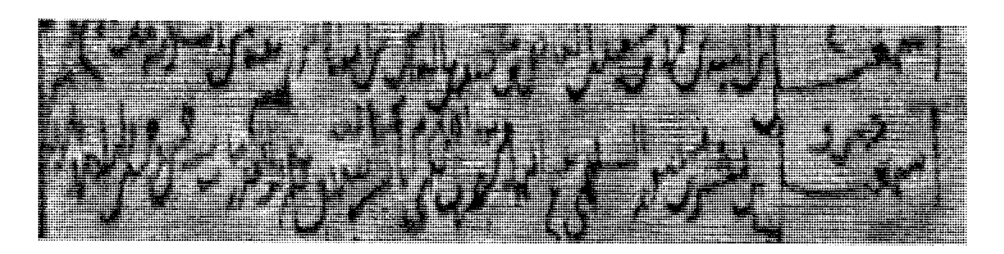
وقال:

١٠١ـ(٤٢٦ تحرير) إسماعيل بن بِشْر بن مَنصور السَّليميُّ، بفتح المهملة وبعد اللام تحتانية، بَصْريٌّ، يكنى أبا بِشْر: صَدوقٌ تُكُلِّمَ فيه للقَدَرِ، من العاشرة: مات سنة خمس وخمسين، وله إحدى وثمانون. د س ق.

أقول: هذه الترجمة سقطت منها العبارة الآتية: «آخر الحروف» قبل لفظة «تحتانية»؛ والسبب في ذلك تقليدهما التام لطبعة الشيخ محمد عوامة (ص١٠٦ الترجمة ٤٢٦)، وهذا يدلل على أن لا أصل ولا أصول معتمدة عند المحررين سوى أخذ نصوص محمد عوامة.

وهذه العبارة ثابتة في طبعة عبد الوهاب عبد اللطيف (١/ ٦٧ الترجمة ٤٨٨) وطبعة مصطفى عبد القادر (١/ ٩١ الترجمة ٤٢٧)، ومخطوطة ص (الورقة ١٤أ)[1].

قال بشار: لم يسقط شيء في طبعتنا، ولا من طبعة الشيخ محمد عوامة، لأننا جميعًا اعتمدنا نسخة المؤلف التي بخطه، أما أنت أيها العبقري فتعتمد طبعة عبد الوهاب عبد اللطيف، وطبعة مصطفى عبد القادر، ومخطوطة ص وتستدل بها علينا، وهل من مهزلة في تحقيق النصوص أكبر من هذه المهزلة؟! فهذا خط الحافظ ابن حجر في السطر الثالث والعشرين من الصفحة (٢٠) وليس فيه «آخر الحروف» أم إن الحافظ ابن حجر كتب نسخة أخرى يحتفظ بها محقق هذا الزمان الرديء ماهر فحل؟!



(١) كشف ٢٤٣

وأيضًا فإن هذا التعبير المضاف من كيس بعض النساخ أو المحققين بيّن الفساد إذ إن القول «آخر الحروف» لا معنى له مع القول «تحتانية» لأن التحتانية هي آخر الحروف، وآخر الحروف هي الياء التحتانية، ولكنها اللجاجة والجهل، ولا أدري لم لم يتحفنا ببيتين من الشعر يشتمنا فيهما على عادته؟!

وقال:

١٠٤ـ(٤٤٤ تحرير) إسماعيل بن رياح، بكسر أوله والتحتانية السُّلَمِي: مجهول، من الثالثة. س.

أقول: لم يتعقباه بشيء، وإنما اكتفيا بالإشارة في الهامش بأن الرقم في الأصل هكذا، وصوابه عند المزي (د تم سي).

أقول لنا عليهما في هذا الأمر أمران:

الأول: إن الحافظ ابن حجر تابع في تجهيله لإسماعيل هذا الذهبي، فقد قال عنه في الميزان (١/ ٢٢٨ الترجمة ٨٧٥):«ما أدري من ذا»، وقال عنه في الكاشف (١/ ٢٤٥ الترجمة ٣٧٤): «يُجْهَل». والذهبي اعتمد في حكمه هذا على شيخه المزي في تهذيب الكمال (٣/ ٩١ الترجمة ٤٤٤) إذ لم يورد من الرواة له سوى أبي هاشم الرُّماني أضيف عليه أن الحافظ ابن حجر في تهذيب التهذيب (١/ ٢٩٧) نقل أن ابن المديني سئل عنه فقال: «لا أعرفه، مجهول».

والحقيقة: أن إسماعيل قد روى عنه غير أبي هاشم الرُّماني، فقد ذكر الإمام البخاري في تأريخه الكبير (١/ ٣٥٣ الترجمة ١١١٥) رجلين آخرين رويا عنه وهما: حصين ويحيى، فإذا وضعنا في الحسبان أن ابن حبان ذكره في ثقاته (٦/ ٣٨) استطعنا أن نحاكمهما في منهجهما فقد نص المحرران في مقدمتهما (١/ ٣٣ الفقرة ٣)على أن من

يذكره ابن حبان في ثقاته وروى عنه ثلاثة، فهو: مقبول في المتابعات والشواهد، فلماذا لم يتعقبا ابن حجر، وأين التحرير والمنهجية؟!!

فإن اعتذرا بقول ابن المديني، فأنا أقول لهما -إن كانا لا يعلمان- إن ابن المديني له اصطلاح خاص في هذه اللفظة بيّنه ابن رجب الحنبلي في شرحه لعلل الترمذي (١/ ٨١-٨٥ط العتر).

أما الثاني: فهو الرقوم، فرقم هذا الراوي (د تم سي)، هكذا جاء في تهذيب الكمال (٣/ ٩١ الترجمة ٤٤٤) وفي طبعات التقريب المختلفة مثل طبعة عبد الوهاب عبد اللطيف (١/ ٦٩ الترجمة ٥٠٩)، وطبعة مصطفى عبد القادر (١/ ٩٤ الترجمة ٤٤٥)،، وفي خلاصة الخزرجي (ص٣٤)، وجاء في الطبعة المسروقة عن نص التحرير -طبعة عادل مرشد- (ص٤٦ الترجمة ٤٤٤): (د تم س)، وهكذا جاء في تهذيب التهذيب (١/ ٢٩٦)؛ لأن ابن حجر يتجوز في الرقوم.

إلا أن هذه الرقوم سقطت من أصلهما الوحيد - بلا شك - وهو طبعة الشيخ عوامة (ص١٠٧ الترجمة ٤٤٤) فقلداه، وقديمًا قيل: (آفة العلم التقليد)!! نسأل الله السلامة.

وقديمًا قال الشاعر:

إنّي لَأَفْتَحُ عَيْنِي حِينَ أَفْتَحُهَا عَلَى كَثِيرٍ وَلَكِنْ لَا أَرَى أَحَدا[1]

قال بشار: تأمل هذا التعالم الكريه، والقول بلا دراية ومعرفة، واستشهاده ببيت الشاعر، وهو حق، ولكن الله جل في علاه أعمى بصيرته حتى لم يعد يرى أحدًا.

وأبدأ باعتراضه الثاني الذي هو أس كتابنا هذا، فأبيّن له من غير لبس أن كلّ ما جاء به هراء لا يسوى قراءته، وأن جميع ما جاء في المطبوعات التي ساقها من «التقريب» مصححة بغير حق، وأن الطبعة الصحيحة هي طبعة الشيخ محمد عوامة

---

(١) كشف ٢٤٥-٢٤٦.

وطبعتنا، ولم يسقط منها شيء كما زعمت أيها الجاهل المعاند، فإن الحافظ ابن حجر يرحمه الله لم يكتب سوى (س) رقم النسائي، وهو واضح وضوح الشمس في رائعة النهار في السطر السادس عشر من صفحة (٢١) من نسخته التي بخطه فتأملها بعينك عَسَى أن ترى شيئًا:



وأرى أن أرد هنا على ما تعالم به علينا وعلى الإمام الذهبي وشيخه المزي، وعلى الحافظ ابن حجر في تجهيل هذا الرجل، في صنعة لا يحسنها، ولن يحسنها في يوم من الأيام، لأنه أراد أن يقفز على مراحل التعلم والدراسة وتصدى لأمور أكبر منه، وهو لّما يزل في جهالة جهلاء وضلالة عمياء عن هذا العلم الشريف، فأقول وبالله التوفيق:

أولاً: هذا الرجل مجهول وإن جاء في تاريخ البخاري الكبير ما يأتي:

«إسماعيل بن رياح بن عبيدة عن أبيه أو غيره عن أبي سعيد، قال: كان النبي ﷺ إذا أكل طعامًا قال: الحمد لله؛ قاله وكيع عن سفيان، عن أبي هاشم عن إسماعيل. روى عنه حصين وأبو هاشم ويحيى.

وقال لي إسحاق: حدثنا مؤمل سمع سفيان، سمع أبا هاشم عن إسماعيل بن رياح عن رجل عن أبي سعيد، عن النبي ﷺ مثله.

وقال لي إبراهيم بن موسى: أخبرنا عبثر عن حصين عن إسماعيل عن أبي سعيد نحوه.

وحدثني محمد، قال: حدثنا عمر بن حفص، قال: حدثنا أبي، عن الحجاج، قال: حدثني رياح بن عَبيدة، قال: سمعت ابن أخي أبي سعيد الخدري، عن أبي سعيد، عن النبي ﷺ بهذا»[1].

---

[1] التاريخ الكبير ١/ الترجمة ١١١٥.

والسؤال: ماذا أراد البخاري من هذه الترجمة، وماذا أراد أن يقول فيها؟ والجواب لمن يعرف طريقة البخاري في تاريخه الكبير يدرك أنَّ الإمام البخاري أراد أن يبين أن هناك حديثًا يُروَى من حديث أبي سعيد الخدري نصه: «كان النبي ﷺ إذا أكل طعامًا قال: «الحمد لله الذي أطعمنا وسقانا وجعلنا مسلمين» أو نحو هذا اللفظ، وأنه يروى بهذه الأسانيد التي ذكرها. ثم أشار إلى الاضطراب في هذه الأسانيد.

ويلاحظ أنّه حين ذكر رواية حُصين (وهو ابن عبد الرحمن السلمي أبو الهذيل الكوفي)، عن إسماعيل لم ينسبه، لاحتمال أن يكون إسماعيل هذا غير «إسماعيل بن رياح»، وهو عند النسائي غيره بلا شك حيث سَمّاه في روايته: «إسماعيل ابن أبي إدريس»، قال النسائي: «أخبرني زكريا بن يحيى، قال: حدثنا عبدالله بن مطيع، قال: حدثنا هشيم، عن حصين، عن إسماعيل بن [أبي] إدريس، عن أبي سعيد الخدري أنه كان يقول إذا طعم أو شرب: الحمد لله الذي أطعمنا وسقانا وجعلنا مسلمين»[1].

وعلى هذا سار المزي فأفرد لإسماعيل بن أبي إدريس ترجمة في «تهذيب الكمال» رقم عليها برقم النسائي في عمل اليوم والليلة وقال: «عن أبي سعيد الخُدري (سي): في القول بعد الطعام. وعنه: حصين بن عبدالرحمن (سي)، قاله عبدالله بن مطيع (سي) عن هشيم، عن حصين، وقيل: عن حصين، عن إسماعيل غير منسوب، عن أبي سعيد»[2].

وهكذا أشار المزي إلى أنَّ إسماعيل هذا الذي روى عنه حصين هو إما جاء في الرواية غير منسوب، وإما جاء باسم: **إسماعيل بن أبي إدريس**، لمن نسبه، فكيف يكون بعد ذلك من الرواة عن إسماعيل بن رياح؟ ومن هنا فقد أفرده الحافظ ابن حجر بترجمة في «التقريب» وجهّله، وإن قال: «أظنه ابن رياح الآتي: مجهول من الثالثة»، وما قاله من باب الظن، وهو محق في ذلك مصيب في تجهيله.

---

(١) عمل اليوم والليلة (٢٩٠)، وهو موقوف.

(٢) تهذيب الكمال ٣/ ٤١.

وأخرجه أبو الشيخ في «أخلاق النبي ﷺ» ص٢١٩ من طريق مسلمة بن علي الخشني، عن **إسماعيل بن أبي خالد**، عن رياح بن عَبِيدة ابن أخت أبي سعيد، عن أبي سعيد.

ثانيًا: ثم ليذكر لي هذا العبقري من هو يحيى الراوي عنه والذي ذكره البخاري في تاريخه الكبير؟!

ثالثًا: هذه الأسماء: إسماعيل غير منسوب، وإسماعيل بن رياح، وإسماعيل بن أبي إدريس، وإسماعيل بن أبي خالد، كلها أسماء مجهولة ذُكرت في كتب الجرح والتعديل استنادًا إلى تفكيك لأسانيد هذا الحديث، ومن ثم حكم العلماء بجهالتها لعدم ورودها عند أكثر من راوٍ، ولأن أحدًا لم ينص على توثيق أي منهم، وهذا أصل الحكم بجهالة العين.

رابعًا: إن الاضطراب الشديد في هذا الحديث يقطع بضعفه، ومن ثم لا يمكن الاستدلال به على رفع الجهالة عن «إسماعيل» مهما كان اسم أبيه.

فقد رواه سفيان الثوري واختلف عليه فيه:

فقال وكيع[1]: عن سفيان، عن أبي هاشم الواسطي، عن إسماعيل بن رياح، عن أبيه أو غيره، عن أبي سعيد.

ورواه أبو أحمد الزبيري عن سفيان فاختُلف عليه فيه:

فقال محمود بن غيلان[2]: عن أبي أحمد، عن سفيان، عن أبي هاشم، عن إسماعيل ابن رياح، عن رياح بن عَبِيدة، عن أبي سعيد.

وقال أحمد بن سعيد الرباطي[3]: عن أبي أحمد، عن سفيان، عن أبي هاشم إسماعيل بن كثير، عن إسماعيل بن رياح، عن رياح بن عَبِيدة، عن أبي سعيد.

---

(١) عند أحمد ٣/ ٣٢ وقال: عن أبي هاشم الرماني، وفي موضع آخر ولم ينسبه ٣/ ٩٧ وأبي داود (٣٨٥٠).

(٢) عند الترمذي في الشمائل (١٩١)، ومن طريقة البغوي في شرح السنة (٢٨٢٩).

(٣) عند النسائي في عمل اليوم والليلة (٢٨٩).

وقال معاوية بن هشام[1]: عن سفيان، عن أبي هاشم، عن رياح - وقال مرة: أخبرني رياح - عن أبي سعيد، ولم يذكر إسماعيل.

ورواه مسلمة بن علي الخشني[2]، عن إسماعيل بن أبي خالد، عن رياح بن عبيدة ابن أخت أبي سعيد، عن أبي سعيد، به.

وأخرجه عبد بن حميد في «المنتخب»[3] عن يزيد بن هارون، عن الحجاج بن أرطاة، عن رياح بن عبيدة، عن رجل، عن أبي سعيد مرفوعًا.

وأخرجه أحمد[4] عن وكيع، عن إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق السبيعي، عن منصور بن المعتمر، عن رجل، عن أبي سعيد، مرفوعًا.

وأخرجه البخاري في تاريخه الكبير[5]، والترمذي[6] من طريق حفص بن غياث، عن حجاج بن أرطاة، عن رياح بن عَبِيدة، عن ابن أخي أبي سعيد، عن أبي سعيد، به مرفوعًا.

وقال خالد الأحمر[7]، عن حجاج بن أرطاة، عن رياح بن عبيدة، عن مولى لأبي سعيد، عن أبي سعيد، مرفوعًا.

فهذا اضطراب شديد في رواية حديث أبي سعيد الخدري يتوقف من أجله عن تصحيح حديثه، ومن ثم لاندري مَن «إسماعيل» هذا الذي يروى عنه.

خامسًا: ذكر ابن أبي حاتم لإسماعيل راوي هذا الحديث ترجمتين في كتابه «الجرح والتعديل»، فقال أولاً:

---

(١) عند النسائي في عمل اليوم والليلة (٢٨٨) ومن طريقه ابن السني في عمل اليوم والليلة (٤٦٦)، والطبراني في الدعاء (٨٩٨) وقال فيه: «عن أبي هاشم الرماني».

(٢) في اختلاق النبي ﷺ ص ٢١٩.

(٣) المنتخب (٩٠٧).

(٤) المسند ٣/ ٩٧.

(٥) التاريخ الكبير ١/ الترجمة ١١١٥.

(٦) الجامع (٣٤٥٧)، وينظر تعليقنا عليه.

(٧) عند ابن أبي شيبة في المصنف ٨/ ٣٠٩و١٠/ ٣٤٢ ووقع فيه اضطراب، وابن ماجة (٣٢٨٣)، والترمذي (٣٤٥٧).

«إسماعيل بن رياح بن عبيدة السلمي. روى عن أبيه أو غيره، عن أبي سعيد الخدري، روى عنه أبو هاشم الرماني الواسطي، سمعت أبي وأبا زرعة يقولان ذلك. قال: وسمعت أبي يقول: يقال: إسماعيل عن رياح بن عبيدة، ولا أعلم حافظًا نسب إسماعيل»[1].

فنلاحظ هنا أنَّ أبا حاتم استبعد أن يكون راوي هذا الحديث هو «إسماعيل بن رياح»، فساق الدليل، وهو وروده غير منسوب، ثم قال: ولا أعلم حافظًا نسب إسماعيل.

ثم قال في موضع آخر:

«إسماعيل بن فلان روى عن رجل عن أبي سعيد الخدري أنَّ النبي ﷺ كان إذا طعم قال :الحمد لله الذي أطعمنا وسقانا وجعلنا مسلمين. وروى عنه أبو هاشم الرماني، وروى عنه حُصين بن عبد الرحمن غير أنه لم ينسبه وقال: عن إسماعيل عن أبي سعيد، ولم يرفع الحديث، سألت أبي عن إسماعيل هذا؟ قال: لا أدري من هو»[2].

وهكذا نرى أنَّ الذي روى عنه حصين بن عبد الرحمن عند أبي حاتم إسماعيل آخر لا يُدرَى من هو.

وهذا بلا شك هو الذي دفعه إلى تجهيله.

وقال علي بن المديني: لا أعرفه، مجهول[3].

وقال الذهبي في الميزان: «شبه تابعي، ما أدري من ذا، خرّج له أبو داود، روى عنه أبو هاشم الرماني وحده، وحديثه مضطرب، ورياح هو ابن عَبِيدة فيه جهالة» ثم ساق الحديث وقال: «غريب منكر»[4].

وقال الحافظ ابن حجر: «مجهول».

---

(١) الجرح والتعديل ٢/ الترجمة ٥٦٨.

(٢) الجرح والتعديل ٢/ الترجمة ٦٩٧.

(٣) تهذيب التهذيب.

(٤) ميزان الاعتدال ١/ ٢٢٨.

والأعجب من كل ذلك أن تلميذي العاق هذا قال في تعليقه على شمائل الترمذي[1]: «إسناده ضعيف؛ لجهالة إسماعيل بن رياح وللاختلاف فيه».

أم أن هذا كتبه شيخه الدكتور بشار الذي وصفه في مقدمة هذا الكتاب بأنه «محقق العصر ومحدثه» أم أن هذه العبارة كتبها الدكتور بشار أيضًا؟! فكيف يريدنا بعد كل هذا أنْ نقول في هذا الراوي «مقبول»، وهل قاعدتنا بعد كل هذا الذي قدمت تنطبق على مثل هذا؟ نسأل الله الستر والعافية والسلامة لعقولنا، وقد قال رسول الله ﷺ: «إنَّ مما أدرك الناس من كلام النبوة إذا لم تستحي فافعل ما شئت»[2].

وإنما استطردت في هذا الأمر وخرجت عن موضوع الكتاب، لأبيّن لهذا التلميذ العاق وأمثاله -وإن كنت أشك بوجود مثيل له- كم ينبغي أن يتأدب مع أساتذته وشيوخه، وما مدى معرفته بهذا العلم وخفاياه، فإن ما كتبه في جميع كتابه الذي سمّاه «كشف الإيهام» إن كان هو الذي كتبه، لا يعدو أن يكون ضحكة، يدلس به على عوام الطلبة ويثبت به الأوهام.

وقال:

١١٠ـ(٤٧٩ تحرير) إسماعيل بن محمد بن سعد بن أبي وَقّاص الزُّهريُّ، المَدَنيُّ، أبو محمد: ثقةٌ حُـجَّـةٌ، من الرابعة، مات سنة اربع وثلاثين. خ م د ت س.

أقول: هكذا أوردا رقومه لأصلها الوحيد، وهو طبعة الشيخ محمد عوامة (ص١٠٩ الترجمة ٤٧٩)، والصواب فيها (خ م ت س ق)، كما جاء في تهذيب الكمال (٣/ ١٨٩ الترجمة ٤٧٨)، والكاشف (١/ ٢٤٩ الترجمة ٤٠٦)، وتهذيب التهذيب (١/ ٣٢٩)، وفي التقريب (ص٤٨ الترجمة ٤٧٩ طبعة عادل مرشد)، وقد قرأها لهما المزي فقال: «روى له الجماعة، سوى أبي داود». (تهذيب الكمال ٣/ ١٩٣ الترجمة ٤٧٨).

---

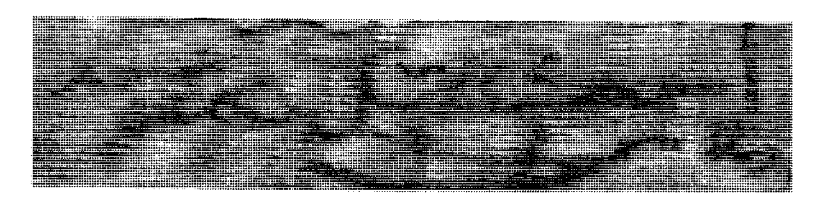
(١) الشمائل (١٩١) ص ١١٨.

(٢) البخاري ٤/ ٢١٥ حديث رقم (٣٤٨٣).

فهكذا تكون المقابلة والتحرير وإلا فلا!!

ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم[1]

قال بشار: نعم، هكذا تكون المقابلة والتحرير من غير تغيير وتبديل وإصلاح لأخطاء الآخرين، لأن الحافظ ابن حجر يرحمه الله كتب ذلك بخطه، وهو الفيصل في هذا. أما ما جاء في الطبعات الأخرى فهو محرّف، وهومصّوب بناءً على ما جاء في «تهذيب الكمال» وليس على ما كتبه الحافظ ابن حجر، فتعلّم أيها الجاهل، وهذا هو خط الحافظ ابن حجر:



وقال:

١١٤ـ (إحالة عقيب ٥١٩ تحرير) الأَشْتَر، اسمه: مالك بن الحارث.

أقول: هذه إحالة سقطت منها كلمة في آخرها، وهي: (يأتي)؛ وسبب ذلك سقوطها من طبعة محمد عوامة (ص١١٢)، وهذه الكلمة ثابتة في جميع طبعات التقريب كما في طبعة عبد الوهاب عبد اللطيف (١/ ٧٨ الترجمة ٥٩١)، وطبعة مصطفى عبد القادر (١/ ١٠٤ عقيب ٥٢٠)، ومخطوطة ص (الورقة ١٦ب).

أَطْفَأْتُمَا في اللَّيْلِ آخِرَ شَمْعَةٍ ... فَكَتَبْتُمَهَا التَّحْرِيرَ في الظُّلُمَاتِ[2]

قال بشار: بل كتبناه بعلمنا ومعرفتنا وتدقيقنا ومتابعتنا للخطوط الصعبة التي لم تتمكن من قراءتها، واخترت الطريق المعوجة بالرجوع إلى الفروع وترك الأصول، ومحكّما منهجك الفاسد باعتماد طبعات سقيمة وتفضيلها على خط الحافظ ابن حجر

---

(١) كشف ٢٥١.

(٢) كشف ٢٥٤ـ٢٥٥.

الذي تزعم كذبًا وزورًا وبهتانًا أنك تدافع عنه، فهذا خطه يقطع بعدم وجود هذه اللفظة المخترعة:



وقال:

١٢٠ـ(٥٣٥ تحرير) أَصْبَغ، آخره معجمة، ابن زَيْد بن عليّ الجُهَنيُّ الوَراقُ، أبو عبد الله الواسطيُّ، كاتبُ المَصَاحِفِ: صدوقٌ يُغْرِب من السادسة، مات سنة سبع وخمسين (ل) ت س ق.

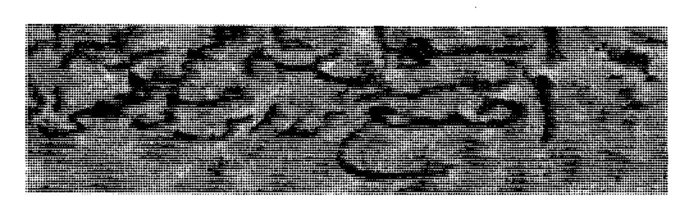
أقول: هكذا رقومه عندهما وجعلا رقم أبي داود في المسائل بين هلالين وقالا في الهامش: «**إضافة منا، إذ روى له أبو داود في كتاب المسائل، ولم يذكره المؤلف مع أن المزي أثبته في الأصل**».

هكذا قالا والواقع خلاف ذلك فالحافظ ابن حجر ذكر رقم أبي داود في المسائل وقد جاء ذلك في جميع طبعات التقريب منها: طبعة عبد الوهاب عبد اللطيف (١/ ٨١ الترجمة ٦١١)، وطبعة مصطفى عبد القادر (١/ ١٠٧ الترجمة ٥٣٦) هكذا: (ل ت س ق) وهكذا أورده الحافظ ابن حجر في تهذيبه (١/ ٣٦١ الترجمة ٦٥٦). فلا أدري هل هذا هو التحرير؟![١]

قال بشار: نعم أيها المتعالم، هذا هو التحرير والتنوير الذي أعمى الله جل في علاه بصائر بعض الناس عنه، فابن حجر يرحمه الله لم يكتب رقم أبي داود في المسائل (ل) وإنما زادها من زادها من كيسه اعتمادًا على ما جاء عند المزي إقالة لعثرة الحافظ ابن حجر، وأما ما جاء في طبعات التقريب التي تطير بها فرحًا فهو محرف وإن كان صحيحًا لأنه لا يمثل ما كتبه الحافظ، وهذا خطه:

---

[١] كشف ٢٥٨ـ٢٥٩.



وقال:

١٢١ـ (٥٤٠ تحرير) الأَغَـرّ، بفتح المعجمة بعدها راء، ابن سُلَيك، وقيل ابن حَنظلة كوفيٌّ، صدوق، من الثالثة. س.

أقول: هكذا النص عندهما، وقد سقط منه كلمة بعد لفظة: (راء) وهي: (مُشَددة) وهذه اللفظة ثابتة في طبعات التقريب كما في طبعة عبد الوهاب عبد اللطيف (١/ ٨١ الترجمة ٦١٦)، وطبعة مصطفى عبد القادر (١/ ١٠٧ الترجمة ٥٤١) ومخطوطة ص(الورقة: ١٧أ) وما حصل للمحررين سببه تقليدهما التام لطبعة محمد عوامة (ص١١٤ الترجمة ٥٤٠)[1].

قال بشار: لا وجود للفظة «مُشَدَّدة» بخط الحافظ ولم يكتبها بقلمه، وما جاء في طبعة عبد الوهاب عبد اللطيف وطبعة مصطفى عبد القادر ومخطوطة ص وغيرها فكله محرف لزيادة زادوها من كيسهم لم يقلها الحافظ ولم يعتمدها.

وقال:

١٢٢ـ (٥٤٦ تحرير) أَفْلَت، بفاء ومثناة، ابن خَليفة العامريُّ ويقال: الـذُّهليُّ، ويقال: الهُذَليُّ، أبو حَسّان الكوفيُّ، ويقال له: فُلَيْت: صدوق، من الخامسة. د س.

أقول: هكذا النص عند المحررين، وقد سقطت منه كلمة بعد: (ومثناة) وهي: (فوقانية)؛ وسبب ذلك تقليدهما التام لطبعة الشيخ محمد عوامة (ص ١١٤ الترجمة ٥٤٦)، وهذه اللفظة ثابتة في طبعة عبد الوهاب عبد اللطيف (١/ ٨٢

(١) كشف ٢٦٠.

الترجمة ٦٢٢)، وفي طبعة مصطفى عبد القادر (١/ ١٠٨ الترجمة ٥٤٧)، وفي مخطوطة ص (الورقة: ١٧ب).

تَحْرِيرُ تَقْرِيبٍ بِمَسْخِ حُرُوفِهِ   مَا هَكَذا يَتَحَرَّرُ التَّقْرِيبُ[1]

قال بشار: هذا استدلال فاسد بيّن الفساد، ركيك ركاكة الشعر الذي ينظمه هذا المتعالم الكريه، فلا يجوز لعاقل له أدنى معرفة بتحقيق النصوص أن يستدل بمطبوعة أو مخطوطة متأخرة لإثبات أمر أو نفيه، وأصل المؤلف الأصيل بين أيدي الناس متوفر لكل أحد، أفلا عاد إليه وعرف الحقيقة بدلاً من هذه الألفاظ المقذعة والاتهامات المتكررة بمتابعة فلان ومخالفة علان، فهذا خط الحافظ في أصله وليس فيه الدعوى الكاذبة:



وقال:

١٢٣ـ (٥٤٩ تحرير) أَفْلَح مولى أبي أيوب الأنصاري، أبو عبد الرحمن، وقيل: أبو كثير: مُخَضْرَمٌ ثقة، من الثانية، مات سنة ثلاث وستين. م (صد).

أقول: كتبا رقم أبي داود في فضائل الأنصار (صد) بين هلالين، وقالا في الهامش: «اقتصر الحافظ ابن حجر على رقم مسلم وفاته ذكر رقم أبي داود في **فضائل الأنصار** (صد) فأضفناه».

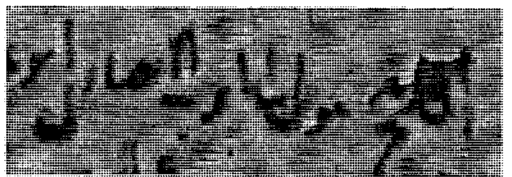
أقول: لم يفت الحافظ فقد ذكره، لكنه تحرف في طبعة عبد الوهاب عبد اللطيف (١/ ٨٣ الترجمة ٦٢٦) إلى: (مد) وهو على الصواب في طبعة مصطفى عبد القادر (١/ ١٠٩ الترجمة ٥٥٠). فالحافظ لم يفته ذلك، ولا داعي لهذا الاستدراك،

---

(١) كشف ٢٦٠.

إلا إذا كان أصلهما طبعة عوامة - وهي أصلهما الوحيد - فقد فاته هذا الرقم فعلاً (ص١١٤ الترجمة ٥٤٩)"[1].

قال بشار: بل فاته أيها العبقري رغمًا عنك، وهذا خطه يظهر افتراءك وقلة علمك وتصديك لما هو أكبر منك. أما ما جاء في طبعة عبد الوهاب عبد اللطيف وطبعة مصطفى عبد القادر فهو محرف وإن كان صوابًا، لأن الحافظ ابن حجر لم يكتبه، وهذا خطه يلقمك حجرًا:



وقال:

"١٢٤ـ (٥٥٣ تحرير) أُمَيّة بن خالد بن الأَسود القَيْسيُّ، أبو عبدالله البَصْريُّ، أخو هُدْبَةَ، وهو الكبير: صدوق، من التاسعة، مات سنة مئتين، أو إحدى. م د ت س.

أقول: هكذا النص عندهما، وقد سقطت منه آخر الترجمة لفظة (مئتين) فالصواب: (إحدى ومئتين)، وهي ثابتة في طبعات التقريب كما في طبعة عبد الوهاب عبد اللطيف (١/ ٨٣ الترجمة ٦٣٠)، وطبعة مصطفى عبد القادر عطا (١/ ١٠٩ الترجمة ٥٥٤)، ومخطوطة الأوقاف (الورقة: ١٧ ب).

وما حصل للمحررين سببه تقليدهما التام لطبعة الشيخ محمد عوامة (ص ١١٤ الترجمة ٥٥٣)"[2].

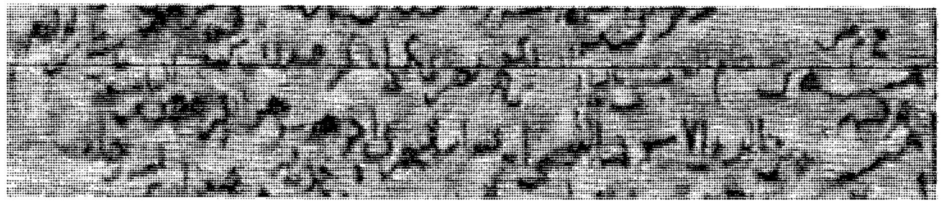
قال بشار: لم يسقط من النص شيء، ولفظة «مئتين» من زيادات النساخ الجهلة وافترائهم على الحافظ ابن حجر، وتَسَوّر على كتابه لا يجوز ولا يحمد مهما كان

---

(١) كشف ٢٦٠ـ٢٦١.

(٢) كشف ٢٦١.

صوابًا أو خطأً، والأولى المحافظة التامة على ما كتبه الحافظ بخطه والتعليق عليه لمن أراد، وهذا خطه يفضح هذه الكذبة المفتراة:



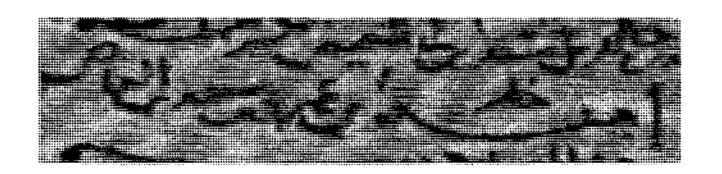
وقال:

١٢٦ـ (٥٥٨ تحرير) أُمَيَّة بن عمرو بن سعيد بن العاص بن سعيد بن العاص ابن أمية الأموي، وَلَدُ الأشْدَق: صدوق من السادسة. مد.

أقول: كتب المحرران هامشًا على الرقم (مد) فقالا: «في الأصل والمطبوعة: (خد) وهو خطأ، وأثبتنا ما في التهذيبين إذ روى له أبو داود حديثًا واحدًا في المراسيل».

أقول: لا أدري هذه الفوارق من أين يأتيان بها، ففي طبعة عبد الوهاب عبد اللطيف (١/ ٨٤ الترجمة ٦٣٥)، وكذا في طبعة مصطفى عبد القادر (١/ ١١٠ الترجمة ٥٥٩) جاء الرقم على الصواب، فأين المقابلة التي يزعمانها؟ أم هي محاولة تخطئة الكبار تقليدًا لطبعة الشيخ محمد عوامة (ص ١١٥ الترجمة ٥٥٨ط)؟؟[1].

قال بشار: نأتي بها أيها الفهيم مما كتبه الحافظ ابن حجر بخطه، وليس مما جاء في طبعة فلان وعلاّن المغيّرة المبدلة على ماتشتهي الأنفس، وهذا خط الحافظ ابن حجر واضح وضوح الشمس في رائعة النهار يثبت «للصغار» أمثالك ممن تزببوا قبل أن يتحصرموا أنهم عن إدراك أصول هذا العلم بعيدون، وعن الحق معرضون:



(١) كشف ٢٦٢.

وقال:

١٢٨ـ (٥٦٥ تحرير) أنس بن مالك بن النَّضْر الأنصاريُّ الخَزْرَجيُّ: خادم رسول الله ﷺ خَدَمَهُ عَشْر سنين، مشهور، مات سنة اثنتين -وقيل: ثلاث- وتسعين، وقد جاوز المئة. ع.

أقول: هذا النص سقطت منه لفظة: (صحابي) قبل لفظة: (مشهور) وسبب ذلك تقليدهما التام لطبعة الشيخ محمد عوامة (ص١١٥ الترجمة ٥٦٥) ولفظة: (الصحابي) ثابتة في طبعة عبد الوهاب عبد اللطيف (١/ ٨٤ الترجمة ٦٤٤)، وطبعة مصطفى عبد القادر عطا (١/ ١١١ الترجمة ٥٦٦)، وفي مخطوطة الأوقاف (الوقة ٢٢أ)، ومخطوطة ص (الورقة ١٨أ).

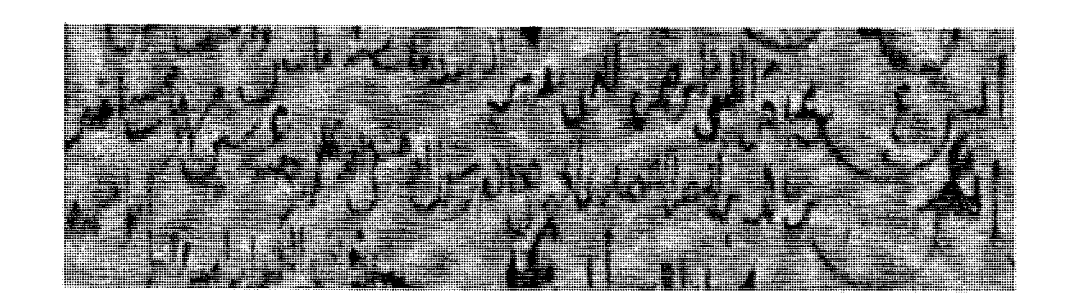
أَصْبَحْتُ ذَا ثِقَةٍ وَكُنْتُ مُشَكِّكًا تَحْرِيرُكُمْ يَحْتَاجُ لِلتَّحْرِيرِ[1]

قال بشار: لا يشك عاقل أنَّ كلَّ كتاب يحتاج إلى تحرير وإصلاح، ويعلم هذا العاق أنني دائم التعليق والاستدراك والتصحيح لكتبي التي كان يغافلني بين حين وآخر فينسخ من ذلك وينسبه إلى نفسه في بعض ما يكتب، ولست هنا في مجال محاسبته على مثل هذه الفعال القبيحة التي يعرفها عنه رفاقه في الطلب من أمثال الدكتور مهدي الجميلي، والدكتور مصطفى الأعظمي، والدكتور رائد العنكبي، والدكتور عبد القادر المحمدي وغيرهم، وبعض مقالاته المنشورة مليئة من ذلك.

على أنَّ هذا الذي ذكره هنا من سقوط لفظة «صحابي» من النص لا أصل له من خط الحافظ ابن حجر، وما جاء في طبعة عبد الوهاب عبد اللطيف وطبعة مصطفى عبد القادر والمخطوطات مهما كان عددها فهو من زيادات النّساخ على النصوص، يتسوّرون بها على كتب العلماء بغير حق، وهذا خط الحافظ ابن حجر يشهد على ما ذهبنا إليه:

---

(١) كشف ٢٦٤.



وقال:

١٢٩ـ(٥٦٨ تحرير) أُنَيْس، بالتصغير، ابن أبي يحيى الأَسْلميُّ، واسم أبي يحيى: سِمْعان: أخو محمد: ثقة من السابعة. د س.

قالا في الحاشية: «هكذا في الأصل، وهو وهم صوابه ما عند المزي: (د ت)، وقد صَرَّح به المزي، ولا نعلم رواية له عند النسائي وحديثه عند الترمذي (٣٢٣)».

أقول: هذه الحاشية أخذاها من استدراكات الشيخ محمد عوامة على طبعته الثالثة (ص ٧٦٩)، ومن جمود المحررين وعدم الأصالة عندهما واعتمادهما على جهد الآخرين أنهما لم يتابعا أحاديث المترجم له في جامع الترمذي، فللمترجم له حديث آخر برقم (٣٠٩٩) إذ قال الترمذي بعد أن رواه: «وورواه أنيس بن أبي يحيى، عن أبيه، عن أبي سعيد»[1].

قال بشار: هذا كلام لا يسوى سماعه، فهو تكرار لكذبة يعيدها هذا المتحذلق ويبديها في كل نص من النصوص، ثم اتهمنا بعدها بالجمود وعدم الأصالة بأننا لم نتابع أحاديث المترجم في جامع الترمذي، وما فائدة هذه المتابعة حينما نثبت بحديث واحد أنَّ الترمذي قد أخرج له في جامعه، فكان يتعين أن يرقم له برقمه، وهل من أصول العلم أن نتتبع رواية كل راوٍ في هذه الكتب فنحصيها لنثبت الرواية؟ أولا يعلم هذا الجاهل أن حديثًا واحدًا يكفي لإثبات هذا الأمر، لأنه لو كان الترمذي لم يخرج للراوي غيره

(١) كشف ٢٦٥.

لوجب على الحافظ أن يرقم له، ولكنها اللجاجة وقلة المعرفة والتتبع بغير انصاف، وهو ما ينبئ عن أصله ودخيلة نفسه.

وقال:

١٣٠ـ(٥٧٣ تحرير) أوس بن أبي أوس، واسم أبي أوس: حُذيفة، الثّقَفيُّ: صحابي أيضًا، وهو غير الذي قبله على الصحيح. ت ق.

أقول: رقما له: (ت ق) وقالا في الهامش: «هكذا في الأصل: (ت ق) وصوابه (د س ق) وهو الذي في التهذيبين، **وقد روى حديثه عند النسائي ابنه عمرو بن أوس، والنعمان بن سالم، أما الترمذي فإنه لم يرو له البتة، بل روى له أبو داود حديثين، كما في التحفة (٢/ ٤ـ٦)**».

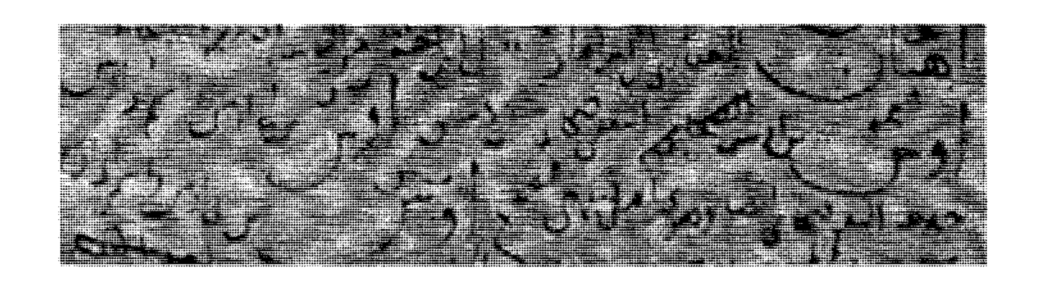
أقول: هكذا قالا، ولا أظن أن هناك أصلاً يرجعان إليه إلا طبعة عوامة (ص١١٦ الترجمة٥٧٤)، ورقوم هذا الصحابي جاءت على الصواب في طبعة عبد الوهاب عبد اللطيف (١/ ٨٥ الترجمة ٦٥٢)، وفي طبعة مصطفى عبد القادر (١/ ١٥٤ الترجمة ٥٧٣): (دق س)، فلا داعي للتطويل بلا حق.

تنبيه: «وهذا الاستدراك أخذاه من الشيخ محمد عوامة ص١١٥ وغيراه»[1].

قال بشار: إن ما جاء عند هذا المتعقب على الصواب في طبعة عبد الوهاب عبد اللطيف وفي طبعة مصطفى عبد القادر ليس صوابًا فيما يتصل بتقريب الحافظ ابن حجر، لأنه قد أُصلح للحافظ بناءً على ما جاء في التهذيبين، وتعليقنا دقيق مفيد موافق لأصول التحقيق التي لم يتعلمها هذا المتعقب على الرغم من بذل كل الجهود معه على مدى أشهر طويلة قضاها معي بسبب تعجله، وعدم دقته وأمانته في النقل وبذاءة لسانه ووقيعته في كبار العلماء ما استطاع إلى ذلك سبيلاً، وهو مما حذرته منه في إجازتي له والمثبتة في مقدمتي لتحقيقه كتاب «شمائل الترمذي»، وهذا خط الحافظ ابن حجر يفضح كذبته إذ ليس فيه غير ما ذكرنا.

---

(١) كشف ٢٦٥.



وقال:

١٣١ـ(٥٧٦تحرير) أَوْس بن ضَمْعَج، بفتح المعجمة وسكون الميم بعدها مهملة مفتوحة ثم جيم، الكوفي، حَضْرَميٌّ، أو نَخَعيٌّ ثقة مُخَضْرمٌ، من الثانية، مات سنة ٧٤.م٤.

أقول: هكذا النص عندهما، ولي عليهما فيه تعقبان:

الأول: سقطت عندهما من النص عبارة: (بوزن جعفر) قبل لفظة: (الكوفي)، وهي عبارة ثابتة في طبعة عبد الوهاب عبد اللطيف (١/ ٨٦ الترجمة ٦٥٥)، وطبعة مصطفى عبد القادر (١/ ١١٢ الترجمة ٥٧٧)، وما حصل لهما محض تقليدٍ لطبعة محمد عوامة (ص١١٦ الترجمة ٥٧٦).

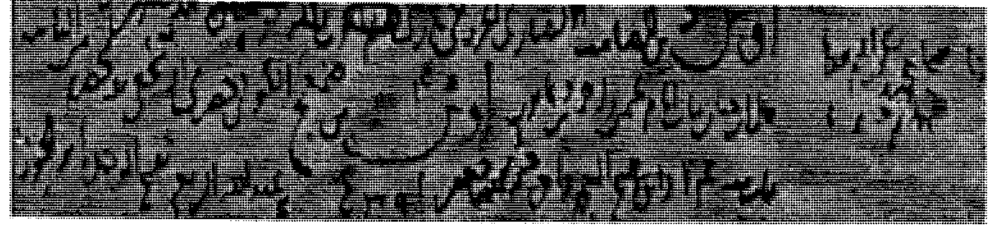
والآخر: أنهما كتبا وفاته بالرقم الهندي، ومعلوم عند أدنى طالب علم في الحديث أنَّ الحافظ يكتب تأريخ الوفاة بالحروف، وهي كذلك في طبعات التقريب، وما حصل للمحررين سببه تقليدهما التام لعوامة[1].

قال بشار: أما الأول فكذب صُراح، لأنَّ ما ذكره لا أصل له بخط الحافظ ابن حجر وإنما كان الحافظ ابن حجر يرحمه الله قد كتبه في نهاية الترجمة ثم ضرب عليه بقلمه وكتب الضبط في حاشية النسخة مرة أخرى بعد أن وضع تطليعة بعد اسم ضمعج كما هو ظاهر في الصورة.

---

(١) كشف ٢٦٦.

ومثله الأمر الثاني الذي وقع فيه السيد ماهر «أدنى طالب علم في الحديث» فجزم بأمر لا يعرفه وتقوّل على الحافظ ابن حجر بما لم يصنعه افتراءًا عليه وتليسًا وتدليسًا، فقد كتب الحافظ تاريخ الوفاة بالرقوم لا بالحروف، وهذا خطّه يكذّب الأدنى طالب علم الحديث:



وقال:

١٣٢ـ(٥٨٩ تحرير) إياس بن عامر الغافِقيُّ، بالغين المعجمة، المِصْريُّ: صدوق، من الثالثة. د ق.

كتبا في الهامش: «هكذا في الأصل، وصوابه عند المزي (د عس ق) إذ روى له النسائي في مسند علي».

أقول: في طبعة عبد الوهاب عبد اللطيف (١/ ٨٧ الترجمة ٦٧٢) وطبعة مصطفى عبد القادر (١/ ١١٤ الترجمة ٥٩٠) جاءت الرقوم هكذا: (عس د ق)، فلا أدري أي أصل هذا الذي ينقلان عنه غير طبعة محمد عوامة (ص١١٧ الترجمة ٥٨٩).

تنبيه: «هذا التعقب أخذاه من استدراكات الشيخ محمد عوامة على طبعته الثالثة من التقريب ص ٧٦٩»[1].

قال بشار: ادر أيها الجاهل المتعالم أن الأصل الذي ننقل منه هو نسخة الحافظ ابن حجر يرحمه الله، وجزى الله خيرًا من اخترع الحسّابات الحديثة التي وفرت إظهار مثل هذه الأمور على أحسن مَوْفر، فهذا خط الحافظ ابن حجر وليس فيه سوى (دق) لكل ذي بصر وبصيرة، أما من أعمى الله بصره وبصيرته وراح يعتمد الطبعات السقيمة ويستدل بها على تخطئة نسخة الحافظ ابن حجر ومن نقل عنها واعتمدها، فهو من سمات هذا الزمن الرديء الذي جعل لمثل هؤلاء صولة يصولون بها على العلماء،

---

(١) كشف ٢٦٦.

تساعدهم على ذلك بعض دور النشر الساعية إلى نشر الأمية والإساءة إلى الأمة وتراثها ورموزها:



وقال:

١٣٢ـ (٥٩٢ تحرير) إياس بن معاوية بن قُرَّة بن إياس الـمُـزَني، أبو واثلة البصري، القاضي المشهور بالذَّكَاء: ثقة، من الخامسة، مات سنة اثنتين وعشرين ومئة. خت م.

هكذا أثبت المحرران، رقومه (خت م) وقالا في الحاشية: **«إنما أخرج له مسلم في مقدمة صحيحه، ورقمه عند المزي (مق) ويتجوز الحافظ ابن حجر فيرمز (م) لمثل هذا».**

أقول: الأمر عجيب ولا أدري كيف كتبا هذا، والرقوم جاءت في طبعة عبد الوهاب عبد اللطيف (١/ ٨٧ الترجمة ٦٧٥)، وفي طبعة مصطفى عبد القادر (١/ ١١٥ الترجمة ٥٩٣) على الصواب (خت مق). وإنما أثبت المحرران الرقوم هكذا؛ لأنها كذلك في طبعة الشيخ محمد عوامة (ص ١١٧ الترجمة ٥٩٢)[1].

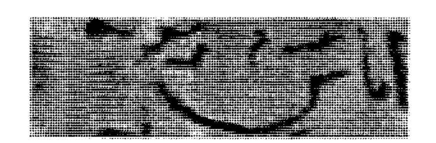
قال بشار: من دعاوى هذا المتعقب الفارغة معرفته بكتاب «التقريب» للحافظ ابن حجر، وهو لا يعرفه ولم يمارس العمل فيه سوى جمع بعض الطبعات الرديئة منه، والتي لا يعترف بها طلبة العلم، بعد ظهور الطبعات الجيّدة، فراح يستدل بها على أمر لا يدريه ولا يحسنه، فجاء بالطبعات الـمُحَرَّفة لنص التقريب (وإن كان صوابًا)

---

(١) كشف ٢٦٧.

ليستدل بها على نقض ما جاء بخط الحافظ ابن حجر ومن اعتمده، وهو أمر يثير الاستعجاب والاشمئزاز في آن واحد.

ونحن في تعليقنا نبهنا على أمر مهم وهو أنَّ الإمام مسلم لم يخرج لهذا الراوي شيئًا في «الصحيح» وإنما أخرج له في المقدمة التي يرقم لها المزي عادة برقم مغاير هو (مق)، لئلا يغتر بعض من يقرأ الكتاب فيظن أنَّ الإمام مسلم بن حجاج قد أخرج له في «الصحيح»، ولكننا في الوقت نفسه اعتذرنا للحافظ ابن حجر بأنه يتجوز فيستعمل (م) للأمرين معًا، لئلا يُظن بأن الحافظ قد أخطأ في ذلك، فتأمل أيها القارئ الذي كتبَ والذي كتبنا بعد أن تتطلع إلى خط الحافظ ابن حجر وهذا هو:



وقال:

١٣٣ـ(٥٩٣ تحرير) إياس بن نُذيْرَ، بضم النون، الضَّبِّيُّ الكوفي، والد رفاعة، من السادسة. عس.

تعقباه بقولهما: «لم يذكر المؤلف جرحًا أو تعديلاً فيه، وهو مجهول، فقد تفرد بالرواية عنه حسين بن حسن الأشقر، وقال الذهبي في الميزان: مجهول».

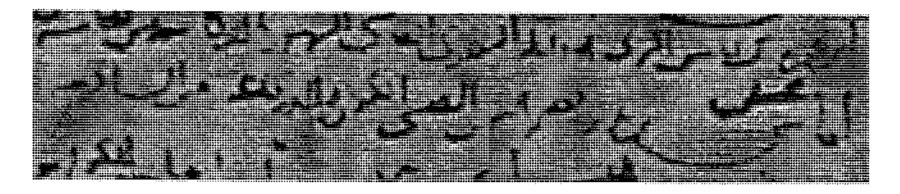
أقول: لي عليهما في هذا التعقب أمران:

الأول: إنهما أخذا هذا التعقب من تعليقات الشيخ محمد عوامة (ص١١٧ الترجمة ٥٩٣).

والآخر: إن الحافظ ابن حجر قد حكم على المترجم له بـ«مجهول» كما في طبعة عبد الوهاب عبد اللطيف (١/ ٨٨ الترجمة ٦٧٦)، وطبعة مصطفى عبد القادر عطا (١/ ١١٥ الترجمة ٥٩٤)، فيكون الحافظ قد حكم على المترجم له، وذكر له مرتبة لا كما زعم المحرران.

ولقد رجعت إلى (مخطوطة ص ومخطوطة الأوقاف) فلم أجد فيها حكم الحافظ ابن حجر، فلعل الحافظ أضاف ذلك على بعض نسخ تلامذته[1].

قال بشار: هذا استنتاج عجيب وأمر غريب وحذلقة لا نستبعدها عن هذا المتحذلق المتعالم، يترك الحافظ ابن حجر نسخته التي كتبها سنة ٨٢٧هـ والتي ظل يعتني بها ويزيد عليها إلى ستين قبيل وفاته (آخر إلحاق كان سنة ٨٥٠)، ويذهب ليكتب هذا التصحيح المزعوم في نسخة لأحد تلامذته، والتي لا تظهر حتى في المخطوطات المتأخرة كما يذكر المتعقب نفسه، وبسبب ماذا؟ لأن طبعة عبد الوهاب عبد اللطيف وطبعة مصطفى عبد القادر قد جاءت فيهما هذه اللفظة المزعومة. هل رأى أحد أو سمع بمثل هذه اللجاجة وهذا التعالم الكريه، فيجزم بعد كل هذا أن الحافظ ابن حجر قد حكم على المترجم بالجهالة، نسأل الله السلامة لعقولنا، وهذا خط الحافظ ابن حجر وليس فيه ما زعم هذا الجاهل المكابر:



وقال:

١٣٦ـ (٦١٢ تحرير) أيوب بن خُوْط - بضم المعجمة - البصري، أبو أمية: متروك، من الخامسة، أغفله المِزيُّ. د ق.

أقول: هكذا تحرف النص عندهما تحريفًا قبيحًا؛ وسببه التقليد التام لطبعة عوامة (ص١١٨ الترجمة ٦١٢)، وصوابه: (أيوب بن خوط ـ بفتح المعجمة ـ)، وهو هكذا في طبعات التقريب، كما في طبعة عبد الوهاب عبد اللطيف (١/ ٨٩ الترجمة ٦٩٦)، وطبعة مصطفى عبد القادر عطا (١/ ١١٧ الترجمة ٦١٣)، وهو كذلك في مخطوطة الأوقاف

---

(١) كشف ٢٦٧ـ٢٦٨.

(الورقة ٢٢٣أ) وفي مخطوطة ص (الورقة:١٩أ)، وقد صرح الخزرجي في الخلاصة (ص٤٣) بما ذكرنا فقال: «أيوب بن خَوط –بفتح المعجمة- أبو أمية البصري»[1].

ولم يكتف الدكتور بشار بتحريف تحريره، بل نقل هذه التحريفات على مؤلفاته الأخرى، فقد ضبطه بضم الخاء –في تعليقه على ابن ماجه (٥/ ٥٦ حديث ٣٣٤١).

قَدْ كُنْتُ فِي كُلِّ الْأُمُورِ مُحَاوِلاً أَنْ لَا تَكُونَ كَثِيرَةَ التَّجْهِيلِ
شَاهَدْتُ أَشْيَاءَ فَجِئْتُ بِبَعْضِهَا وَتَرَكْتُ بَعْضًا خِيفَةَ التَّطْوِيلِ[2]

قال بشار: والله، لو حُلِّفت بين الركن والمقام على أنني لم أر أجهل منك من بين تلامذتي لحلفتُ بعد هذه الفعال القبيحة الدالة على الجهل المدقع، فالنص لم يتحرف في «التقريب» تحريفًا قبيحًا عند الشيخ محمد عوامة ولا عندنا، بل عندك، فهذا خط الحافظ ابن حجر ينبئ بصواب ما كتبنا وإليك هو:



أما من قيّده بالفتح فهو من كيسه وجَهْله، وعجيب منك كيف ترجح طبعة عبد الوهاب عبد اللطيف وطبعة مصطفى عبد القادر عطا، ومخطوطة الأوقاف أو أي مخطوطة أخرى على خط الحافظ ابن حجر، وعلى أقوال أئمة هذا الشأن أهل المعرفة والإتقان من مؤلفي كتب المشتبه، ومتى تعلمت التحقيق والترجيح أيها الجاهل فتنقل عن المطبوع من كتاب الخلاصة أنه بفتح المعجمة وتضرب صفحًا عن أصحاب هذا الشأن؟!

وأول ما أذكر الحافظ ابن حجر نفسه في كتاب «تبصير المنتبه بتحرير المشتبه»، فقد قيّده بالخاء المعجمة المضمومة[3] متابعة للإمام الذهبي في كتابه النافع «المشتبه» الذي قال

---

(١) عَلّق العاق في الهامش بقوله: «على أنَّ الأمير ابن ماكولا قيّده بالضم (الإكمال ٣/ ٩٧).»
(٢) كشف ٢٦٩.
(٣) تبصير المنتبه ١/ ٤٧٢.

فيه: «وبخاء مضمومة، أيوب بن خُوط بصري»[1]، فهل تناقض الحافظ ابن حجر عندك؟!

وقد نقلتَ أنت عن الأمير ابن ماكولا، وهو الإمام المقدَّم في هذا الشأن، أنّه قيّده بالضم، قال الأمير: «أما خُوط بضم الخاء المعجمة، فهو... وأيوب بن خُوط أبو أمية الحَبَطي بصري ضعيف...»[2].

وهكذا وجدته مقيدًا بخط الإمام عز الدين ابن الأثير في نسخته التي بخطه المتقن المليح من كتاب «المؤتلف» لعبد الغني بن سعيد الأزدي والمحفوظة في كوبرلي بإستانبول رقم ١٧٨/ ٥ /١ حين نسختها بيدي لتلميذيّ النجيبين الوفيين المُجاهدين العالمين مثنى محمد حميد الشمري وقيس عبد إسماعيل التميمي -فك الله أسرهما- في رحلتي إلى إستانبول في شتاء سنة ٢٠٠٢م[3].

وذكره الإمام العلامة ابن ناصر الدين في «توضيح المشتبه» بالخاء المضمومة، متابعة للإمام للذهبي ولم يعترض عليه ولا ذكر غير هذا الضبط[4]، فعُلِمَ أن ما في الخلاصة وغيره وهم لأن الذهبي صاحب «التَّذْهيب» الذي لخصه صاحب الخلاصة قد قيّده بالضم.

وقال الفيروز آبادي في «القاموس المحيط»: «الخُوط بالضم: الغصن الناعم لسَنَةٍ، أو كلُّ قضيب. ج: خِيطان، والرجل الجسيم الخفيف الحَسَن الخُلُق، وبلا لام: عَلَمٌ»، وقال السيد الزَّبيدي معلقًا على قول الفيروز آبادي «علم»: «وهو كثير في الأعلام سمي به لذلك».

قال بشار: ولا أعرف في الأسماء بالخاء المعجمة مفتوحًا، وإنما المفتوح هو «حَوْط» بالحاء المهملة المفتوحة، مثل حَوْط بن عبد العزي، وحَوْط بن عبد الله الراوي

---

(١) المشتبه ٢٥٩.

(٢) الإكمال ٣/ ١٩٦-١٩٧ (وليس ٩٧ كما نقلت).

(٣) وينظر ضبطها لأيوب بن خُوط بضم الخاء عن العديد من النسخ، ومنها النُّسخ التي من رواية الصوري، والحميدي وغيرهما: ١/ ٢٥٢ رقم (٦٠٢).

(٤) توضيح المشتبه ٣/ ٣٨٨.

عنه مسعر بن كدام، وحَوْط بن يزيد الراوي عنه عيسى بن عمر، وبكر بن حَوْط، وغيرهم[1]، ولذلك بَوَّبَت كتبُ المشتبه لـ «خُوْط وحَوط» ولا نعلم أحدًا بَوَّب لـ «خَوْط وخُوط». ومن هنا أجزم أنَّ كلَّ من ضبط بالخاء المعجمة والفتح فقد أخطأ، وهو صنيع غير العارفين بهذا الفن، وإنما أطلتُ في هذا لأكشف لإخواني وأبنائي طلبة العلم إلى أي حد بلغ الجهل والتدليس والتلبيس بهذا التلميذ العاق، وكل الذي استدل به لا يسوى قراءته لأنه غلط محض.

وقال:

١٤٢ـ (٦٤٠ تحرير) بَحِير، بكسر المهملة، ابن سَعْد السَّحُوليُّ، بمهملتين، أبو خالد الحِمْصيُّ: ثقةٌ ثبتٌ، من السادسة. بخ٤.

أقول: قد ذكر المحرران أنهما قابلا نص التقريب على تهذيب الكمال، وأصلحا الرقوم على غرار هذه المقابلة، وقد بينت عدم صحة هذا الكلام بالأدلة وهذه الترجمة تؤكد ذلك، فرقوم المترجم له في تهذيب الكمال (٤/ ٢٠ الترجمة ٦٤٢) هكذا: (بخ [عخ]٤)، هكذا وضع الدكتور بشار رقم [عخ] بين معكوفتين، وقال في الحاشية: «إضافة مني يقتضيها ما ورد في آخر الترجمة من أن البخاري روى له أيضًا في «**أفعال العباد**»».

أقول: الحق معه فقد قال المزي: «روى له البخاري في «**الأدب**» وفي «**خلق أفعال العباد**» والباقون سوى مسلم»(تهذيب الكمال ٤/ ٢٢).

فأقول للمحررين: لو صنعتما ما زعمتما؛ لنبهتما على ذلك، وأنتما حريصان جدًّا على تعقب الحافظ ابن حجر ـ رحمه الله[2].

---

(١) ينظر المؤتلف لعبد الغني ١/ ٢٥١ـ٢٥٢، والمؤتلف للدارقطني ٢/ ٨٥٨، وإكمال ابن ماكولا ٣/ ١٩٧ـ١٩٩.

(٢) كشف ٢٧٥.

قال بشار: بل الحق لم يكن معي أيها المتعالم، وكنتُ مخطئًا في هذا الصنيع، ولم أكن قد فطنت يومها أن المزي يرحمه الله يكتفي بأحد الرقمين عند وجودهما عن إمام واحد مثل البخاري وأبي داود ونحوهما، كما بينته قبل مدة، ولذلك تركته وأصلحته في طبعتي ذات الثمانية مجلدات، ومن هنا لم نعترض على الحافظ ابن حجر لأنه لا خطأ في قوله (بخ ٤).

وقال:

١٤٥ـ(٦٦٣ تحرير) بُسْر بن أرطاة، ويقال ابن أبي أرطاة، واسمه عمر بن عويمر بن عمران القرشي العامري، نزيل الشام: من صغار الصحابة، مات سنة ست وثمانين. د ت س.

تعقباه بقولهما: «ولد قبل وفاة النبي ﷺ بسنتين، ولذلك قال ابن عدي: مشكوك في صُحبته، وله أفعال قبيحة معروفة، لذلك قال يحيى بن معين: كان رجل سوء».

قال بشار:ثم رَدَّ علينا هذه الأقوال وأثبت سماعه من النبي ﷺ بحديثين ضعيفين، زُعم أنه قال فيهما: سمعت رسول الله ﷺ، وهو ردٌ لا يسوى الرد عليه لتفاهته، وليس هو من موضوع كتابنا هذا، ولكن لحاجته دفعته إلى القول بعد بذلك:

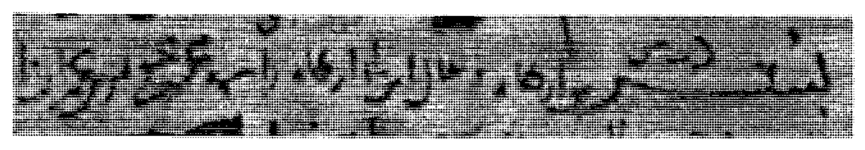
أقول: وتحرفت لديهما كلمة (عُمر)، وذلك لتقليدهما التام لطبعة الشيخ محمد عوامة فهي عنده هكذا (ص١٢١ الترجمة ٦٦٣) وكل هذا يدلل على أن لا أصل ولا أصول للمحررين، بل هو أخذ طبعة محمد عوامة بغثها وغثيثها، ولا أدري كيف غفل المحرران عن الصواب، واسم المترجم له يعرفه أدنى طالب حديث.

وقد جاء الاسم على الصواب: (عمير) بالياء في مخطوط ص (الورقة: ٢٠أ) ومخطوطة الأوقاف (الورقة: ٢٤ب)، وهو كذلك في الطبعات المتقدمة كطبعة عبد الوهاب عبد اللطيف (١/ ٩٦ الترجمة ٣٢)، وطبعة مصطفى عبد القادر عطا (١/ ١٢٥ الترجمة ٦٦٤)، وهو كذلك في مصادر ترجمته منها: تهذيب الكمال (٤/ ٥٩ـ٦٠) الذي زعم المحرران أنهما قابلا أصل التقريب عليه، فالله يتولى السرائر.

لَــوْ يَـعْـلَـمُ التَّـحْـرِيـرُ مَـا أُدْرِي بـِــهِ	لَمَــشَى يَجُــرُّ مِــنَ الْحَيَــاءِ ذُيُــولاً[1]

قال بشار: لم يتحرف عند الشيخ محمد عوامة ولا عندنا شيء، بل هو هكذا بخط الحافظ ابن حجر، والمخطئ فيه هو الحافظ ابن حجر، ولا يحق لنا تغيير هذا الخطأ، كما فعل من ذكرت من أصحاب المخطوطات والمطبوعات، فهذا من إصلاحهم للخطأ، وهو أمر مستهجن في تحقيق النصوص عند عدم الإشارة إليه والتنبيه عليه.

وعجبي لا ينقطع من وصفه الدائم لطبعة الشيخ محمد عوامة بكثرة التصحيف والتحريف والسَّقَط الذي استلبناه منها كما يزعم وأخذناها «بغثها وغثيثها»، وأن صاحبها وقع في خطأ يعرفه أدنى طالب حديث وغير ذلك من هذه الدعاوى الفارغة التي يتعالم بها على العلماء الذين قضوا حياتهم في خدمة سنة المصطفى ﷺ ونقلتها، مع إقرارنا بأن طبعة الشيخ محمد عوامة من أفضل الطبعات. وهذا خط الحافظ ابن حجر، وقد كتب بخطه (عمر):



وقال:

١٤٦ـ (٦٦٤ تحرير) بُسْر بن أَبي بُسْر المازنيُّ والد عبد الله: صحابيٌّ له ذكرٌ في مسلم بلا رواية. س.

أقول: هكذا الرقم عندهما، وفيه سقط فالصواب: (م س) كما في طبعات التقريب، كطبعة عبد الوهاب عبد اللطيف (١/ ٩٦ الترجمة ٣٣) وطبعة مصطفى عبد القادر عطا (١/ ١٢٥ الترجمة ٦٦٥)، وفي الكاشف (١/ ٢٦٦ الترجمة ٥٥٩)، وفي تهذيب الكمال (٤/ ٦٩)، وصرح به المزي في آخر الترجمة فقال: «روى له مسلم

---

[1] كشف ٢٧٨ـ٢٨٠.

والنسائي»، وإنما نشأ هذا الخطأ عند المحررين من تقليدهما التام لطبعة الشيخ محمد عوامة، فانظرها (ص ١٢١ الترجمة ٦٤٦).

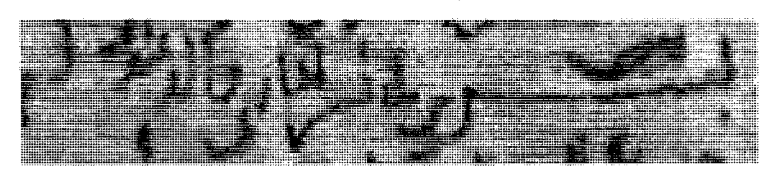
والمحرران يحاكمان في أمرين:

الأول: زعمهما أنهما قابلا نص التقريب على تهذيب الكمال.

والآخر: زعمهما أنهما أصلحا رقوم الطبعات السابقة.

وكل ذلك لم يحصل، فلو حصل لما وقعا فيما وقعا فيه، نسأل الله الستر والعافية وحسن الختام[1].

قال بشار: أصلحنا رقوم الطبعات السابقة أيها الجاهل حينما حذفنا رقم مسلم (م) لأن الحافظ ابن حجر لم يكتبه، ومن طبع التقريب وكتبه، فإنما زاده من كيسه اعتمادًا على ما ورد في تهذيب الكمال وغيره وهذا لا يجوز في علم تحقيق المخطوطات، لأن المحقق إنما يكتب ما يكتبه المؤلف، ولأن الحافظ ابن حجر أنكر أن تكون له رواية في صحيح مسلم، بل له ذكر فقط، ومن ثم فقد حذفه، وهذا اجتهاد منه يرحمه الله لا يمكن أن نحاسبه عليه، فتعلَّم يا من لم تتعلم رغم مكوثك الأوقات الطويلة معي، وهذا خط الحافظ ابن حجر وليس فيه (م):



وقال:

١٥٤ـ (٧٤٢ تحرير) بَكْر بن سَوَادة بن ثُمامة الجُذاميُّ، أبو ثُمامة المِصريُّ: ثقةٌ فقيهٌ، من الثالثة. مات سنة بضع وعشرين. خت م٤.

أقول: هكذا الرقوم عند المحررين، وبقيا عنها ساكتين، وهو قصور منهما ومخالفة لشرطهما، فقد زعما أنهما قابلا النص على تهذيب الكمال وأصلحا على غرار ذلك الرقوم.

---

(١) كشف ٢٨٠ـ٢٨١

ورقوم المترجم له عند المزي في تهذيب الكمال (٤/ ٢١٤): (خت ع)، وقد تعقبه الدكتور بشار تعقبًا حسنًا، فقال: «هكذا رقم له المزي مع أن رقم (ع) يغني عن الكل، كان الأحسن لو رقم له: (خت بخ م٤) لما قاله في آخر الترجمة» انتهى كلامه، فما له لم ينبه إلى ذلك في «**التحرير**» ويطلب إضافة الرقم (بخ) وهذا يدلل على أن لا تحرير في ذلك، وإنما هي عجلةٌ كم ضيعت بحثًا وأتلفت نقدًا وأوهمت محرِّرًا، نسأل الله الإنصاف في الغضب والرضا[1].

قال بشار: لم يكن تعقبي تعقبًا حسنًا دقيقًا، والرجوع إلى الحق فضيلة، فالمزي أراد بذلك أن يقول: إن البخاري لم يخرج له في الصحيح، وإنما استشهد به ورقمه عنده (خت) وروى له في الأدب المفرد أيضًا ورقمه (بخ)، فذكر حرف (ع) الذي هو رقم الستة ووضع إلى جانبه (خت) تنبيهًا على أن الرواية في الصحيح معلقة، ولذلك لو كان قال «خت م٤» مثل الحافظ ابن حجر لكان أولى، وأما اقتراحي في تعليقي على التهذيب بجمع «خت» و«بخ» فلم أوفق فيه، وأرجو حذفه، ومن ثم فلا وجه للاعتراض على الحافظ ابن حجر، والله الموفق للصواب إليه المرجع والمآب.

وقال:

١٧٧ـ (إحالة ينبغي أن تكون عقيب ٨٤٢) ثعلبة بن ضبيعة، يأتي في ترجمة أبيه.

أقول: هذه الإحالة سقطت من « التحرير» بسبب سقوطها من طبعة الشيخ محمد عوامة، وهي ثابتة في طبعة عبد الوهاب عبد اللطيف (١/ ١١٨ الترجمة ٣٤) وفي طبعة مصطفى عبد القادر عطا، وبين معكوفتين (١/ ١٤٩ عقيب ٨٤٤) وفي مخطوطة ص (الورقة ٢٤ب).

وهذا يبطل زعم المحررين بأنهما اعتمدا نسخًا خطية، ويبطل زعمهما بتعقبهم الطبعات السابقة، فلا أصل ولا أصول، ولا مطابقة ولا مقابلة، إنما هو الأخذ من طبعة الشيخ محمد عوامة.

---

[1] كشف ٢٨٧.

لـو كُـنتمـا قـابلتـمـا تحـريـركُـم مـا جـاء طوفانًـا مـن الأخطـاء[1]

قال بشار: بل الخطأ منك أيها النحرير، فهذا من زيادات النساخ والناشرين، وهذه نسخة الحافظ ابن حجر بين أيدي الناس، فدلنا على موضع هذه الإحالة إن كنت من الصادقين، وأنَّى لك ذلك أيها الجاهل الشَّتّام شيوخَهُ، إذ لا وجود لها في نسخة الحافظ ابن حجر التي كتبها بخطه!

وقال:

١٨٣ـ (٨٦١ تحرير) ثَوْر بن يزيد، بزيادة تحتانية في أول اسم أبيه، أو خالد الحِمْصيُّ: ثقةٌ ثَبْتٌ إلا أنه يرى القَدَر، من السابعة، مات سنة خمسين، وقيل ثلاث – او خمس وخمسين.ع.

أقول: هكذا رقما له: (ع) وقالا في الحاشية: «**هكذا وقع رقمه (ع) وهو خطأ، فما علمنا أن مسلمًا أخرج له، ولا ذكر لذلك في «التهذيبين» ورمزه فيهما (خ٤)**».

أقول: هكذا تحرَّفَ عليهما النص، وقالا هذه المقالة تقليدًا منهما لطبعة الشيخ عوامة (ص١٣٥ الترجمة ٨٦١)، ولم يدققا ما وجدا فقد جاء رقمه في طبعة عبد الوهاب عبد اللطيف (١/ ١٢١ الترجمة ٥٣) : (خ٤)، وكذلك في طبعة مصطفى عبد القادر (١/ ١٥١ الترجمة ٨٦٣)، فأين ما ادعياه من النسخ والمقابلة؟

﴿ قُلْ هَاتُواْ بُرْهَانَكُمْ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ ﴾

تنبيه: وهذا الهامش الذي ذكراه أخذاه من استدراكات عوامة على طبعته الثالثة (ص٧٧٠) وقد كتبه عوامة قبل تأليف التحرير بتسعة أعوام.

فإنا لله وإنا إليه راجعون[2]

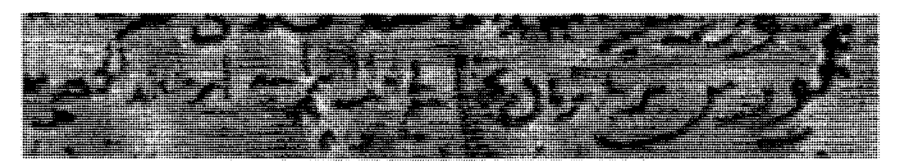
قال بشار: هكذا استشهد علينا هذا الدَّجال بالآية الكريمة (١١١) من سورة البقرة، وقد قالها الله جل في علاه مخاطبًا اليهود والنصارى ﴿ وَقَالُواْ لَن يَدْخُلَ ٱلْجَنَّةَ إِلاَّ

---

(١) كشف ٣٠٢ـ٣٠٣.

(٢) كشف ٣٠٦ـ٣٠٧.

مَن كَانَ هُوداً أَوْ نَصَارَىٰ تِلْكَ أَمَانِيُّهُمْ قُلْ هَاتُواْ بُرْهَانَكُمْ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ ﴾، ولو قالها كلامًا لقبلنا ذلك، والبرهان واضح وهو خط الحافظ ابن حجر نفسه وهذا هو:



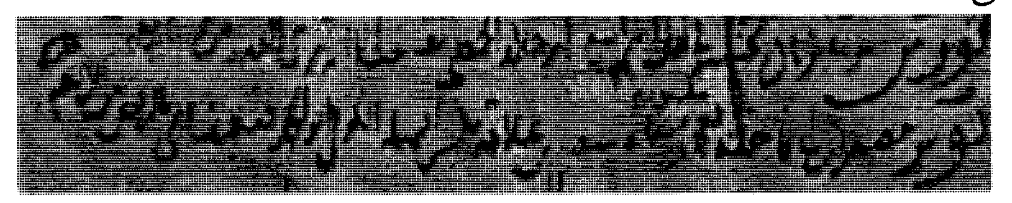
أما ما جاء في مطبوعاتك المحرفة التي تكثر من الاستشهاد بها، فهو مغيّر مبدّل على غير ما كتب الحافظ ابن حجر.

وقال:

١٨٤ـ (٨٦٢ تحرير) ثُوَيْر، مصغر، ابن أبي فاختة، بمعجمة مكسورة ومثناة، سعيد بن عِلَاقة، بكسر المهملة، الكوفيُّ، أبو الجَهْم: ضعيفٌ رمي بالرَّفض، من الرابعة. ت.

أقول: سقطت عندهما من النص لفظة: (مفتوحة) بعد: (ومثناة) وسبب ذلك تقليدهما لطبعة محمد عوامة (ص١٢٥ الترجمة ٨٦٢)، وهي ثابتة في طبعة التقريب كما في طبعة عبد الوهاب عبد اللطيف (١/ ١٢١ الترجمة ٥٤)، وطبعة مصطفى عبد القادر (١/ ١٥١ الترجمة ٨٦٤) وهو يدعي أنه اعتمد نسخة بخط ابن حجر[1].

قال بشار: لم يسقط من النص شيء، وهذا خط الحافظ ابن حجر شاهد على ذلك:



أما ما جاء في طبعة عبد الوهاب عبد اللطيف وطبعة مصطفى عبد القادر أو غيرهما، فهو زيادة من كيس من اخترعها وزادها على النص.

---

(١) كشف ٣٠٧.

وقال:

١٨٦ـ (٨٧٥ تحرير) جابر بن كُرْديٍّ، بضم الكاف وسكون الراء وآخره ياء مثقلة، الواسطيُّ البزاز: صدوقٌ، من الحادية عشرة مات سنة خمس وخمسين. قال المِزيُّ: لم أقف على رواية النسائي عنه .(س).

أقول: سقطت عندهما عبارة (والدال المهملة) بعد قوله: (وسكون الراء)، وسببه تقليدهما التام لطبعة محمد عوامة، فقد سقطت عنده (ص١٣٦ الترجمة ٨٧٥)، وهي ثابتة في طبعة عبد الوهاب عبد اللطيف (١/ ١٢٣ الترجمة ١٣)، وطبعة مصطفى عبد القادر عطا (١/ ١٥٣ الترجمة ٨٧٧)، وهي ثابتة في نسخة ص(الورقة: ٢٥ب).

ولا يفوتني هنا أن أنبه إلى أمر آخر، وهو: أن المحررين إمَّعة لمحمد عوامة فحيث أصاب أصابا، وحيث أخطأ أخطآ، فعوامة جعل رقم النسائي (س) بين هلالين، وقلداه، ولا معنى لذلك، فالذي يوضع بين الأقواس من زيادات الناشرين، وليس الأمر هاهنا كذلك، فالرقم ثابت في طبعات التقريب وتهذيب التهذيب (٢/ ٤٤)[١].

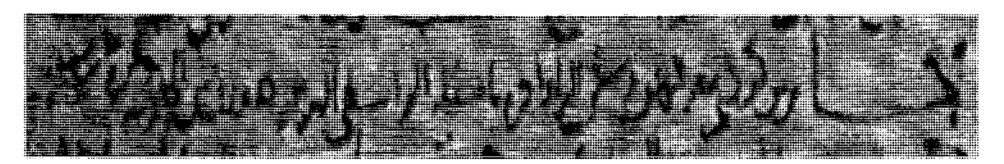
قال بشار: لم يسقط شيء من النص فقوله «والدال المهملة» من زيادات النساخ وأدعياء التحقيق من أمثالك ممن لا يفرقون بن الدر والبعر.

وأما تنبيهك ففيه سفاهة وخطأ، فأما السفاهة فهي إعادتك وتكرارك القول البارد أننا كنا إمعة للشيخ محمد عوامة، وكان يكفيك أن تقوله مرة أو مرتين أو عشر مرات ثم تسكت، ولكنك لجوج حقود، ونحن نصيب حيث يصيب في الأغلب الأعم لأننا جميعًا اعتمدنا نسخة الحافظ ابن حجر التي بخطه، وأنت تستدل علينا بطبعة عبد الوهاب عبد اللطيف ومصطفى عبد القادر عطا ونسخة ص وس وق، وكله هراء إن دل على شيء فإنه يدل على انعدام معرفتك بأدنى أصول هذا العلم.

---

(١) كشف ٣١٠.

وأما الخطأ فهو ظنك الفاسد أن الحافظ ابن حجر كتب رقم النسائي (س) على هذه الترجمة، والحافظ ابن حجر لم يكتبه لأنه لم يقف على رواية النسائي عنه، وهذا من حقه، ووضعناه بين حاصرتين إشارة إلى أن هذا من زياداتنا على المصنف رحمه الله، فتعلّم لأن هذه هي أصول التحقيق، وهذا خط الحافظ ابن حجر، ليس فيه زيادتك المزعومة، ولا رقمك المزعوم:



وقال:

١٨٧ـ (٨٨٢ تحرير) الجارود بن معاذ السُّلَمي، الترمذي: ثقة رُمي بالإرجاء، من العاشرة، ومات سنة أربع وأربعين. ت (س).

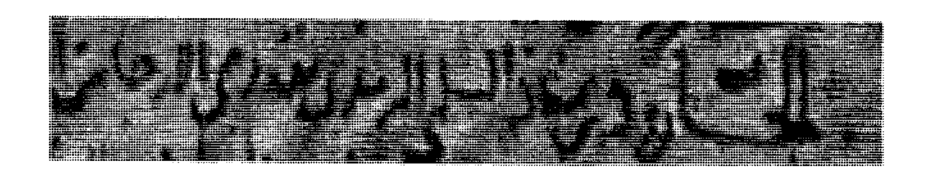
أقول: رقما له هكذا: ت (س) وعلقا في الهامش على رقم النسائي بقولهما «**سقط من الأصل رقم (س)، واستدرك من التهذيبين**».

أقول: بل لم يسقط، وهو ثابت في الطبعات، وانظر على سبيل المثال: طبعة عبد الوهاب عبد اللطيف (١/ ١٢٤ الترجمة ٢١) فقد جاءت رقومه هكذا: (ت س)، وطبعة مصطفى عبد القادر (١/ ١٥٤ الترجمة ٨٨٤) وإنما سقط رقم النسائي من طبعة محمد عوامة (ص ١٣٧ الترجمة ٨٨٢)، فأين النسخ وأين المقابلة؟![1]

قال بشار: بل سقط أيها الحاقد المعاند، وأما ما جاء في طبعة عبد الوهاب ومصطفى وغيرهما فهو من زياداتهم وتصحيحاتهم للحافظ، وهذا لا يجوز في التحقيق، وهذا خط الحافظ ابن حجر يلقمك حجرًا حين لا تجد فيه رقم النسائي:

---

[1] كشف ٣١٠.



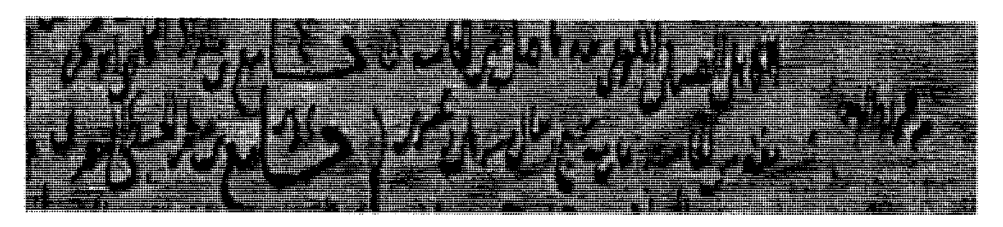
وقال:

١٨٨ـ (٨٨٩ تحرير) جامع بن مَطَر الحَبَطيُّ بفتح المهملة والموحدة، البَصْريُّ: صدوقٌ، من السادسة. ي د س.

أقول: سقطت عندهما عبارة (بعدها مهملة) بعد لفظة: (والموحدة) وسبب ذلك تقليدهما التام لطبعة محمد عوامة، فقد سقطت عنده (ص١٣٧ الترجمة ٨٨٩)، وهي ثابتة في طبعات التقريب منها طبعة عبد الوهاب عبد اللطيف (١/ ١٢٤ الترجمة ٢٨)، وطبعة مصطفى عبد القادر عطا (١/ ١٥٥ الترجمة ٨٩١)، وكذلك في نسخة ص (الورقة: ٢٥ب) وهذا كله يبطل زعم المحررين من أنهما قابلا نص التقريب على الطبعات الأخرى، فلو حصل ذلك لما وقعا فيما وقعا فيه[1].

قال بشار: لم يسقط شيء، وعبارة «وبعدها مهملة» من زيادات النساخ والمحققين الذين اعتمدوا النسخ الفاسدة مع وجود نسخة المؤلف التي بخطه، كما تفعل أنت اليوم.

وقد كتب الحافظ ابن حجر الترجمة كما يأتي: «جامع (ووضع الرقوم فوقه) بن مطر الحبطي البصري، صدوق من السادسة» ثم وضع تطليعة بعد «الحبطي» وكتب مستدركًا في الحاشية: «بفتح المهملة والموحدة»، فوضعناها في مكانها المشار إليه، فأين عبارة «بعدها مهملة» التي تزعم وجودها، وأنّى لك أن تفهم هذا وأنت لمّا تزل جاهلاً بالمناهج عجولاً لجوجًا، لا تقبل توجيهًا ولا نصحًا، وهذا خط الحافظ ابن حجر:



(١) كشف ٣١١.

وقال:

١٨٩ـ(٨٩٠ تحرير) جُبَارة، بالضم ثم موحدة، ابن المُغَلِّس، بمعجمة بعدها لام ثقيلة ثم مهملة، الحِمَّاني، بكسر المهملة وتشديد الميم أبو محمد الكُوفيُّ: ضعيفٌ، من العاشرة، مات سنة إحدى وأربعين. ق.

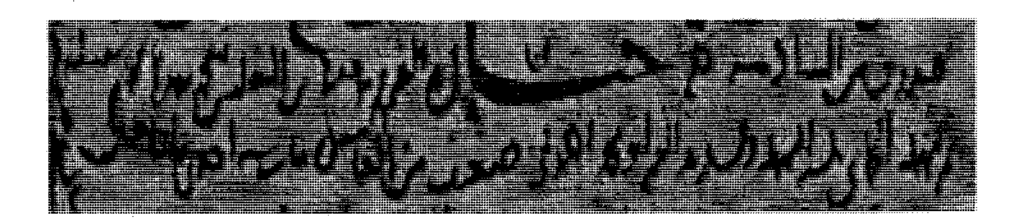
أقول: هكذا أثبتا النص، ولي عليهما في هذه الترجمة ملاحظتان:

الأولى: قولهما: (بمعجمة)، والثابت في نسخة ص (الورقة: ٢٦أ): (بفتح المعجمة).

الثانية: قولهما: (لام ثقيلة)، والثابت في نسخة ص (الورقة: ٢٦أ): (لام ثقيلة مكسورة)، وهكذا جاءت في طبعة الشيخ عبد الوهاب عبد اللطيف(١/ ١٢٤ الترجمة٢٩)، وفي طبعة مصطفى عبد القادر عطا (١/ ١٥٥ الترجمة ٨٩٢).

وما أثبتاه في هذه الترجمة، فإنما هو نص الشيخ محمد عوامة (ص٣١٧ الترجمة ٨٩٠) إذ هو أصلهما الأصيل، وظلهما الظليل[1].

قال بشار: ملاحظتان فاسدتان، لا وجود لما ادعاه هذا المعاند، وخط الحافظ ابن حجر هو الفيصل، بل هو أصلنا الأصيل وظلنا الظليل، وليس فيه «بفتح المعجمة»، ولا قال عن اللام الثقيلة إنها «مكسورة»، وإنما هذا من اختراع النساخ وزياداتهم، وهذا خط الحافظ ابن حجر يكذّبك:



---

(١) كشف ٣١١.

وقال:

١٩٠ـ (٨٩٤ تحرير) **جَبْر بن نَوْف، بفتح النون، وآخره فاء، الهَمْدانيُّ بسكون الميم، البِكَالي، بكسر الموحدة وتخفيف الكاف، أبو الوَدّاك، بفتح الواو وتشديد الدال وآخره كاف، كوفيٌّ: صدوقٌ يهِمُ، من الرابعة. م د ت س ق.**

أقول: علقا في الهامش بقولهما: «**كان يتعين أن يكتب (م٤)، وسبب ذلك والله أعلم، أن المزي رقم له (م د ت ق)، ثم استدرك ابن حجر رواية النسائي، فأضافها**».

وهذا التعليق ليس من إعمال فكرهما في النص، وتدبر رقومه، وإنما هو من إعمال قلمهما في تلقف النصوص ونسبتها إلى نفسيهما، فإن هذا التعليق للشيخ محمد عوامة في طبعته الأولى (ص١٣٧).

قال بشار: هذه الإشارة نوهت بها في تعليقي على تهذيب الكمال منذ سنة ١٩٨٢م (تهذيب الكمال ٤/ ٤٩٦)، فلماذا يستكثر علينا هذه المعرفة العامة التي لا تحتاج إلى إعمال فكر في النص ولا تدبر فيه؟!

وقال:

١٩٦ـ (٩٣٧ تحرير) **جعفر بن خالد بن سارَة المَخْزوميُّ، حجازيٌّ: ثقةٌ من السابعة. ٤.**

أقول: هكذا أثبتا رقمه، ولم ينبسا ببنت شفة متابعة لعوامة، على الرغم من إلزام نفسيهما مراجعة الرقوم على «**تهذيب الكمال**» ورقومه في تهذيب الكمال (٥/ ٢٦) وتهذيب التهذيب (٢/ ٨٩): (د ت سي ق)، ونص المزي على ذلك فقال: «روى له أبو داود، والترمذي، وابن ماجه حديثًا والنسائي في «**اليوم والليلة**» آخر».

ولذلك رقم له الذهبي في الكاشف (١/ ٢٩٤ الترجمة ٧٨٧): (د ت ق) ومعلوم أن: (سي) ليس من شرطه في هذا الكتاب. ولست هنا بمسيس حاجة إلى التعليق، إذ في منكر الحال ما يغني عن كل مقال[1].

---

(١) كشف ٣١٥ـ٣١٦.

قال بشار: هذا هو الجهل المدقع بعينه، فالحافظ ابن حجر يعد «عمل اليوم والليلة» جزءًا من «السنن الكبرى» للنسائي، ولذلك يرقم (س) بدلاً من (سي) في التقريب في الأغلب الأعم، بل لم يذكر الرقم (سي) أصلاً في مقدمته للتقريب، وعليه صارت الرقوم عنده (د ت س ق)، ومن ثم حَوّلها إلى الرقم (٤). أما الذهبي في «الكاشف» فله رأي آخر، ولا علاقة له بما في تقريب الحافظ ابن حجر، وبعد هذا، فعلى ماذا نعلّق أيها (المحقق) العبقري؟!

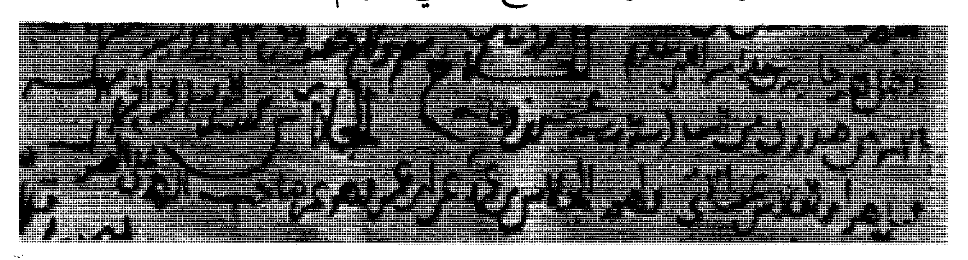
وقال:

٢٠٣ـ (إحالة عقيب ٩٩٠ تحرير) الجُلَاس، بوزن الذي قبله، وآخره مهملة، قيل: هو أبو الجُلَاس عقبة الآتي. س.

أقول: النص عندهما هكذا تبعًا لعوامة (ص١٤٣)، وفيه خطأ، إذ إن الثابت في نسخة ص(الورقة: ٢٨ ب) ونسخة ق (الورقة: ٣٣ب): «لكن آخره سين مهملة»، وهو الصواب لتمييزه عن «الجلاح» إذ إنه بالمهملة أيضًا.

فهل هذا هو التحرير؟؟ أم هو التهويل والتكثير؟![1]

قال بشار: بل هو الحق أيها النحرير، فما ذكرته «لكن آخره سين مهملة» لا وجود له، وإنما هو في نسختيك السقيمتين ص وق، وقد أضيف من كيسهما أو كيس من نقلا عنه، ولكن الحافظ ابن حجر لم يكتب إلا ما كتبنا، فافتح عينيك جيدًا وانظر إلى نسخته التي لم ترها عيناك في يوم من الأيام، ومع ذلك تجرأت فحاكمت الناس إلى نسخ فاسدة وتركت نسخة المؤلف التي بخطه، وليقف طلبة العلم على مدى علمك ومعرفتك والتزامك المنهج العلمي القويم:



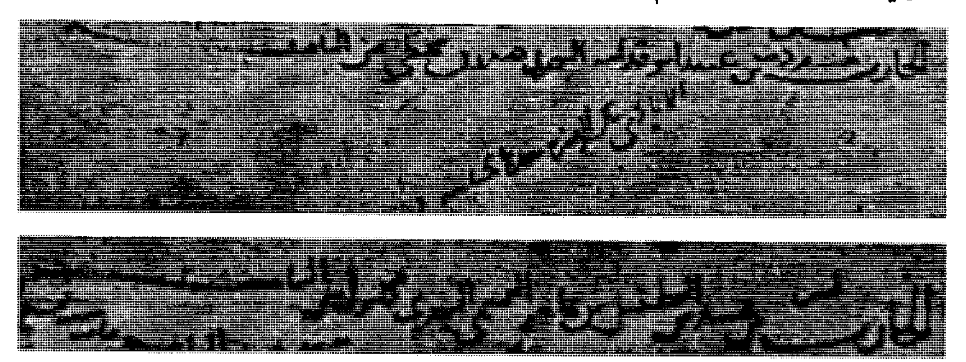
(١) كشف ٣٢١.

وقال:

٢٠٩ـ (إحالة ينبغي أن تكون عقيب ١٠٣٣ تحرير) الحارث بن عبيد بن كعب، أبو العنبس، يأتي في الكنى.

أقول: هذه الإحالة بكمالها سقطت منهما، متابعة لأصلهما الأصيل (محمد عوامة)، وهي ثابتة في نسخة (ص) (الورقة: ٢٩ب)، وكذا في طبعة عبد الوهاب عبد اللطيف (١/ ١٤٢ الترجمة ٤٦)، وطبعة مصطفى عبد القادر (١/ ١٧٦ عقيب الترجمة ١٠٣٦)، وهي ثابتة كذلك على هذا الترتيب في تهذيب الكمال (٥/ ٢٥٨) وتهذيب التهذيب (٢/ ١٤٩)[1].

قال بشار: هذه الإحالة من زيادات النساخ أو القُرّاء أو بعض المستدركين على «التقريب» استُدركت لوجودها في «التهذيب» و«تهذيب التهذيب» وتجاوزها الحافظ ابن حجر، فاستُدركت له، ودليل ذلك خلو نسخته التي بخطه منها، فترجمة (١٠٣٣) في التحرير هي ترجمة الحارث بن عبيد الإيادي، وهي في آخر الصفحة (٣٩) وتبدأ الصفحة التي تليها بترجمة الحارث بن عُبيد بن الطفيل بن عامر التميمي البصري، وهذه الصورة أمام عينيك، دلّنا عليها حتى نستدركها:



(١) كشف ٣٢٦.

وقال:

٢١٤ـ(١٠٩٢ تحرير) حبيب بن سالم الأنصاريُّ، مولى النُّعمان بن بشير وكاتبه: لا بأس به، من الثالثة. م٤.

أقول: كتبا بالهامش: «سقط رقم (٤) من الأصل والمطبوع، وقال المزي: روى له الجماعة سوى البخاري».

أقول: هذا خلاف الواقع بل الرقم ثابت في الطبعات، انظر على سبيل المثال طبعة عبد الوهاب عبد اللطيف (١/ ١٤٩ الترجمة ١١٤)، وطبعة مصطفى عبد القادر (١/ ١٨٤ الترجمة ١٠٩٥) وهي طبعة ادعى صاحبها أنها مقابلة على الأصل الذي بخط ابن حجر، فأيهما يصدق الناس؟ وعلى أيهما يعتمدون؟ أما أصلهما فقد سقط هذا فعلاً منه، وهو طبعة عوامة (ص١٥١ الترجمة ١٠٩٢)، فأين المقابلة والنسخ؟ وأين تحريركما؟؟

كُلٌّ يَقُولُ الْأَصْلُ مَا كَتَبَتْ يَدِي   فَلِأَيِّ شَيْءٍ هَذِهِ الْأَخْطَاءُ
أَسْمَاءُ تَخْتَلِسُ الْكِلَامَ لِنَفْسِهَا   وَكَمَا تَجِيءُ تُغَادِرُ الْأَسْمَاءُ[1]

قال بشار: جميع الطبعات التي تطير بها وتستدرك على الناس بأخطائها قد أضافت رقم (٤) الذي لا وجود له في نسخة الحافظ ابن حجر بخطه، لكن الفرق: أننا نبهنا على هذا الغلط وغيرنا كتب الزيادة من غير تنبيه، أما الشعر الركيك الذي تكثر من الاستشهاد به فهو منطبق على حالك، وهذا خط الحافظ ابن حجر يكذبك:



وقال:

٢٢١ـ(١١٥٠ تحرير) حُجَيَّة، بوزن عُلَيَّة، ابن عدي الكِنديُّ صدوق يخطئ، من الثالثة. ت.

---

(١) كشف ٣٣٠.

أقول: هكذا رقما له: (ت) وقالا في الحاشية: «هكذا في الأصل وصوابه (٤) كما نص عليه المزي».

وتعقبا الحكم عليه بقولهما: «بل: ضعيف يعتبر به في المتابعات والشواهد، قال أبو حاتم: «شيخ لا يحتج بحديث شبيه بالمجهول»، وقال ابن سعد: «ليس بذاك»، وذكره العجلي وابن حبان في «الثقات» وقال الذهبي في «**الميزان**»: «صدوق، إن شاء الله»، وهي صيغة تمريضية».

أقول: أما استدراكهما الرقم فهو من عجيب شأنهما، ومن سبق قلمهما ليحاولا تخطئة الحافظ في حكمه من أجل أن يقنعا الناس بأنهما قابلا أصل الكتاب، ودليل ذلك أنه ورد في النسح المطبوعة (٤) انظر على سبيل المثال طبعة عبد الوهاب عبد اللطيف (١/ ١٥٥ الترجمة ١٧٧)، أما حكمهما: فهو كلام، لا أدري كيف قال مثلهما مثله. وعليهما فيه أمور: ..... الخ[1].

قال بشار: ثم ذكر أمورًا سمجة في تعقبنا على حكم الحافظ ابن حجر لا تسوى سماعها ولا مجال للرد عليها في هذا الكتاب لتباين موضوعه عن هذا.

أما الرقم فكتبه الحافظ ابن حجر (ت) كما ذكرنا، وهذا ليس من عجيب شأننا، لأن الواجب التحقيقي يحتم علينا ذلك، ولكن من عجيب شأن هذا الجاهل أن يستدل علينا بما ورد في طبعة عبد الوهاب عبد اللطيف ويترك ما كتبه الحافظ ابن حجر بخطه ظهريًا، وهو على كل حال أمر لا يستبعد عن مثله، بل هذا هو دينه وديدنه وهجيراه، وهذا خط الحافظ ابن حجر ينبئ عن عجيب شأنه هذا:



[1] كشف ٣٣٩.

وقال:

٢٢٢ـ (١١٥٣ تحرير) حُدَيْر، بوزن الذي قبله لكن آخره راء الحَضْرمي، أبو الزاهرية الحِمْصيُّ: صدوق، من الثالثة، مات على رأس المئة. ر م د س ق.

أقول: جفت أقلامهما هنا عن التعليق على هذه الترجمة -رغم استحقاقها لذلك وما ذاك إلا لسكوت محمد عوامة عنها، وهو معذور -إن شاء الله- إذ لم يَدَّعِ التحرير والتدقيق ومراجعة التواريخ وكتب الجرح والتعديل كغيره.

فقول الحافظ: «مات على رأس المئة»، قول فيه نظر، وهو أوهن الأقوال في تحديد وفاته، فقد نقل المزي (٥/ ٤٩٢) عن الإمام البخاري أنه حكى عن عمرو بن علي الفلاس: أن أبا الزاهرية توفي سنة مئة، ثم قال: «أخشى أن لا يكون محفوظًا» وانظر التاريخ الصغير (١/ ٢١١)، والقول الأصح أنه توفي سنة (١٢٩هـ)، وبه قال ابن سعد (الطبقات٧/ ١٥٩) وخليفة بن خياط (طبقات: ٣١١)، وعليه اقتصر الذهبي في كاشفه (١/ ٣١٥ الترجمة ٩٥٨).

فهل هذا هو المصداق لما ادعياه في مقدمتهما (١/ ٤٥ الفقرة ٥)، من تعليقهما على أوهام المؤلف في ذكر الوفيات؟!

وليت شعري علامَ يلزمان نفسيهما بأشياء غير لازمة، ولو كان الحطيئة حيًّا فلربما قال فيهما:

دع الكتاب ففي التحرير مفسدة واقعد فأنت الطاعم الكاسي[1]

قال بشار: تأمل هذا الكلام الأجوف والرأي الفاسد، والتعالي على العلماء بقوله «وهو أوهن الأقوال في تحديد وفاته» أي أن الحافظ ابن حجر كان يأخذ بأوهن الأقوال، ولطالما نعى علينا الاختلاف مع الحافظ في الحكم على الرواة، مع أنها من الأمور الاجتهادية التي يصيب فيها المرء ويخطئ، فلماذا انقلب على الحافظ كل هذا الانقلاب ووصفه بهذه الأوصاف مع أنَّ الحافظ ابن حجر أخذ برأيٍ، ربما كان عند

---

(١) كشف ٣٤١.

بعض الناس مرجوحًا، فلماذا يطالبنا بالرد عليه وتعقبه في شيء اختاره وارتضاه وله فيه سلف؟

وهذا الجاهل لا معرفة له بكتب الرجال وأقوال العلماء، فلو كان من العارفين بهذا الفن لدرس وناقش قبل أن يحكم هذا الحكم الجائر على الحافظ ابن حجر أولاً، ثم علينا من غير روية وإنعام نظر.

فالذين قالوا بوفاته سنة (١٢٩هـ) من المتقدمين هم:

١. محمد بن سعد كاتب الواقدي[1].

٢. خليفة بن خياط[2].

٣. أحمد بن يحيى بن جابر البلاذري[3].

أما الذين قالوا بوفاته سنة مئة فهم:

١. أبو عبيد القاسم بن سَلاَّم[4].

٢. عمرو بن عليّ الفلاّس[5].

٣. المفضّل بن غسان الغَلاَبي[6].

وقال آخرون: توفي في خلافة عمر بن عبد العزيز (وخلافة عمر بن عبد العزيز بين ٩٩-١٠١هـ) وهم:

١- الهيثم بن عدي[7].

٢- يحيى بن معين[8].

---

(١) الطبقات الكبرى ٧/ ٤٥٠.

(٢) طبقاته ٣١١.

(٣) تاريخ دمشق ١٢/ ٢٥٠ وتهذيب الكمال ٥/ ٤٩٢ وما أظنه أخذه إلا من شيخه ابن سعد.

(٤) تاريخ دمشق ١٢/ ٢٤٩، وتهذيب الكمال ٥/ ٤٩٢.

(٥) ذكره البخاري في تاريخه الصغير، واعترض عليه بقوله: أخشى أن لا يكون محفوظًا، ونقله عنه الحافظان: ابن عساكر والمزي.

(٦) تاريخ دمشق ١٢/ ٢٥٠.

(٧) تاريخ دمشق ١٢/ ٢٤٩.

(٨) رواه عنه أبو بكر بن أبي خيثمة، واقتبسه ابن عساكر في تاريخ دمشق ١٢/ ٢٤٩، والمزي في تهذيب الكمال ٥/ ٤٩٢.

٣- أبو الحسن علي بن محمد المدائني[١].

وهؤلاء الثلاثة يؤول كلامهم بما يؤيد رواية أبي عبيد والفلاس والمفَضَّل بن غسان، فصار الذين قالوا بوفاته سنة مئة أو ما يقاربها ستة، وهم: أبو عبيد القاسم بن سَلاَّم، وعمر بن علي الفلاس، والمفضل بن غسان الغلابي، والهيثم بن عدي، ويحيى بن معين، وأبو الحسن المدائني، وهم عند الدراسة والتحقيق المتأني المتأتي أكثر وأوثق ممن قال بوفاته سنة ١٢٩هـ، فعُلِم عندئذٍ أنَّ كلام البخاري يرحمه الله مرجوح بما ذكرنا.

ثم راح هذا المتعالم يستدل بقول الذهبي في «الكاشف» مع أنه كتاب مختصر من كتاب آخر، فلا تؤخذ منه الأقوال مأخذ التسليم، لأنه يذكر فيه ما وجده في الكتاب المختصر، وقد لا يمثل رأيه الشخصي[٢] في أية مسألة من مسائل الترجمة، نعم ذكر في الكاشف أنه توفي سنة ١٢٩، ولكنه في «تاريخ الإسلام» ذكره في الطبقة العاشرة، وهي التي توفي أصحابها بين ٩١-١٠٠هـ، وقال: «قال أبو عبيد وغيره: مات سنةمئة، وقال المدائني: في إمرة عمر بن عبد العزيز. وأما ابن سعد وخليفة فقالا: سنة تسع وعشرين ومئة»[٣].

ثم أعاده في الطبقة الثالثة عشرة، وهي التي توفي أصحابها بين ١٢١-١٣٠هـ وقال هناك: «قال خليفة وابن سعد والبلاذري: مات سنة تسع وعشرين ومئة، وقال ابن معين والمدائني: توفي في خلافة عمر بن عبد العزيز، وقال أبو عُبيد: سنة مئة. **قلت: هذا أشبه**»[٤].

فتأمل أيها المتعالم كيف أنَّ الإمام الذهبي، وهو شيخ المؤرخين، قد رَجَّح رواية من قال بوفاته سنة مئة، فهذا هو المعتمد، وليس الكتاب المختصر من كتاب غيره.

---

(١) رواه أبو بكر بن أبي خيثمة عنه واقتبسه ابن عساكر والمزي أيضًا.
(٢) هذه مسالة مهمه طالما نّبهت إليها في المدة الأخيرة من تعلمي، فلا ينبغي أخذ الأقوال من هذه الكتب المختصرة، والأولى الرجوع إلى كتبه المؤلفة.
(٣) تاريخ الإسلام ٢/ ١١٩٦.
(٤) تاريخ الإسلام ٣/ ٥٧٥.

والمؤرخ الحصيف هو الذي يوازن بين هذه الأقوال ويرجح الرّاجح ومن يقرأ ما ذكرنا وتقصينا من أقوال المؤرخين يرجح رواية من قال بوفاته سنة مئة، فكيف تريدنا أيها الذي جهدتُ في تعليمه فلم يتعلم إلا النزر اليسير، وأخذتك العزة بالاثم، بعد أن افتضحت بين الأنام، أن نرد على الحافظ ابن حجر قوله هذا؟ فابحث عن شعر تهجو به نفسك خيرًا لك من أن تهجو شيخك، وإلى الله المشتكى من هذا العقوق وانعدام الوفاء.

وقال:

٢٤٢ـ (١٣٤٩ تحرير) الحسين بن محمد بن شَنَبَة الواسطيُّ، أبو عبد الله البزاز: صدوق، من الحادية عشرة. ق.

أقول: هكذا أثبت المحرران النص، بعدما ادعياه من المقابلة والضبط والتحرير، وما أظن هذا إلا من استعجال المحررين، الذي تعودنا عليه، والنص بهذا الشكل فيه سقط، يتعلق بضبط كلمة (شنبة)، وهو أربع كلمات هي: «بفتح المعجمة والنون والموحدة»، وهذا الضبط يرفع اللبس عن هذه الكلمة، ويمنع من اشتباهها بـ(شيبة)، ولو كانت لديهما نسخ سوى طبعة الشيخ عوامة، لما كلفا نفسيهما وكتبا هامشًا، وهو في الحقيقة مأخوذ من طبعة الشيخ عوامة (ص١٦٨)، يخطئان ابن حجر في ضبط هذه الكلمة، وهكذا يكون التحرير وإلا فلا!!

وأود التنبيه هنا إلى أن هذا السقط من كلا الطبعتين (كذا!)، ثابت في مخطوطة ص(ورقة: ٣٨ب)، وفي مخطوطة ق (ورقة:٤٧أ)، وفي مطبوعة عبد الوهاب عبد اللطيف (١/ ١٧٩ الترجمة ٣٩١)، وفي مطبوعة مصطفى عبد القادر (١/ ٢١٨ الترجمة ١٣٥٤).

﴿ وَٱلَّذِينَ هُمْ لأَمَانَاتِهِمْ وَعَهْدِهِمْ رَاعُونَ ﴾[1]

---

(١) كشف ٣٥٢ـ٣٥٣.

قال بشار: وهل رعيت الأمانة أيها الجاهل حينما كنت تسرق تعليقاتي على كتبي وتدعيها، وهل رعيت الأمانة حين سرقت من مكتبتي مجموعة نفيسة من الكتب وادعيت أنني أهديتك إياها، وطالبتك بها مرارًا وتكرارًا فلم تردها، وحين توسّط العلامة الشيخ الفاضل بهجت الهيتي، وهو حي يرزق، في هذا الأمر، وذكرتُ له أنني أقبل قوله إن حلف اليمين بأنني أهديتُ له هذه الكتب، ثم رفضتَ ذلك، والكتب لم تزل في مكتبتك؟ وهل رعيت الأمانة حينما سرقت كتاب «الإيهام لما تضمنه كتاب تحرير التقريب من الأوهام» من الدكتور عبد اللطيف هميم، وهو حي يرزق، ونسبته إلى نفسك، أم أنك الذي كتبت «الطليعة لكتاب الإيهام» التي نشرها الدكتور عبد اللطيف هميم في جريدته «الرأي» في العدد (٦٣) بتاريخ ٢٣ ربيع الأول سنة ١٤٢١هـ الموافق ٢٥/ ٦/ ٢٠٠٠م؟ وحين اتصلت بك حلفت بأغلظ الأيمان أنك لم تكتب ذلك، وشهد عليك في كل هذا رفاقك في الطلب: الدكتور مصطفى الأعظمي، والدكتور رائد العنبكي، والدكتور مهدي الجميلي، والشيخ ياسر النعيمي، والشيخ لواء محمد شمس الدين الجليلي، والشيخ طه محمد القيسي وغيرهم، وقد صرّح الدكتور عبد اللطيف هميم في أول مقاله أن كتابه «الإيهام» سيصدر قريبًا، فإن كنتَ أنت الذي كتبته فيمينك غموس، وإنَّ الرد الذي نشرتُه على صفحات جريدته كان ردًا عليك، وإن كنتَ لم تكتبه فقد أثبت على نفسك سرقة الكتاب عنوانًا ومادة، فاختر أيها الذي تستشهد علينا بهذه الآية أيهما تريد وتختار؟!

وأما ما ذكرتَ من الضبط فقد كتبه الحافظ ابن حجر ثم ضرب عليه كما تراه، إن كنتَ ترى، في الصورة أمامك، فلا يحق لنا بعد ذلك إثباته لأن هذا مخالف لأصول التحقيق التي لم تتعلمها.

وأما قولي في التعليق على تهذيب الكمال (٦/ ٤٧٩): «وقيدها ابن حجر في التقريب» فإنه قول قديم قلتُه سنة ١٩٨٥م ولم تكن بين يدي سوى المطبوعات، فلا يصح بعد الاطلاع على نسخة الحافظ التي بخطه.



وقال:

٢٤٣ـ (١٣٥٤ تحرير) الثاني [يعني: ممن يسمى الحسين بن منصور]: كسائي، من العاشرة.

أقول: لاموا غير ملوم، وتعقبوا غير مخطئٍ، فكانوا كمن قصر صلاته في غير سفرٍ، وتيمم في حضور الماء، بل كمن صلى من غير وضوء، وحج إلى غير قبلة.

أقول: هذا النص فيه سقط، وهو حكم الحافظ ابن حجر عليه بأنه:

(مقبول) وهذا السقط ثابت في مخطوطة ص (الورقة: ٣٨ب)، وفي مخطوطة ق(الورقة: ٤٧أ)، وفي مطبوعة عبد الوهاب عبد اللطيف (١/ ١٨٠ الترجمة ٣٩٥)، وفي مطبوعة مصطفى عبد القادر عطا (١/ ٢١٩ الترجمة ١٣٥٩).

وهما متابعان ـ في هذا السقط ـ لطبعة الشيخ محمد عوامة (ص ١٦٩ الترجمة ١٣٥٤)، ولكن الشيخ عوامة لم يترك الأمر هكذا كما صنع المحرران، بل أشار إلى أن في نسخة الميرغني: «مقبول»، ومن هذا يتضح لك عدم وجود نسخة الميرغني أيضًا عند المحررين، إذ لو وجدت لأشارا إلى الخلاف، فليس إلا سلخ طبعة عوامة، وإلى الله المشتكى.

وهذا يدلك على مبلغ التحرير والضبط، فجاء عملُهما على حد قول الشاعر:

تَعِيبُ (كِتَابَهُ) وَالْعَيْبُ فِيكُمْ ... وَمَا (لِكِتَابِهِ) عَيْبٌ سِوَاكُمْ[1]

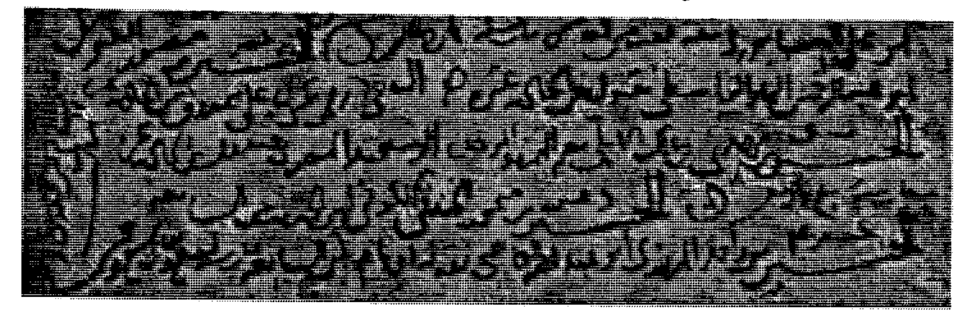
قال بشار: لا وجود للفظة «مقبول» بخط الحافظ ابن حجر، وقد كتب هذه الملاحظة في حاشية نسخته من الصفحة(٥٦). أما وجودها في نسخة الميرغني أو غيرها من النسخ فلا قيمة له، لأن هذا من غير شك مما أضيف إلى الحافظ ابن حجر،

---

(١) كشف ٣٥٣-٣٥٤.

وهو أمر لا يجوز في علم تحقيق النصوص، ولا يُعبأ به، وإنما يستفاد من مثل هذه النسخ عند تعذر القراءة أو ذهاب نسخة المؤلف، وأما بوجود نسخة بخط المؤلف لم يكتب غيرها فكله هراء ومضيعة للوقت، ومن ثم فإن السفاهة التي تفوّه بها في أول كلامه وآخره تنطبق عليه لا علينا، والله الموفق.

وهذا خط الحافظ ابن حجر يلقمه حجرًا:



وقال:

٢٤٥ـ (١٣٥٧ تحرير) الحسين بن ميمون الخِنْدِفي، بالفاء، الكوفي: ليّن الحديث، من السابعة. د عس.

أقول: «الخندفي» هكذا وقع في طبعة عوامة (ص١٦٩ الترجمة ١٣٥٧) فتابعه المحرران على هذا، ونسي الأول منهما ـ الدكتور بشار ـ أنه في تعليقه على تهذيب الكمال (٦/ ٤٨٨) نسب إلى الحافظ ابن حجر أنه ضبطه في كتابه التقريب «بالقاف»، وأعاد ذلك (ص٤٨٩)، وهي كذلك بالقاف على وفق ما نسب الدكتور إلى الحافظ ابن حجر في مخطوطة ص (الورقة: ٣٨ب)، وفي مخطوطة ق (الورقة: ٤٧ب)، وفي مطبوعة عبد الوهاب عبد اللطيف (١/ ١٨٠ الترجمة ٣٩٧)، وفي مطبوعة مصطفى عبد القادر عطا (١/ ٢٢٠ الترجمة ١٣٦٢) وهذا الأخير يدعي أيضًا تحقيق مطبوعته على أصل ابن حجر، ولم يشر إلى أي خلاف بين أصله ومطبوعة عبد الوهاب عبد اللطيف، ومعلوم أن خط الحافظ ابن حجر عسر في القراءة جدًّا، فلعل الشيخ عوامة قرأها خطأً فتلقفها منه المحرران، وتابعاه على خطئه، ولست أريد هنا أن أبحث عن

الصواب في نسبته، هل هي الخندقي بالقاف أم الخندفي بالفاء؟ فقد بحثها بحثًا مفصلاً موفقًا المحرر الأول في تعليقاته على تهذيب الكمال (٦/ ٤٨٧ ــ ٤٨٩)، ولكنني أود التنبيه إلى مبلغ تناقضه، فَهُوَ يثبتها هنا بالفاء وينسب هناك إلى ابن حجر إثباتها بالقاف، وما أدري الآفة في هذا إلا العكوف التام على طبعة الشيخ عوامة وتقليدهما الأعمى لها، أما التحرير والضبط فلا علاقة له بما جاء هنا.

وانظر تعليق الشيخ عوامة على هذه الترجمة (ص ١٦٩ ـ الهامش)[1].

قال بشار: ليس الأمر كما ظننت أيها الحقود الحسود، فأنا حين كتبت هذا التعليق في «تهذيب الكمال» لم يكن تحت يدي سوى المطبوعات يومئذٍ من تقريب الحافظ ابن حجر وفيها التقييد بالقاف فنقلت ما وجدتُ، وأما حين كتبنا التحرير فقد كانت نسخة الحافظ ابن حجر تحت أيدينا نراجع عليها ونصوّب استنادًا إليها، فوجدناه يضبط هذه النسبة بالفاء ضبط الحروف، وإن كتب ذلك في حاشية الصفحة (٥٦) من نسخته بعد أن وضع إشارة بعد (الخندفي).

والظاهر أن الحافظ ابن حجر كتبها بالقاف أولاً ثم رجع عن ذلك وكتبها بالفاء، ودليل ذلك وجود دائرة في آخر الكلمة، ذلك أنّه طَمَسَ حرف (ف) بأن دَوَّرَهُ وكتب بعده (صح) ووضع بينه وبين حرف الألف الذي يسبقه: الهمزة مكسورة (ءِ)، كما تظهر بالصورة واضحة، ثم طَمَس نقطتي القاف فجعلهما نقطة واحدة، فظهرت كبيرة، وإنما فعل ذلك لما تحصَّل عنده من أن نسبة (الخِنْدِفي) بالفاء هي الأصح، وهو صنيعه في كتابه «تبصير المنتبه بتحرير المشتبه».



[1] كشف ٣٥٤ ـ ٣٥٥.

واستنادًا إلى هذا فإن النّساخ الذين ظهرت عندهم بالقاف إما أن يكون بعضهم قد نسخ قبل هذا الإصلاح والتغيير، وإما أن يكون قد أخطأ القراءة، ومثل هذه الدقائق لا يدركها مثل هذا الجاهل المتعالم الذي لم يعجم المخطوطات ولم تكن له دُربة كافية بأساليب الكتاب والنساخ وتزبب قبل أن يتحصرم، وطفر المراحل، وتَشَبَّع بما لم يُعط، فإثبات ما يصلحه المؤلف هو الصواب الذي ليس فيه ارتياب.

وكنت قد تعجبت من ضبط الحافظ ابن حجر لهذه النسبة بالقاف عندما حققت هذا الجزء من تهذيب الكمال قبل ربع قرن تقريبًا وحين وقفت على ضبط الحافظ ابن حجر في «التبصير» وعدم اعتراضه على الحافظ الذهبي ضبطه بالفاء وقلت يومها: «وهذا يناقض ضبط ابن حجر في التقريب ـ بالقاف ـ إذ لو كان يعتقد ذلك لذكره في التبصير» (تهذيب الكمال ٦/ ٤٨٩).

وكان الإمام العلامة عبد الرحمن المعلمي اليماني شيخ المحققين وأستاذ المدققين يرحمه الله قد رجح «الخَنْدَقي»، وهي نسبة إلى الخندق موضع بجرجان ومحلة كبيرة بها، متابعة منه لصنيع أبي سَعْد السمعاني في الأنساب، وكذا فعل في تعليقه على إكمال ابن ماكولا (٣/ ٣٠٥) حين قال: «أما حسين بن ميمون فقد تقدم عن ابن الفرضي وابن السمعاني أنّه الخندقي ـ بفتح أوله وبالقاف وهذا أثبت، وأما الثاني فلا أدري، وفي «التوضيح» و«التبصير» حكاية ما في «المشتبه» (يعني بالفاء) ولم ينبها على خلاف، وكذلك ذكر صاحب «القبس» حسينَ بنَ ميمون، وكأنه أخذه من الذهبي أو من شيخه أبي العلاء الفرضي، وترجمة حسين بن ميمون في تاريخ البخاري وفيه ـ في أصح الأصلين ـ الخندقي بالقاف، وفي الآخر: الجندقي بالقاف أيضًا لكن أوله بجيم بدل الخاء، وبهامشه: الخِنْدِقي، وفي كتاب ابن أبي حاتم وفيه «الخَنْدَقي» بالقاف، وهو مطبوع عن أصلين، والله الموفق».

هذا هو كلام العلامة المعلمي طيّب الله ثراه، ومنه تعلمنا، ولكنني خالفته ورددت قوله بأدب واحترام وتوقير ومن غير تقريع أو تقبيح، فقلت:

قال أفقر العباد أبو محمد بشار بن عواد محقق هذا الكتاب: الأثبت عندي أنه: «الخِنْدِفي» ـ بكسر الخاء المعجمة وبالفاء ـ وهو منسوب إلى خِنْدِف، عشيرة، نسبت إلى خندف لقب ليلى بنت حلوان بن عمران بن الحاف بن قضاعة امرأة إلياس بن مضر على ما يذكر النسّابون، وأدلتي على ذلك:

أ. قيّد ابن المهندس النسبة كذلك، وجَوَّد تقييدها، سواء تلك التي ذكرها المزي أو التي نقلها المزي من تاريخ البخاري، فكسر الخاء المعجمة وسكّنَ النون ووضع نقطة الفاء بكل وضوح، وهو صنيع أصحاب النسخ الأخرى، فهذا من غير شك هو تقييد المؤلف المزي.

ب. أن أبا سعد السمعاني إنما ذكر روايته على التمريض، فهو غير متأكد من نسبته فكأنه وجدها كذلك في بعض الكتب فوضعها في هذه النسبة.

ج. أن تقييد المزي لهذه النسبة بالفاء معزوةً إلى البخاري يشير من غير شك أنّه وجدها كذلك في نسخته من «تاريخ البخاري». ومن الجدير بالذكر أن العلامة مغلطاي لم يعترض عليه ـ وهو المولع بتاريخ البخاري ـ فلو كان وجد في نُسَخه من التاريخ المذكور خلافًا لذكر ذلك ولوجدناه يعيده ويبديه، وهي عادته، مما يدل على أنها «الخندفي» ـ بالفاء ـ في نُسَخ مغلطاي من تاريخ البخاري.

د. نقل العقيلي في كتاب «الضعفاء» قول البخاري عن طريق شيخه آدم بن موسى، قال: سمعت البخاري يقول... فذكره الخندفي ـ بالفاء ـ وهي نسخة متقنه مسموعة، وكذا صنيع ابن عدي في «الكامل». أما ما جاء بالقاف في بعض المطبوع من الكتب فلا يؤتمن من تصحيف.

هـ. الحسين بن ميمون كوفي فيستبعد أن يكون من خندق جرجان.

و. قَيّده الذهبي في المشتبه كما قيدناه ـ بالفاء ـ قال: «الخَنْدَقي: جماعة. وبفاء: حُسين ابن ميمون الخِنْدِفي من طبقة الأعمش، روى له أبو داود» وتابعه على ذلك ابن ناصر الدين في توضيحه لمشتبه الذهبي وابن حجر في التبصير ولم يعترضا عليه، بل لم يذكرا

أي خلاف في ذلك، وهذا يناقض ضبط ابن حجر في «التقريب» ـ بالقاف ـ إذ لو كان يعتقد ذلك لذكره في التبصير. فهذه الأدلة ـ والله أعلم ـ أقوى من أدلة العلامة اليماني، رحمة الله عليه.

فتأمل أخي القارئ هذا الكلام، ولم يكن كتاب العقيلي قد طبع، ولا كامل ابن عدي قد طبع، ولا توضيح ابن ناصر الدين قد طبع، كتبتُ هذا يوم كان هذا الجاهل ما زال يلعب مع الصبيان، فجاء اليوم يعلمنا هذه الصنعة؟ نسأل الله العافية.

وقال:

٢٥٥ـ (١٥٩١ تحرير) حَوْثَرَةُ، بفتح أوله وسكون الواو بعدها مثلثة مفتوحة، ابن محمد، أبو الأزهر البصري، الورَّاق: صدوق، من صغار العاشرة، مات سنة ست وخمسين. د.

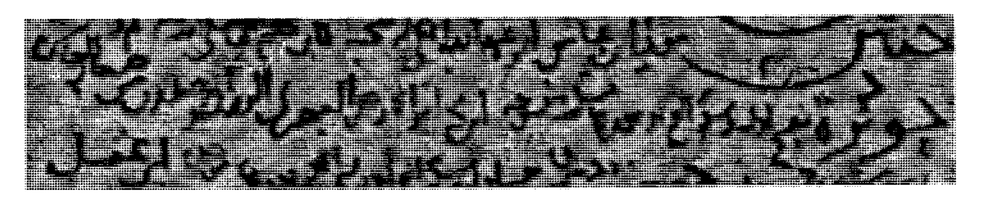
أقول: هكذا رقما له (د) وقالا في الحاشية: «**هكذا في الأصل: (د) فقط، والمعروف المؤكد أنَّ ابن ماجه هو الذي روى عنه، كما ذكر المزي وكما ذكر هو في «الفتح» (٩/ ٥٩١). ولكن أبا عليٍّ الجياني ذكر في شيوخ أبي داود (الورقة ٨٠) أن أبا داود روى عنه في كتاب بدء الوحي (خارج السنن)، فرقمه (دق).**

أقول: كلامهما خلاف الواقع ففي طبعات التقريب (ق) انظر على سبيل المثال طبعة عبد الوهاب عبد اللطيف (١/ ٢٠٧ الترجمة ٦٤٧)، وطبعة مصطفى عبد القادر (١/ ٢٥١ الترجمة ١٥٩٦) ولكنها هكذا في أصلهما (طبعة الشيخ عوامة ص١٨٤ الترجمة ١٥٩١)، وارجع إلى هامش تلك الصفحة فستجد نص هذا التعقب محررًا بقلم الشيخ محمد عوامة، واحكم أنت بما تشاء!![1]

قال بشار: بل هو الواقع، وما جاء في طبعة عبد الوهاب عبد اللطيف وطبعة مصطفى عبد القادر محرف وإن كان صوابًا، لأن ابن حجر كتب بخطه (د) ولم يكتب (ق)، فهل يجوز أن نكتبه ما لم يكتب، وهل هذا هو التحقيق يا من تدعي معرفة

(١) كشف ٣٦٤.

التحقيق؟ وإليك خط الحافظ ابن حجر في السطر الخامس قبل الأخير من صفحة (٦٥) من نسخته التي بخطّه ترد على تخرصك الذي لا ينتهي:



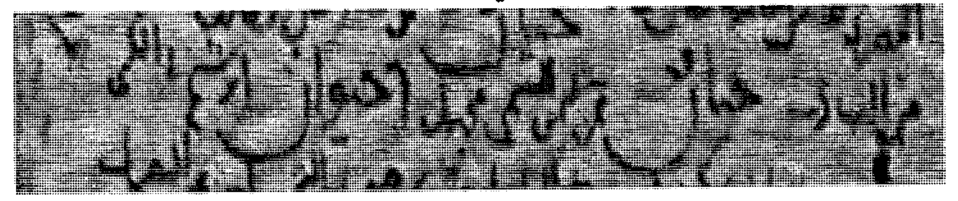
وقال:

٢٥٦ـ(١٥٩٩ تحرير) حيّان، عن سليمان التيمي: مجهول، من السابعة. فق.

أقول: قالا في الحاشية: «**في الأصل: (ق)، وصوابه (فق)، كما في التهذيبين**».

أقول: هذا خلاف الواقع ففي طبعات التقريب (فق) انظر على سبيل المثال طبعة عبد الوهاب عبد اللطيف (١/ ٢٠٨ الترجمة ٦٥٦)، وطبعة مصطفى عبد القادر (١/ ٢٥٢ الترجمة ١٦٠٤). إلا أنه فعلاً (ق) في أصلها ـ طبعة الشيخ عوامة ـ (ص ١٨٥ الترجمة ١٥٩٩)[1].

قال بشار: بل هو الواقع أيها المتعالم المجازف الكثير الأخطاء والدعاوى الفارغة، فهذا خط الحافظ ابن حجر يرحمه الله يرد عليك وعلى عبد الوهاب عبد اللطيف ومصطفى عبد القادر عطا وأي واحد يزعم هذا الزعم، وهو في السطر السادس من الصفحة ٦٦ من نسخته التي بخطه:



وقال:

٢٥٧ ـ(١٦١٨ تحرير) خالد بن أبي بكر بن عُبيد الله بن عبد الله بن عمر بن الخطاب العدويُّ، المدني: فيه لينٌ، من السابعة، مات سنة اثنتين وستين. ت.

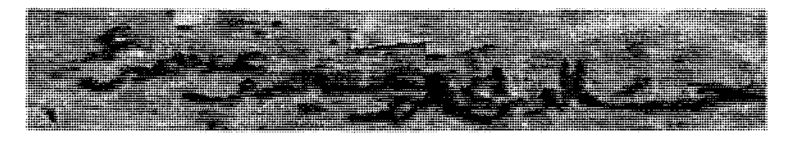
---

(١) كشف ٣٦٥.

أقول: قالا في الحاشية «في الأصل والمطبوع: (ر) خطأ، وحديثه عند الترمذي في صفة الجنة (٢٥٤٨)، ولم يخرج له البخاري في «القراءة خلف الإمام»».

أقول: جانبا الصواب بكلامهما هذا ففي طبعات التقريب (ت) انظر على سبيل المثال طبعة عبد الوهاب عبد اللطيف (١/ ٢١١ الترجمة ١٣)، وطبعة مصطفى عبد القادر (١/ ٢٥٥ الترجمة ١٦٢٣). وهكذا أقرّا بأنهما رجعا إلى الأصل والمطبوع، وصدقا في هذا، فطبعة الشيخ محمد عوامة أصل لهما وهي مطبوعة بالنسبة لنا، وانظرها (ص١٨٧ الترجمة ١٦١٨).

قال بشار: لم نجانب الصواب أيها الجاهل المجازف، ولكنك أنت الذي جانبت الصواب وهتكت أصول التحقيق وضربت بقواعده عرض الحائط بحقدك وتجنيك على من حاول أن يعلمك، فهذا هو خط الحافظ ابن حجر في السطر الثالث من الصفحة (٦٧) من نسخته يشهد ببطلان ما ذهبت إليه واعتمدت النسخ التي لم تضع رقومها استنادًا إلى ما كتب المؤلف، وإنما إستنادًا إلى ما وقع في بعض المؤلفات والنسخ المصححة، وهو خطأ بكل المقاييس إن لم يُشَر إلى ذلك ويَنَبَّه عليه.



وقال:

٢٥٨ ـ (١٦٢٠ تحرير) **خالدُ بن حُميد المَهْري، بفتح الميم وسكون الهاء، أبو حميد الإسكندراني: لا بأسَ به، من السابعة، مات سنة تسع وستين. بخ (فق).**

أقول: كتبا في الحاشية: «**أضفنا رقم ابن ماجه في التفسير من «التهذيبين» وقد أخلت بهما المطبوعة والمخطوطة**».

أقول: جانبا الصواب في هذا، فرقم (فق) ثابت في طبعات التقريب انظر على سبيل المثال طبعة عبد الوهاب عبد اللطيف (١/ ٢١٢ الترجمة ١٧)، وطبعة مصطفى عبد القادر (١/ ٢٥٦ الترجمة ١٦٢٥). وهذه كالتي قبلها[1].

---

(١) كشف ٣٦٦.

قال بشار: وهذه أخرى لم نجانب الصواب فيها، ومن كتب (فق) ممن نسخ الكتاب أو طبعه أمثال عبد الوهاب عبد اللطيف ومصطفى عبد القادر عطا وغيرهما فإنما كتب من كيسه مصححًا، وها هو خط الحافظ ابن حجر في السطر السادس من الصفحة (٦٧) يرد على تجنيك وعنادك الممقوتين، وكم نبهتك يا ماهر وعنفتك على تسرعك ومجازفتك، ولكنك من أسف لم ترعو، فتلق نتائج هذه المعائب، فضيحة وأي فضيحة:



وقال:

٢٥٩ ـ (١٦٢٨ تحرير) خالد بن دينار النِّيلي، بكسر النون بعدها تحتانية نسبة إلى النِّيل، بلد بين واسط والكوفة، أبو الوليد الشيباني صدوق، من الخامسة أيضًا. ق.

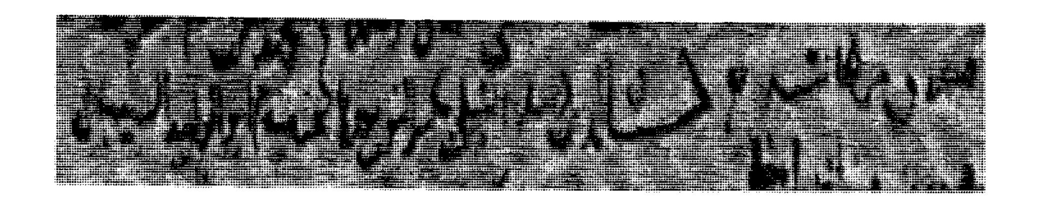
أقول: هكذا جعلا رقمه (ق) فقط. وقالا في الحاشية: «**لم يذكر ابن حجر هنا ولا في «تهذيبه» رقم البخاري في كتاب «أفعال العباد»، وروايته له فيه ثابتة من رواية يونس بن بكير، عنه، عن عمارة بن جوين أبي هارون العبدي، ونص عليها المزي، فرقمه الصحيح: (عخ ق)**».

أقول: لقد تعقبا على الحافظ في ثلاثة أسطر، والحافظ قد ذكر ذلك انظر على سبيل المثال طبعة عبد الوهاب عبد اللطيف (١/ ٢١٣ الترجمة ٢٧)، وطبعة مصطفى عبد القادر (١/ ٢٥٧ الترجمة ١٦٣٣). ولكنه جاء كما قالا في أصلهما طبعة الشيخ عوامة (ص ١٨٧ الترجمة ١٦٢٨)[1].

قال بشار: إنما نتعقب بعلم ومعرفة ومراجعة وتدقيق، لا نلقي الكلام جزافًا، ولا نكتب هُجرًا كما تفعل، فالحافظ يرحمه الله لم يفعل، وهذا خطه في السطر الرابع عشر من الصفحة (٦٧) التي بخطه يكذّبك ويرد فريتك، فهاكه يفضحك:

---

(١) كشف ٣٦٦.



قال:

٢٧٣ ـ (١٨٢٨ تحرير) دُكَين، مصغَّر، ابنُ سعد، أو سعيد، بزيادة ياء، وقيل: بالتصغير، المُـرِّي، وقيل: الخثعمي: الصحابي، نزل الكوفة. د.

أقول: كتبا بالحاشية على لفظة «المُـرِّي»: «هكذا بخط المؤلف، وهو وهم صوابه: «المزني» كما في التهذيبين ومصادر ترجمته».

أقول: هذا خلاف الواقع فإن ابن حجر كتب: «المزني»، كما في طبعات التقريب انظر على سبيل المثال طبعة عبد الوهاب عبد اللطيف (١/ ٢٣٦ الترجمة ٥٨) وطبعة مصطفى عبد القادر (١/ ٢٨٤ الترجمة ١٨٣٣)[1].

قال بشار: بل كتب «المُرّي»، وما جاء في طبعة عبد الوهاب عبد اللطيف وطبعة مصطفى عبد القادر محرف وإن كان صوابًا، لأن هذا ليس من صنيع الحافظ ابن حجر، وهذا خطه في السطر الأخير من الصفحة (٧٥) من نسخته التي بخطه يثبت أنه كتب «المري» وليس «المزني».



ولعل بعض من لا علم له بالمخطوطات من أمثالك يقول: إن «المري» و«المزني» تتشابه رسوم حروفها، والحافظ يرحمه الله قليلاً ما يستعمل النقط، فيكون قد كتب «المزني»وقرأتماها «المري»؛ فأقول: وضع الحافظ يرحمه الله شدّة فوق حرف

(١) كشف ٣٧٩.

الراء، وهذا لا يكون إلا في رسم «المري»، ولكنه الوهم، وكل إنسان معرض للخطأ، فكان ماذا؟

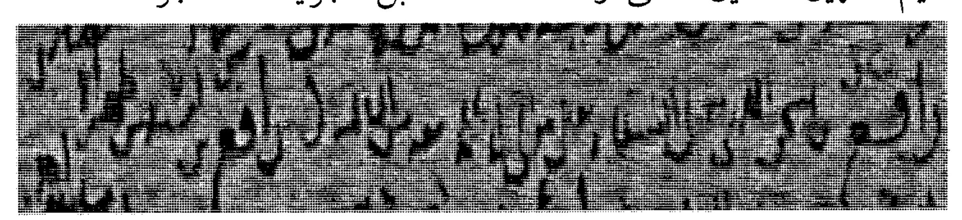
وقال:

٢٧٤ ـ(١٨٥٩ تحرير) رافع بن إسحاق المدني، مولى الشّفَاء، ويقال: مولى أبي طلحة: ثقة، من الثالثة. ت ق.

أقول: رقماه: (ت ق) وقالا في الحاشية: «**هكذا في الأصل (ت ق) وهو خطأ صوابه (ت س) كما عند المزي، وحديثه في «سنن النسائي» (١/ ٢٠) ولم يرو له ابن ماجه أصلاً، ولا ذكره الذهبي في المجرد**».

أقول: قد تقولا على الحافظ فإن الحافظ رقم له: (ت س) انظر على سبيل المثال طبعة عبد الوهاب عبد اللطيف (١/ ٢٤٠ الترجمة ٨)، وطبعة مصطفى عبد القادر عطا (١/ ٢٩٠ الترجمة ١٨٦٤)(١).

قال بشار: لم نتقوّل على الحافظ، ولسنا من أمثالك ممن يتقولون على الناس بلسان بذيء لا أدري من أين اكتسبته، فالحافظ كتب بخطه (ت ق)، وخطه في السطر التاسع من الصفحة (٧٧) من نسخته التي كتبها بخطه وبقي يراجعها إلى سنة (٨٥٠هـ)، وأما ما جاء في طبعة عبد الوهاب عبد اللطيف وطبعة مصطفى عبد القادر عطا وأي طبعة أخرى فهو محرف وإن كان صحيحًا، لأن التحقيق يهدف إلى إخراج النص كما كتبه مؤلفه سواء أكان الذي كتبه صوابًا أم خطأً، فإذا استطاع المحقق أن يبين خطأ المؤلف فتلك نعمة ينعم الله بها على من يشاء من عباده، وإن لم يفعل فهو غير ملوم إلا فيما يتعلق بكتاب الله العزيز فيتعين إصلاحه إن لم يكن له وجه في قراءة من القراءات المعروفة غير الشاذة، أما اللجاجة والإصرار على الخطأ ونحوهما فهو من شيم التافهين المتعالين الهلكى، وهذا خط الحافظ ابن حجر يلقمك حجرًا:



وقال:

٢٧٦ ـ (١٩٧٣/ تحرير) رياح بن عَبيدة، بفتح أوله، السُّلمي.

أقول: رقما: (د ت س) وقالا في الحاشية «سقط رقم ابن ماجه من الأصل، فالحديث الواحد الذي رواه أبو داود والترمذي والنسائي في «عمل اليوم والليلة» رواه ابن ماجه أيضًا (٣٢٨٣)، فالصواب رقمه (د ت سي ق) كما في «تهذيب الكمال»، أو (٤) على طريقة المصنف في اعتبار «عمل اليوم والليلة» من السنن الكبرى».

أقول: هذا كلام مُعترض عليه فلم يسقط رقم ابن ماجه انظر على سبيل المثال مطبوعة عبد الوهاب عبد اللطيف من التقريب (١/ ٢٥٥ الترجمة ١٢٧) فالرقوم فيها هكذا (د ت ق س)، وفي مطبوعة مصطفى عبد القادر (١/ ٣٠٦ الترجمة ١٩٧٩): (د ت ق سي)[1].

قال بشار: بل سقط أيها المتعالم الذي لا تدري ماذا يخط قلمك، لأن الحافظ ابن حجر لو كان أراد أن يكتب إخراج ابن ماجة له لكتب رقم الأربعة (٤)، وإلا فمن العبث أن يكتب كما جاء في طبعة عبد الوهاب عبد اللطيف (د ت ق س)، وإلا نُسب إلى قلة المعرفة، وهو بلا ريب بريء من ذلك، وإنما الغفلة منك يا من كتبت مثل هذا الكلام ولم تدر ماذا كتبتَ، ومن ثم عُلِمَ أن ما في الطبعات المذكورة قد أضيف إليه رقم ابن ماجة، لكن الذي أضاف لم يتنبه إلى أنه بهذه الإضافة قد أكمل السنن الأربعة، فكان يتعين أن يغيّر الرقوم إلى (٤)، ففاته ذلك لقلة المعرفة والخبرة، وهذا خط الحافظ ابن حجر في السطر الثالث من صفحة (٨٢) من نسخته التي بخطه وليس فيه (ق)، تشهد على وهاء اعتراضك وتفاهته وسخافته:



(١) كشف ٣٨٢.

وقال:

٢٧٧ ـ (١٩٩٧ تحرير) الزُّبير بن عبد الله بن أبي خالد الأموي مولاهم يقال له: ابن رُهْمَة: مقبول، من السابعة. قد.

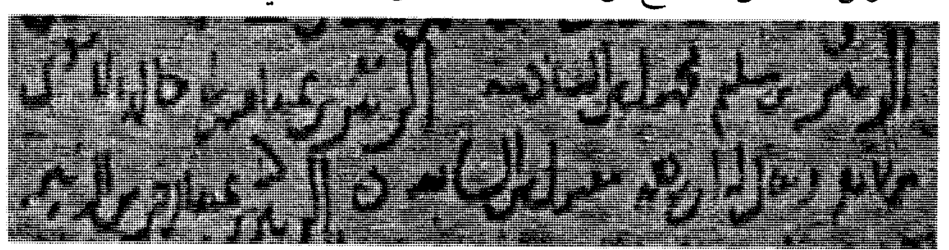
أقول: همَّشا على (رهمة) وقالا في الحاشية: «هكذا في الأصل وصوابه: رهيمة، كما في «التهذيبين» وغيرهما، وهي أمه، وكانت خادم عثمان بن عفان ﷺ».

أقول: قد جاء على الصواب: «رهيمة» كما في مطبوعة عبد الوهاب عبد اللطيف (١/ ٢٥٨ الترجمة ٢٢).

وكذلك همشا على الرقم (قد) وقالا في الحاشية: «في المطبوع: (مد) وهو رقم أبي داود في «المراسيل»، وليس بشيء، فإنما روى له أبو داود في «القدر»، وهو كذلك في نسخة الميرغني».

أقول: في مطبوعة عبد الوهاب عبد اللطيف (١/ ٢٥٨ الترجمة ٢٢) جاء على الصواب: (قد)[1].

قال بشار: قل ما تشاء فإن قيلك فاسد لا يسوى سماعه أو قراءته يدل على قلة معرفتك ومجازفتك واعتمادك على طبعات قد غُيّرت على غير ما كتب الحافظ ابن حجر بخطه، فأُصلح فيها ما أخطأ فيه الحافظ ابن حجر، فالحافظ ابن حجر كتب (مد)، وأصلحنا ما كتب مع إشارتنا إليه، ولو كنّا كتبنا (مد) لكان أحسن بعد التعليق عليه، فتعدل عبارتنا إلى: في الأصل (مد) .... الخ، وهو من سبق القلم. أما رهيمة فكتبها الحافظ بخطه (رهمه) وخطه واضح من غير لبس لا أثر فيه لحرف الياء آخر الحروف ولا رسمه، فما جاء في مطبوعاتك التي تستدل بها علينا خطأٌ وإن كان صحيحًا، فالحافظ ابن حجر لم يكتب كما كتبوا ولم يرقم كما رقموا، وإليك خطه في السطرين السادس والسابع من الصفحة (٨٣) من نسخته التي بخطه:



وقال:

٢٧٨ ـ (٢٠٥٩ تحرير) زياد، ويقال: زيد أو يزيد بن جارية.

أقول: رقماه (د) وقالا في الحاشية: «هكذا اقتصر على رقم أبي داود وصوابه كما في «التهذيبين»: (د ق) وحديثه عند ابن ماجه (٢٨٥١) وسماه فيه زيدًا».

أقول: لم يقتصر على رقم أبي داود، بل ذكر الرقمين معًا، انظر على سبيل المثال طبعة عبد الوهاب عبد اللطيف (١/ ٢٦٦ الترجمة ٩١) ففيه: (د ق)[١].

قال بشار: بل اقتصر عليه أيها المتعالم، فهذا خطه في السطر الخامس من الصفحة (٨٦) يشهد بذلك ويدحض افتراءك وركوبك سنن الضلالة والردى بتحكيم طبعة تافهة هي طبعة عبد الوهاب عبد اللطيف تفضّلها على خط الحافظ ابن حجر وتتهم أهل العلم بما ليس فيهم وتنسب إليهم أشياءَ هم منها برآء فالله حسيبك.



وقال:

٢٨٠ ـ (٢١٣٦ تحرير) زيد بن رباح المدني: ثقة، من السادسة. خ ت ق.

أقول: هكذا جعلا رقومه وقالا في الحاشية: «رقم النسائي في «حديث مالك» (كن) أخل به الأصل، فصواب الرقوم (خ ت كن ق) كما عند المزي».

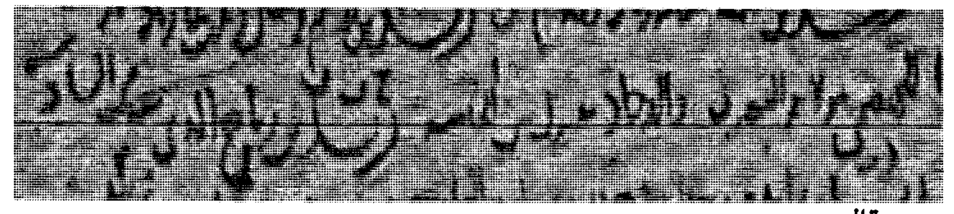
أقول: بل ما ذكره الحافظ على الصواب، وقد تحرف الرقم على المحررين فقد جاءت رقومه في طبعة عبد الوهاب عبد اللطيف (١/ ٢٧٤ الترجمة ١٨١) هكذا «خ ت كن ق»، فأين ما تقولا؟![٢].

---

(١) كشف ٣٨٢.

(٢) كشف ٣٨٤.

قال بشار: لم نتقول، بل قلنا الحق الذي استقامت دعائمه بوقوفنا على نسخة الحافظ ابن حجر، وبه اعتدل عملُنا واستوسق، لا بنسخةِ عبد الوهاب عبد اللطيف السقيمة التي أورثتك كل هذا التوبيخ والتعنيف، والتقريع والتبكيت، ويا ليتك سكت، أو فحصتَ قبل أن تتكلّم، ونقَّرت قبل أن تقدم على مثل هذا المقال، فهذا خط الحافظ ابن حجر يرحمه الله في السطر السادس من الصفحة (٨٩) دليل لامع وشاهد ساطع وبرهان لائح يبين أن الرقم لم يتحرف علينا، وأن قيلنا كان صوابا، فالحمد لله على نعمه ومننه وآلائه.



وقال:

٢٨١ ـ (٢٢٠٧ تحرير) سَبْرَةُ، بفتح أوله وسكون الموحدة، ابن عبد العزيز بن الربيع بن سَبْرَة الجُهَني، ليس به بأسٌ، من الثامنة. (د).

أقول: جعلا رقمه هكذا (د) بين هلالين وقالا في الحاشية: «**سبق قلم المؤلف فكتب (ت) وليس بشيء، فقد روى له أبو داود حديثًا واحدًا في إقطاع الأرضين (٣٠٦٨)، وأثبتنا ما في «التهذيبين»**».

أقول: بل هذا من سبق قلمهما، وقلة بحثهما، فالحافظ لم يكتب: (ت) بل كتب (د) (انظر على سبيل المثال طبعة عبد الوهاب عبد اللطيف ١/ ٢٨٣ الترجمة ٥١، وطبعة مصطفى عبد القادر عطا ١/ ٣٣٩ الترجمة ٢٢١٣، ومخطوطة ق الورقة ٧٦ب).

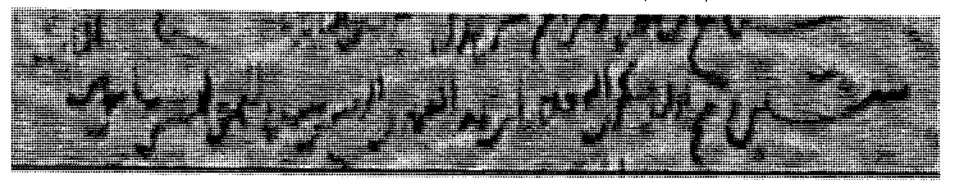
وإنما وقع المحرران بما وقعا به؛ لأن ذلك جاء خطأً في أصلهم الوحيد طبعة الشيخ محمد عوامة (ص٢٢٩ الترجمة ٢٢٠٧)[1].

---

(١) كشف ٣٨٤.

قال بشار: هكذا جار علينا بحكمه مع أنَّ قوله خَطَل ورأيه زَلَل حينما اتهمنا بقلة البحث والفحص، فمادَ عن الحق وزاغ قلبه عنه، فأفصح عما فيه من الحقد، ونشر عن طويته، وأذاع ما في صدره من الغل فقال هذه القالة البأساء.

وخط الحافظ ابن حجر في السطر الحادي عشر من الصفحة (٩٢) من نسخته التي بخطه تكذّبه وتبين أن دعوانا موافقة، ومقالتنا صادقة، وهو شاهد ساطع ودليل لامع وبرهان ناصع على أن ما جاء في الطبعات السقيمة والنسخ المعتمدة عنده شبه الريح قد أصلحت الخطأ بغير إشارة، وهذا خط الحافظ وليس فيه غير حرف (ت) قد كشف الشبه وأزال العمه، فانظره بعينيك أيها المتعالم واتهم نفسك بقلة البحث والفحص، عسى أن تتعلم وتفهم.



قال:

٢٨٢ ـ (٢٢١٧ تحرير) سُرَّق، بالضم وتشديد الراء، ابن أسد الجُهَني وقيل غير ذلك في نَسَبِه: صحابيٌّ، سكن مصرَ ثم الإسكندرية. ق.

أقول: في البحث إدراك لكل خافية، وإنَّ مع المستعجِل الزللُ، فادِّعاء المحررين تحقيق النص على أصل بخط ابن حجر وأصل بخط الميرغني، وما ادعياه من مقابلة نصهما على نسخ مطبوعة وبيان الفوارق، لم يكن غير وعود كنا نرجو أن تتحقق، ولكن ما كل ما يتمنى المرء يُدركه، فهذه الترجمة واحدة من مئات التراجم تكشف عدم وجود ذلك الأصل، وانعدام تلك المقابلة، فهذه الترجمة سقطت منها جملة كاملة وهي «وصوب العسكري تخفيفها» بعد «وتشديد الراء» وسبب سقوطها عندهما، سقوطها من أصلهما الوحيد ألا وهو طبعة الشيخ محمد عوامة (ص ٢١٩ الترجمة ٢٢١٧) وهذه الجملة ثابتة في مخطوطة الأوقاف (الورقة: ٧٧أ)، ومخطوطة ص (الورقة: ٦١أ) وكذلك هي ثابتة في طبعات التقريب، كطبعة عبد الوهاب عبد

اللطيف (١/ ٢٨٥ الترجمة ٦١)، وطبعة مصطفى عبد القادر عطا (١/ ٣٤١ الترجمة ٢٢٢٣)، وانظر (الإصابة ٢/ ٢٠، وتبصير المتنبه ٢/ ٧٧٨)، فهل هذا هو التحرير؟ نسأل الله الستر والعافية وحسن الخاتمة[1].

قال بشار: نعم أيها النحرير هذا هو التحرير، وكما قررت فإن في البحث إدراكًا لكل خافية، وإن مع المستعجل الزلل»، فإننا لم نَعِد ببيان الفوارق بين النسخ المطبوعة، وما فائدة هذه النسخ بوجود نسخة المؤلف التي كتبها بخطه وظل يتعاهدها أكثر من عشرين عامًا، وإلى قريب وفاته؟ ولكنك تكتب لتبين للناس قلة معرفتك بهذا الشأن، فإن من مبادئ علم تحقيق النصوص التي يعلِّمُها المختصون طلابَهم أنَّ المحقق إذا تحصَّلت عنده نسخة بخط المؤلف وعَلِمَ أن هذا هو النص الذي ارتضاه ولم يكتب غيره طرح كل نسخة، لأن أي نسخة مهما علا قدرها إنما هي متنسخة من هذا الأصل، أو عن نسخة نُسخت من هذا الأصل، ومجمل كلامك يدل على جهلك بهذه الحقيقة، فلماذا تطلب منا المقابلة عند وضوح الخط، ولماذا نبين الفوارق بين المطبوعات والمخطوطات والأصل بين أيدينا؟

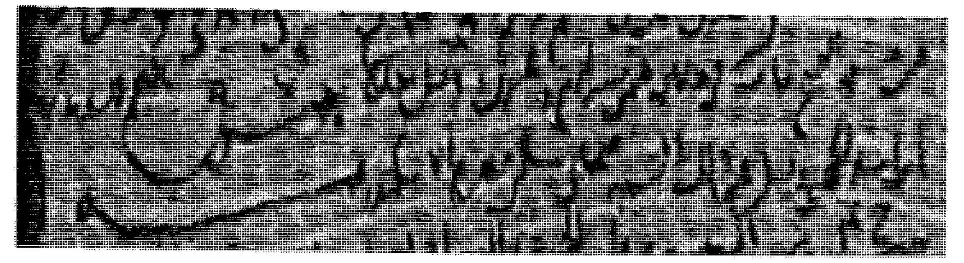
على أنني عرفتك لا تلتفت إلى موعظة، ولا تستمع إلى نصيحة، وكم نصحتك بالتَّروي والتأني والتأتي، ولكنك انهمكت في غوايتك، وأقمت على ضلالتك، و ثبت على جهالتك، فأبنت عن سقوطِ نفسٍ وانحطاطِ خطرٍ ودنو همةٍ، فرحتَ تشتمُ شيوخك الذين عَلَّموك وترميهم بكل قبيح وتخترع لهم الأمثال وتنظم فيهم الأشعار، فبئس ما صنعت، وساء ما قلت، وهو أمر أبان عن شدة الطيش وقلة العقل، نسأل الله السَّداد.

والجملة التي ذكرتها وهي «وصَوّب العسكري تخفيفها» لم يقل بها المؤلف ولم يكتبها البتة في هذا الكتاب، وهذه ترجمة الرجل في السطرين الثالث والعشرين والرابع والعشرين، من الصفحة (٩٢) من نسخته التي كتبها بخطه تكذّبك وتفضح أمرك

---

(١) كشف ٣٨٥.

وتبين فساد منهجك الذي تُحاكِم فيه الحافظ ابن حجر بمخطوطات تافهة وطبعات سقيمة تدرج في النص ما ليس منه، تحسينًا له في ظن الفاعل، وهو في حقيقة الأمر يسيء إليه حين يزيد عليه ما ليس منه، فيغترُّ بذلك بعض أهل الجهالة والغباء من أمثال هذا الكاشف في زعمه عن الأوهام، وهو الذي لم يصب في شيء منها إلا بعض ما كُنّا دوناه على نسختنا فسرقه، واستدل به علينا، والحساب عند صاحب الحساب، والله المستعان.



وقال:

٢٨٥ ـ (٢٢٣٨ تحرير) سَعْد بن سِنان، ويقال: سِنانُ بن سعد الكِنْدي المصري، وصَوَّب الثاني البخاريُّ وابنُ يونس: صدوق له أفراد من الخامسة. د ت ق.

أقول: هكذا تحرفت الرقوم عندهما؛ بسبب تقليدهما التام لطبعة الشيخ محمد عوامة، وَهُوَ خطأ محض، صوابه: (بخ د ت ق) كما في طبعة عبد الوهاب عبد اللطيف (١/ ٢٨٧ الترجمة ٨٥)، وطبعة مصطفى عبد القادر عطا (١/ ٣٤٤ الترجمة ٢٢٤٥)، وكما في «الخلاصة» للخزرجي (ص١٣٤) وقد صرح به المزي في آخر الترجمة فقال: «روى له البخاري في «الأدب» وأبو داود، والترمذي وابن ماجه». (تهذيب الكمال ٣/ ١٢٠ الترجمة ٣١٩٣ ط٩٨)»[1].

قال بشار: بل تحرفت الرقوم في طبعاتك الفاسدة التي أصلحت ما كتب الحافظ ابن حجر بناءً على ما جاء عند المزي في تهذيب الكمال، وهو خطأ محض فيما يتصل بالتقريب، لأن الحافظ ابن حجر لم يكتب رقم البخاري في الأدب المفرد

---

(١) كشف ٣٨٦.

واكتفى بالرقوم الثلاثة، وهذا خطهة في السطر الحادي والعشرين من الصفحة (٩٣) من نسخته التي بخطه، وهي الأصل المعتمد، وعُلِمَ عندئذٍ أن ما جاء في طبعة عبد الوهاب ومصطفى قد زيد فيه رقم البخاري في الأدب لا أدري من كيس مَن؟ أما ما جاء في الخلاصة فلا علاقة له بالحافظ ابن حجر لأن الخلاصة هي لتذهيب التهذيب للذهبي، وأما ما جاء عند المزي فأولى الناس به محققه، ولكن الواجب إثبات ما اختاره الحافظ سواء أخطأ فيه أم أصاب.



وقال:

٢٨٩ ـ (٢٣٧٠ تحرير) سعيد بن عمرو بن سعيد بن العاص الأُموي المدني، ثم الدمشقي، ثم الكوفي: ثقة، من صغار الثالثة، مات بعد العشرين ومئة. خ م د س ق.

أقول: هكذا أثبتا النص من غير تعليق ولا تدقيق، وهما إذ جعلاه هكذا بسبب كونهما إمَّعة لمحمد عوامة في النص، فغير عوامة أثبت النص هكذا: «سعيد بن عمرو ابن سعيد بن أبي العاص الأموي... »، وهو هكذا في طبعة عبد الوهاب عبد اللطيف (١/ ٣٠٢ الترجمة ٢٣١)، وطبعة مصطفى عبد القادر عطا (١/ ٣٦١ الترجمة ٢٣٧٧)، ومخطوطة ص (الورقة: ٦٥ ب) لكن ما عند المزي في تهذيب الكمال وابن حجر في تهذيب التهذيب يخالف ذلك، ومن شرط المحررين تتبع مثل هذه الأخطاء، فهما اللذان ألزما بها أنفسهما[1].

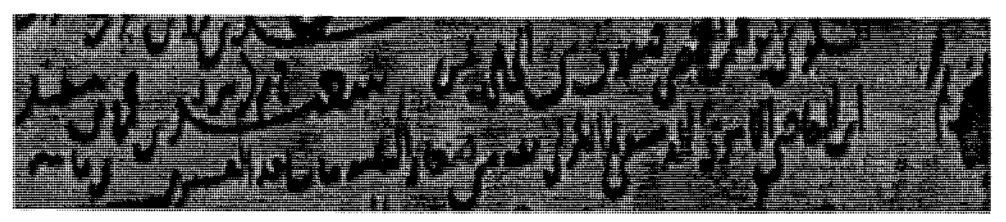
قال بشار: أين ألزمنا أنفسنا بمتابعة الأخطاء في طبعة عبد الوهاب عبد اللطيف وطبعة مصطفى عبد القادر عطا، ومخطوطة ص أو س أو ق؟ فهذا من الكذب

---

(١) كشف ٣٨٩ ـ ٣٩٠.

الصُّراح علينا ونحن ما زلنا بحمد الله ومَنّه في الأحياء، ولكـن هـذا لا يُـستكثر عـلى الآثم الحانث الذي لا يرقُب في شيخه إلاًّ ولا ذمة، فينظم في هجوه الأشـعار بعـد أن كالَ له المدائح يوم كانت عنده إليه حاجة فوصفه «بشيخنا العلامة» و «محقـق العـصر وعالمه في الحديث»[1]، فكان كاذبًا في أحد الموضعين.

وتأمل ما يطالبنا به، أن نتتبع أخطاء الطبعات والنسخ وبين أيدينا النـسخة التـي بخط المؤلف؟ أليس هذا من شدة عاديته، وفـائض شره، وكثـرة بغيـه، وأن مـا كتبـه وخطه قلمه لم يرد به وجه الله، كـما زعـم، ولكنَّهـا المـضرة والمعـرّة والحقـد والحـسد والفساد، والله لا يحب المفسدين؟!



وقال:

٢٩٤ ـ (٢٤٤٢ تحرير) سفيان بن زياد بن آدم العُقَيلي، بضم العـين أبـو سـعيد البصري، أو البَلَدي، المؤدب: صدوق، من الحادية عشرة. ق.

علقا في الحاشية فقالا: **«شطح قلم المؤلف فكتب: (سعد) وليس بشيء، وكتبه الميرغني في نسختة كما كتبناه وصحح عليه».**

أقول: لا أدري ما صحة قولهما فقد جاء على الصواب: (سعيد) في مخطوطة ص (الورقة: ٦٧ب)، وفي مخطوطة ق(الورقة ٨٥أ)، وفي طبعة عبد الوهاب عبد اللطيف (١/ ٢١١ الترجمة ٣٠٩)، وطبعة مصطفى عبد القادر (١/ ٣٧٠ الترجمة ٢٤٤٩).

قال بشار: هكذا يشكك هذا المتعالم في كل ما نقوله اعتمادًا على طبعـات فاسـدة ومخطوطات متأخرة، قد أصلح بعض الناس ما وقع فيه الحافظ ابن حجر مـن خطـأ،

(١) تنظـر مقدمتـه لكتـاب الـشمائل، ص١٦، وتعليقـه عـلى الكتـاب، ص ٤٧، ٦٢، ٦٣، ٨٦....الخ.

فأرادوا الصواب، وكان يمكنهم التصويب مع الإشارة إليه، فلا يُساءلون عندئذ عما يفعلون، ولكن عدم إشارتهم إلى ما في الأصل جعل أمثال ماهر من أهل الجهالة واللجاجة وقلة المعرفة بالتحقيق والتدقيق يظنون الخطأ صوابًا والصواب خطأً.

ألم يكن بإمكانك وأنت تتصدى لنقد هذا الكتاب أن تحصل في الأقل على النسخ التي اعتمدوها ـ أو زعموا أنهم اعتمدوها ـ لتتبين صحة قولهم من فساده، والنسخة متوفرة في القاهرة، ومعهد المخطوطات، ودار النشر التي نشرت لك هذه الضُّحكة التي وسمتها «كشف الإيهام» لها أعمال ومكاتب في القاهرة وفيها هذه النسخة الخطية، أم هو تكثير الفساد وظهور العناد والإفصاح عما في القلب من الضغينة، والإعراب عما في الضمير من الحقد والحسد، والإعلان عن ما تكنه من الأذى، وتبيان ما تجنُّه من الحقد لأسباب تعرفها وأعرفها دعنا من كشف حقيقتها والإسفار عن جليتها، فإنها لا تليق.

وهذا خط الحافظ ابن حجر في السطر قبل الأخير من الصفحة (١٠١) من نسخته التي كتبها بخطه وارتضاها لآخر عمره وفيها «أبو سعد» واضحة لكل ذي بصر وبصيرة، فادْرِ صحة قولنا، وتأمل ما جَرّ إليه تعجلك وتسرعك وعنادك وقلة معرفتك وتشبثك بغير الحق لتثبت خطأنا، أو سهونا، لتقيم علينا الدنيا ولا تُقعدها.



وقال:

٢٩٦ ـ (٢٤٩٠ تحرير) سَلَمة بن رجاء التَّـيْمي، أبو عبد الرحمن الكوفي: صدوق يُغْرِب، من الثامنة. خ ت ق.

علقا في الحاشية على (التَّـيْمي) بقولهما: «هكذا في الأصل: (التيمي)، وهو خطأ صوابه (التميمي) كما في «تهذيب الكمال» وغيره». انتهى.

ثم رد علينا بقوله: «ادعيا أن في أصل ابن حجر (التيمي)، وقد جاءت النسبة على الصواب في طبعة عبد الوهاب عبد اللطيف (١/ ٣١٦ الترجمة ٣٦١) وطبعة مصطفى عبد القادر (١/ ٣٧٦ الترجمة ٢٤٩٧): (التميمي) وعليه فإنهما قد حرَّفا النص إذ أثبتا في الصلب (التيمي) وهو لا يصح»[1].

قال بشار: هكذا يتهمنا هذا الجاهل المتعالم بتحريف النص، وهكذا تراه يلغو ويهذي ويَهْرِف فيكثر من الكلام الذي لا معنى له، لأنه لا أصل له ولا معنى في الحقيقة، فلو سكتَ وصمتَ وما نَبَس ولا كتب لكان خيرًا له في دينه ودنياه، فاتهاماته وشتائمه في شيخه ورميه بكل قبيح، مرة بتعمد التحريف، وأخرى بسرقة النصوص، وثالثة بقلة الأمانة، ورابعة بالكذب في اعتماد النسخ ونحوها تجعل الأسف أليفي والأسى سميري على تلك الأيام والليالي الطوال التي صرفتها في تدريبه وتعليمه، واستضافته في بيتي يوم كانت بنا جميعًا خصاصة بسبب الحصار الجائر الذي أهلك الحرث والنسل، حتى كان رفاقه في الطلب يَعجَبون من كثرة حنوي عليه ومساعدته ما استطت إلى ذلك سبيلاً، ثم أعود فأقول: حسبي الله ونعم الوكيل.

وأما «التيمي» فواجب علينا إثباته والتنويه بأن الحافظ ابن حجر قد أخطأ في هذه النسبة، لأنها هكذا بخطه واضحة وضوح الشمس في رائعة النهار، في السطر الرابع من الصفحة (١٠٤) من نسخته التي بخطه، وهي تظهر من غير ريب أن الذي حَرّف نص الحافظ ابن حجر هو من غيّره إلى «التميمي» من غير إشارة أو تنبيه، كما فعل عبد الوهاب عبد اللطيف ومصطفى عبد القادر أو غيرهما، فهذا وإن كان صحيحًا كما بينا في تعليقنا، فإنه خطأ من جهة تقريب الحافظ ابن حجر، فتعلّم أيها المدعي الكشف عن الأوهام، أنك توهمت في كل انتقاد انتقدته علينا من هذا النوع، واترك الكتابة المتعجلة، واطلب العلم بحق، فإن الطريق طويل والعمر قصير مهما

---

(١) كشف ٣٩٤ـ٣٩٥.

طال، وقد قال بعض العلماء: كل شيء يشارك فيه إلا حديث رسول الله ﷺ فإنه يستغرق العمر، هذا أو معناه ولا يحضرني الآن مصدره.



وقال:

٣٠٦ ـ (٢٦٠٠ تحرير) سليمان بن قَرْم، بفتح القاف وسكون الراء ابن معاذ، أبو داود البصري، النحوي، ومنهم من ينسبه إلى جده: سيئ الحفظ يتشيع، من السابعة. خت م د ت س.

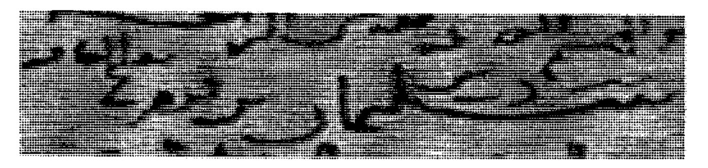
قالا في الحاشية: «أضفنا رقم مسلم من نسخة الميرغني و «تهذيب الكمال»، وقد روى له مسلم حديثًا في المتابعات، حديث: «المرء مع من أحب»، آخر كتاب البر والصلة (٢٦٤٠)، وهو ليس في أصل المصنف الخطي».

أقول: لا داعي لهذا التطويل، ورقم مسلم ثابت في طبعة عبد الوهاب عبد اللطيف (١/ ٣٢٩ الترجمة ٤٨٠)، وطبعة مصطفى عبد القادر (١/ ٣٩٠ الترجمة ٢٦٠٨). وراجع ما علّقه الشيخ محمد عوامة في طبعته للتقريب (ص ٢٥٣ الترجمة ٢٦٠٠) ستجد هذا الاستدراك عينه، فتفطن[1].

قال بشار: هذا ليس من التطويل، بل من العلم المتأتي عن التدقيق، ووجود رقم مسلم في طبعة عبد الوهاب عبد اللطيف وطبعة مصطفى عبد القادر لا يعني أن الحافظ ابن حجر قد كتبه، فالمعتمد هنا هو خطه في نسخته التي كتبها ودققها وأعاد النظر فيها وارتضاها، ورقم مسلم لا يوجد فيها، وترجمة سليمان بن قرم هذا في السطر الثامن عشر من صفحة (١٠٨) من نسخته، وهي تكذّب دعوى هذا المستدرك وتظهر فساد استدلاله وخلو ذهنه من التحقيق وأصوله، فينخدع فيها بعض الأغمار

(١) كشف ٤٠٥.

ويظنونه مصيبًا في استدراكاته وتعقباته، وهذه عندئذٍ مصيبة تنسي المصائب، ورزيئة تفوق الرزايا وتسهل معها ملمات البلايا.



وقال:

٣١٤ ـ (٢٨٠٠ تحرير) شُعَيْب بن رُزَيق الثقفي الطائفي: لا بأس به، من الخامسة. د.

قالا في الهامش: «**هذه الترجمة سقطت من الأصل، واستدركناها من «التهذيبين»**».

أقول: لي عليهما في كلامهما هذا تعقبات:

الاول: أنها ساقطة فعلاً من الأصل، ومن نسخة مكتبة أوقاف بغداد، إلا أنها ثابتة في طبعة عبد الوهاب عبد اللطيف (١/ ٣٥٢ الترجمة٧٩)، وطبعة مصطفى عبد القادر (١/ ٤١٩ الترجمة ٢٨١٠).

الثاني: وأتنزل مع محرِّرَيْنا فأقول: إنها ساقطة فعلاً من الأصل الذي بخط المصنف، وأقول تبعًا لذلك: ما المانع من أن يكون ابن حجر قد استدركها على نسخة أحد تلامذته، وهما يعلمان جيدًا ما في خط ابن حجر من الرداءة، فلعله آثر إلحاقها في نسخة جميلة الخط، وإلا فمن أين أتى بها عبد الوهاب عبد اللطيف،ومصطفى عبد القادر؟

الثالث: إنهما في مقدمة كتابهما (١/ ٤٤ الفقرة١) نصّا على وجود نسخة ثانية، وهي نسخة الميرغني، وادعيا مقابلة النص عليها، فما بالهما يغفلان الإشارة إلى تلك النسخة ويمضيان بعيدًا صوب تهذيب الكمال، والإشارةُ إلى فروق النسخ هو مما تعلمه المحرران وتعلمناه في قواعد تحقيق المخطوطات ونشرها.

الرابع: أين فروق النسخ التي قرر المحرران بيانها، وإصلاح ما وقع في الطبعات السابقة من الخطأ، أم هو مجرد تسويد الأوراق، وتكثير الكلمات؟!

نسأل الله الستر والسداد والعفو والعافية في الدنيا والآخرة[1].

قال بشار: لم يكن من وكدنا المقابلة بين النسخ، ولا ادعينا ذلك، ولم نَدّعِ القيام بإصلاح ما وقع في الطبعات السابقة من الخطأ، وهذه مقدمتنا للتحرير شاهدة على ذلك، فليرِنا هذا الكذاب الأشر أين قلنا ذلك، وأنّى لنا أن نقول ذلك ونحن نعلم أن هذا من معائب الأفعال وقبيح المقال، لأن وصول الكتاب كاملاً بخط مؤلفه يَـجُبُّ كل مخطوطة ومطبوعة، وتصبح المقارنة بينها من عبث السفهاء الأغبياء، ولسنا منهم بحمد الله وَمنّه.

أما ما ذهب إليه من احتمال أن الحافظ ابن حجر قد يكون استدركها على نسخة أحد تلامذته، فهو قول ساقط من غير دليل، فليدلنا على هذه النسخة التي كتب فيها الحافظ ابن حجر هذه الترجمة بخطه.

وأما من أين أتى بها عبد الوهاب عبد اللطيف ومصطفى عبد القادر، فهذا سؤال لا تعنينا الإجابة عنه، لأن النساخ والناشرين قد يضيفون إلى النص ما ليس منه، وأمامهم تهذيب الكمال وتهذيب التهذيب، وغيرهما من فروع تهذيب الكمال، فما أسهل الاستدراك والكتابة كما فعلنا نحن.

وليعلم هذا المبتدئ بتحقيق النصوص أن إضافة ترجمة أو نص على نسخة المؤلف لا يشترط أخذها من النسخ الآخرى بعد التحقق من عدم وجوده في نسخة المؤلف، وللمحقق حق استدراكه من أفضل مصدر يراه، فاستدركناه من أصل هذا الكتاب، من «التهذيبين» إذ لو لم يكن فيهما وجاء في جميع النسخ الأخرى، فلا يستدرك على المؤلف، فتعلّم يا من لم تتعلم، فها هو الحق قد سطع نوره وضياؤه،

---

(1) كشف ٤٠٩ ـ ٤١٠.

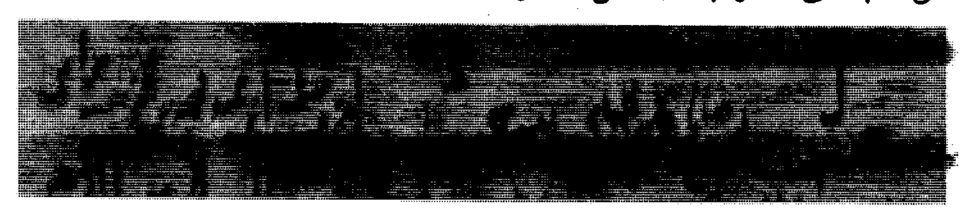
وأشرق حُسنه وبهاؤه، فلا تحِذْ عن سواء الصراط، ولا تلج في العناد والإفراط، ولا تترك سبيل الهدى والرشاد، وأقلِعْ وارعوِ وانزجر.

وقال:

٣١٥ ـ (٢٨١١ تحرير) شُعَيث، آخره مُثلَّث، ابن عبيد الله بن الزُّبيب بزاي وموحدة، مصغرًا، التميمي العنبري: مقبول، من السادسة. د.

أقول: هكذا النص عندهما، ووقع فيه تحريف للفظة: «مثلث» صوابه «مثلثة»، والذي أوقع المحررين في هذا التحريف عكوفهما التام على طبعة عوامة (ص٢٦٨ الترجمة ٢٨١١)، وجاءت اللفظة على الصواب: «مثلثة» في مخطوطة الأوقاف (الورقة: ٩٧ب)، ونسخة ص(الورقة: ٧٥ب)، وطبعة عبد الوهاب عبد اللطيف (١/ ٣٥٣ الترجمة ٩١) وطبعة مصطفى عبد القادر (١/ ٤٢١ الترجمة ٢٨٢١)[1].

قال بشار: لم يقع أي تحريف، والصواب ما كتبنا، لأنه هو الذي كتبه المؤلف بخطه في السطر الأول من الصفحة (١١٨) من نسخته التي بخطه، وهو جائز في العربية صحيح لا غبار عليه، بل هو الأصل لأن المراد هنا هو الحرف، وهو مذكّر فاشتمل عليه وصفه بالتذكير أيضًا. وأما ما جاء في مخطوطة الأوقاف ونسخة ص وطبعة عبد الوهاب وطبعة مصطفى وأي طبعة أو مخطوطة أخرى فهو محرف، لأنه مخالف لما كتبه الحافظ ابن حجر بخطه في التقريب، وإن كان صوابًا أيضًا، فتعلّم ولا تتعجل في تخطئة الحافظ ابن حجر، وأنت لا تدري العربية وأبسط قواعدها، ثم تخطّئ من كتب على الصواب، فإن مثل هذا يورثك الذّلة والصغار والوهن.



(١) كشف ٤١٠.

وقال:

٣١٦ـ (٢٨١٢ تحرير) شُفْعَة المِسْمَعي، الحمصي: مقبول، من الرابعة.د .

هكذا كتبا نسبته، وقالا في الحاشية: «هكذا في الأصل: «المِسْمَعي» وصوابه: «السَّمَعِيّ»، كما هو في «تهذيب الكمال» ومصادر ترجمته».

أقول: إن كان قلم ابن حجر شط فكتب «المسمعي» كما قالا، وكما هو في مخطوطة الأوقاف (ورقة:٩٧ب)، ومخطوطة ص (الورقة: ٧٥ب) فهي على الصواب في طبعة عبد الوهاب عبد اللطيف (١/ ٣٥٣ الترجمة ٩٢) وطبعة مصطفى عبد القادر (١/ ٤٢١ الترجمة ٢٨٢٢).

ومنهجهما يخالف منهج التحقيق؛ إذ هدف التحقيق إخراج نص سليم قويم ولا يكون ذلك إلا بوجود نسخ تعضد النسخة الأصل، وتنبئنا أن المؤلف ما غير شيئًا مما كان قد كتبه، فكم من كتاب كتبه المؤلف أكثر من مرة، وكم من كتاب يبيضه مؤلفه ومن ثم يكتب عليه إلحاقات[1].

قال بشار: الحمد لله الذي جعل هذا المكابر يعترف بأن ما كتب الحافظ ابن حجر لم يكن صوابًا، ليس اعتمادًا على نسخته التي بخطه وإنما على ما جاء في مخطوطة الأوقاف ومخطوطة ص!!

وانظر بعد هذا إلى هذا التعالم الكريه ممن لا ناقة له في هذا العلم ولا جمل كيف يعلم الناس فساد التحقيق مما يدل على سقوط نفسه، مع أنني شهد الله أرشدته لكنه التوى، ودلَلْتُه على الحق فتولّى، وعَرَّفته فتعامَى، ونهيته عن مثل هذه السقطات الجسام فما انتهى، وحاولت تبصرته لكنه استحب العَمَى، فإلى الله المشتكى من مثل هذا الجهل المدقع، كيف يشرع للناس منهجًا فاسدًا حين يقول: «ولا يكون ذلك إلا بوجود نسخ تعضد الأصل»، وهو يعلم أن الأصل بخط مؤلفه، فما فائدة هذا العاضد؟

---

(١) كشف ٤١١.

إنما يقال ذلك حين لا تتوفر نسخة بخط المؤلف، أو يكون المؤلف قد كتب أكثر من نسخة ولم تصل إلينا النسخ التي كتبها، فنقول عندئذ: إن النسخة الفلانية قد كتبت من النسخة الأولى التي كتبها المؤلف، والنسخة الفلانية قد كتبت من آخر نسخة كتبها المؤلف، فيستفيد المحقق.

أما قوله: «فكم من كتاب كتبه المؤلف أكثر من مرة، وكم من كتاب يبيضه مؤلفه ومن ثم يكتب عليه إلحاقات» فهو من أفسد كلام سمعته فيما يتصل بهذا الكتاب، وهو مناقض لقوله في الصفحة (٣١) من كتابه الضُّحكة: «وقد فرغ من تأليفه عام (٨٢٧هـ) فظل يحرر فيه، وينقح فيه، ويضيف إليه وينقص حتى عام (٨٥٠هـ) أي: قبل وفاته بعامين»، فهل كتب الحافظ ابن حجر نسخة أخرى من «التقريب» حتى يقال مثل هذا الكلام الذي عَرَى عن الصحة بحيث لا تُـتَلطخ منه أي فائدة ولا تُرتجى منه أي عائدة، ولا يصدر إلا عن ضعيف العقل والعلم، ولكن لا يستبعد صدوره عن الأغمار الجُهّال ممن لا فطنة لهم ولا دُرْبة ولا تجربة، فليدلنا هذا الأعمى عن نسخة أخرى كتبها الحافظ ابن حجر، أو عن نسخة خطية زعم ناسخها أنه نسخها من غير هذه النسخة التي أقمنا تحقيقنا عليها، أم هو التصنّع ونسبة نفسه إلى ما هو بعيد منه؟!

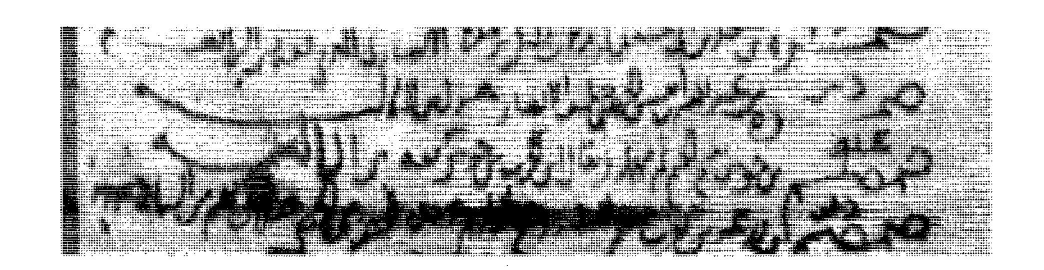
وقال:

٣٢٥ ـ (٢٩٩٠ تحرير) ضَمْرة بن عبد الله بن أُنَيْس الجُهَني، حليف الأنصار: مقبول، من الثالثة. د س.

أقول: هذه الترجمة سقطت منها كلمة، وهي كلمة: «المدني» بعد كلمة: «الأنصار»، وسببه سقوطها من أصل المحررين، وهي طبعة محمد عوامة (ص٢٨٠ الترجمة ٢٩٩٠)، وهي ثابتة في نسخ التقريب، كطبعة عبد الوهاب عبد اللطيف

(١/ ٣٧٥ الترجمة ٢٩)، وطبعة مصطفى عبد القادر عطا (١/ ٤٤٥ الترجمة ٣٠٠١)، وكذلك في مخطوطة ص (الورقة: ٨٠ب)[1].

قال بشار: هذا الرجل مولع بالكذب مع الفظاظة والغلظة والشتيمة، فهو دائم التنويه بأننا ما ملكنا الأصل الذي حققنا الكتاب عليه، وهو نسخة الحافظ ابن حجر التي كتبها بخطه، وأننا تابعنا الشيخ محمد عوامة فيما أخطأ وأصاب، فضلاً عن افترائه على الشيخ محمد ونسبته إلى عدم الإتقان وسوء التحرير وعدم التدقيق بكثرة ما ألصق به من الأخطاء التي هو منها بريء، فصار مدحه لطبعته بعد كل هذه البلايا المزعومة من تحريف وسقط وتغيير وتبديل بالهوى، لا معنى له، بحيث يشعر القارئ من صنيع هذا المتعقب الجاهل أن طبعة عبد الوهاب عبد اللطيف وطبعة مصطفى عبد القادر أفضل من طبعة الشيخ، لكثرة استدلاله بهما في تخطئته وصولاً إلى تخطئتنا، وهو أمر يدل، إن دل على شيء، على سوء طويته ودناءة نفسه، ولا أدري كيف لا يورث هذا التشنيع والتقبيح للشيخ الفاضل الأسى والأسف من صنيع هذا الجاهل المتعالم المتبرقع بالشنار، المتلفع بالمعرّة، فهذا خط الحافظ ابن حجر في السطر الثالث قبل الأخير من الصفحة (١٢٤) من نسخة المؤلف يظهر أن الحافظ ابن حجر يرحمه الله لم يكتب المدني، وإنما هذه زيادة من بعض النساخ انتقلت إلى بعض المطبوعات الرديئة، لأنها مخالفة لما كتبه الحافظ ابن حجر بخطه، وهي ترد على تخرصك المتكرر:



[1] كشف ٤١٨.

وقال:

٣٢٧ـ(٣٠١٠ تحرير) طِخْفَة، بكسر أوله وسكون الخاء المعجمة ثم فاء ويقال: بالهاء، ويقال: بالغَيْن المعجمة، وقيل غير ذلك، ابن قيس الغِفاري، ويقال: قيس بن طِخْفة: صحابي، له حديث في النوم على البطن، مات بعد الستين. د س.

هكذا رقماه، وقالا في الحاشية: «هكذا اقتصر على رقم أبي داود والنسائي، وصوابه (بخ د س ق) كما في «التهذيبين»، وانظر الأدب المفرد (١١٨٧)، وابن ماجه (٧٥٢)، (٣٧٢٣)، و(٣٧٢٤)».

أقول: نعم سقط رقم البخاري في الأدب المفرد ورقم ابن ماجة (بخ ق) من نسخة الأصل، ومن نسخة أوقاف بغداد (ورقة: ١٠٣ب)، لكن ألم ينص المحرران في مقدمتهما (١/ ٤٥ الفقرة ٢٤) على أنهما قالا: «عُنينا بإصلاح الرقوم التي وقع فيها خطأ في الطبعات السابقة؟؟».

فكيف وقد وقع الصواب في طبعة عبد الوهاب عبد اللطيف (١/ ٣٧٧ الترجمة ١٥)، وطبعة مصطفى عبد القادر (١/ ٤٤٩ الترجمة ٣٠٢١)؟؟ إلا أنه سقط منه رقم البخاري في الأدب المفرد[1].

قال بشار: إن إصلاح الرقوم معناه: كتابتها كما كتبها الحافظ ابن حجر، ومن إصلاح الرقوم حذف ما أصلح بها كتبه المؤلف بخطه، أو الإشارة إلى أن هذا مما زيد عليه، لا أن نصلح الرقوم بمعنى أننا نتقوّل على الحافظ ما لم يقل، فهذه خيانة لا نرتضيها لأنفسنا، إلا أن نقع في الخطأ الذي لا يسلم منه بشر، وقد يكون هذا في موضع أو موضعين أو أكثر وهو مؤشر في نسخنا أملاً في إصلاحه عند إعادة طبع الكتاب، وليس كما يزعم هذا الجاهل المتعالم.

وعجبي الذي لا ينقطع من مثل هذه القالة وتكرارها، فهو عار يُسخِّم وجه من يدعي العلم بهذا الفن، فأي صواب هذا الذي أثبته عبد الوهاب وغيره وقد خالفا فيه

(١) كشف ٤١٩.

صنيع الحافظ ابن حجر وحَرّفا كتابه، ومن ذا الذي أعطاهم الحق بالتغيير والتبديل من غير إشارة وكأنهم أوصياء عليه، أوَ لم يدرك هذا الجاهل أنَّ ذلك لا يجوز في علم تحقيق النصوص بإجماع أهل العلم بهذا الفن؟

وقال:

٣٣١ـ (٣١٤٧ تحرير) عباد بن موسى القرشي، أبو عُقْبة البصري العَبَّاداني، نزيل بغداد، وقد خلطه بعضهم بالخُتلي، فوهم، من كبار العاشرة أيضًا. تمييز.

تعقباه بقولهما: «وهو ثقة، فقد ذكره الخطيب في (تاريخه ١١/ ١٠٧) **عن أبي العباس الأصم، عن محمد بن إسحاق الصاغاني، أنه قال: حدثنا أبو عقبة عباد بن موسى البصري، الأزرق، وكان ثقة**».

أقول: إن هذا أمر عجيب، ولكن الاتكال على الغير (كذا) يوقع الإنسان فيما لا تحمد عقباه، فقد تعقبا الحكم على الحافظ ابن حجر فكتبا ثلاثة أسطر في كتاب مختصر، ولا معنى لهذا الاستدراك؛ لأن الحافظ ذكر الحكم للمترجم له فقال: «ثقة»، كما في طبعة عبد الوهاب عبد اللطيف (١/ ٣٩٤ الترجمة ١١٢)، وطبعة مصطفى عبد القادر عطا (١/ ٤٦٩ الترجمة ٣١٥٨) بل إن قلم المحرر الأول وهو الدكتور بشار قد نقل الحكم عن الحافظ ابن حجر، فقال في تعليقه على تهذيب الكمال (٤/ ٥٧ الترجمة ٣٠٨٦ ط٩٨): «وقال ابن حجر في التقريب: ثقة». فتأمل إلى هذا الذهول واحكم بعد ولعل سائلاً يسأل، ما الذي أداهما إلى ذلك؟ والجواب معروف عند كل عاقل وهو: خلو طبعة عوامة (ص٢٩١ الترجمة ٣١٤٧) من حكم الحافظ..»[1].

قال بشار: ليس هذا من الأمر العجيب أيها الدَّجّال المتعالم، ولكن يقع منك في بعض الاحيان نقل بعض المعاني التي تنطبق عليك مثل قولك: «الاتكال على الغير[2] يوقع الإنسان فيما لا تحمد عقباه»، فقد اتكلت على طبعة عبد الوهاب عبد اللطيف

---

(١) كشف ٤٢٨ـ ٤٢٩.

(٢) هذا استعمال فاسد، فالغير: التغيير، و«غير» لا تأخذ الألف واللام في مثل هذا المعنى.

وطبعة مصطفى عبد القادر عطا، وعلى ما نقلته أنا عن طبعة عبد الوهاب عبد اللطيف قبل ربع قرن ولم يكن عندي يومذاك غيرها فوقعتَ فيما لا تحمد عُقباه، فإن هذه اللفظة «ثقة» لا وجود لها بخط الحافظ ابن حجر ولم يكتبها في نسخته، فعُلِمَ أنها من زيادات النساخ، وها هي ترجمته في السطرين السادس والعشرين والسابع والعشرين من الصفحة (١٣٠) وليس فيها هذه اللفظة، وهي تكذّبك وتكذّب من زادها وأدرجها في كلامه، فهذا هو الذهول الذي يقع من أمثالك الذين ينطبق عليهم قول القائل: «من مد عينيه إلى ما ليس في يديه أسرعت الخيبة إليه وعكفت الحزونة عليه، ومن طمع في كل ما لاح ولمع حسر وانقطع وخاب وانقمع»، فلمعت أمام عينيك لفظة «ثقة» في طبعتين سقيمتين وفضلتهما في الأقل على طبعة الشيخ محمد عوامة التي وصفتها بأنها أفضل الطبعات، ولكن أنَّى لك أن تفهم، وكم كَعَعْتُكَ عن مثل هذه المجازفات في سابق أيامك فلم تَتَكَعْكَع، أما كان حريًا بك أن تراجع نسخة الحافظ قبل أن تتورط وتتصدى وتتطاول، فتسرع الخَيْبَةُ إليك وتعكف الحزونة عليك؟!



وقال:

٣٣٢ ـ (٣١٧٥ تحرير) عباس بن عبد الرحمن، مولى بني هاشم: مستور من الثالثة. مد.

أقول: هكذا جاء الرقم عندهما وفيه سقط ظاهر، والصواب: (مد قد) كما في طبعة عبد الوهاب عبد اللطيف (١/ ٣٩٧ الترجمة ١٤٧)، وطبعة مصطفى عبد القادر عطا (١/ ٤٧٣ الترجمة ٣١٨٦)، وتهذيب التهذيب (٥/ ١٢١)، وصرح به المزي في تهذيب الكمال (٤/ ٧٠ الترجمة ٣١١٥ ط٩٨)، فقال: «روى له أبو داود في «**المراسيل**» وفي «**القدر**»....».

ومن عجب أن يسقط الرقم: (قد) كذلك من طبعتي تهذيب الكمال، فكان هذا دليلاً على عدم دقة محققه[1]!!

قال بشار: هكذا يعيد مثل هذا القول الفاسد ويبديه، وهو قولُ خفيفٍ طيّاش أطيش من الفَرَاش، فما جاء في طبعة عبد الوهاب عبد اللطيف ومصطفى عبد القادر وتهذيب التهذيب خطأ فاضح لا يصح بحال، فقد سبق وأن نبهت على أنَّ المزي لا يستخدم رقمين لواحدٍ من الكتب الستة، فهو لا يقول مثلاً (خت خ) ولا يقول (مد قد) بل يكتفي برقم صاحب الكتاب في كتابه الأصل لكل واحد من الكتب الستة ولا يشير إلى الرواية الواقعة في كتبه الأخرى، فاذا كان للرواي رواية في كتابين أو أكثر من كتبه الأخرى اكتفى بالإشارة رقمًا إلى واحدٍ منها، وسار الحافظ ابن حجر على هذا المنهج، ولكنك لم تفهم هذا ولن تفهم أمثاله، فتتحامق فتتهم شيخك الذي علمك هذه الصنعة بعدم الدقة، مما يؤكد أنك مجبول على الحُمْق والرَّقاعة والخُرق واللكاعة، وليس لك من قلب عقول يدلك على الصواب فتسكن إليه.

وهذا خط الحافظ ابن حجر في السطر الرابع من الصفحة (١٣٢) واضح وضوح الشمس في رائعة النهار يكذّبك، أيها العَيّاب السَّبّاب الـمُغْتاب أهل العلم، وليس فيه سوى «مد»، فتأمل ما جر إليه تهوّرك من كشف أمرك حينما تختلق الأباطيل وترمي بالإفك المبين من غير دعاوى موافقة.



وقال:

٣٣٥ ـ (٣٣٠٣ تحرير) عبد الله بن راشد الزَّوْفي، بفتح الزاي وسكون الواو بعدها فاء، أبو الضَّحَّاك، المصري: مستور، من السادسة. ت ق.

---

(١) كشف ٤٢٩.

قالا في الحاشية: «هكذا رقم له، وصوابه (د ت ق) لأن أبا داود أخرج له الحديث نفسه، وهو في الصلاة من «سننه»، باب ما جاء في الوتر (١١٦٨)، وهو الذي في «تهذيب الكمال»».

أقول: نعم سقط هذا الرقم من أصل ابن حجر، وكذا في نسخة أوقاف بغداد (ورقة: ١١٤ ب)، ولكن المحرران استدركاه من تهذيب الكمال، وهو ثابت في طبعة عبد الوهاب عبد اللطيف (١/ ٤١٣ الترجمة ٢٨٧)، وطبعة مصطفى عبد القادر (١/ ٤٩٠ الترجمة ٣٣١٤). وكل هذا يدلك على عدم الرجوع إلى الطبعات القديمة فهي دعوى خالية من الدليل!

وارجع إلى طبعة التقريب التي خدمها الشيخ محمد عوامة (ص٣٠٢ الترجمة ٣٣٠٣) ستجد هذا التعليق عينه[1].

قال بشار: تأمل هذا الاستدراك البارد، فهو يقر أن رقم أبي داود قد سقط من نسخة الحافظ ابن حجر، وهو لا يدري أن طبعة عبد الوهاب وطبعة مصطفى ليست الأرقام فيهما من خط الحافظ ابن حجر، ولا من بعض المخطوطات في كثير من الأحيان، ولكن من التهذيبين، وكل الذي أراد أن يقوله أننا أخذنا هذا التعليق من الشيخ محمد عوامة، وكأننا لم نحقق تهذيب الكمال ولا عرفنا رقومه، ولا قضينا في تحقيقه السنوات الطوال، فيستكثر علينا مثل هذه الإشارة ويعدها عارًا وشنارًا وسُبة، ونحن نتنزه ونتصوّن ونترفع أن نرد على مثل هذه الترهات، فهي لا تعدو اللجاج والمماحكة.

وقال:

٣٧٧ـ (٣٣٩٦ تحرير) عبد الله بن ضَمْرة السَّلُولي: وثقه العجلي، من الثالثة. ت س ق.

وقالا عن رقم الترمذي في الحاشية: «تحرف في أصل المصنف إلى (د)».

---

(١) كشف ٤٣٣.

أقول: الرقم تحرف في نسخة ابن حجر، وكذا في مخطوطة أوقاف بغداد (ورقة:١١٧ب)، وفي طبعة الشيخ عوامة (ص٣٠٨ الترجمة ٣٣٩٦) وفي طبعة مصطفى عبد القادر (١/ ٥٠٣ الترجمة ٣٤٠٧) ونبه إلى الخلاف بين أصل ابن حجر ومطبوعة عبد الوهاب، فقد جاء الرقم على الصواب في طبعتة (١/ ٤٢٤ الترجمة ٣٩٠).

فأين دعواكما مراجعة الطبعات السابقة؟ أم هو مجرد التهويل ودعوى التدقيق الخالية عن المفاهيم[1]؟!

قال بشار: يعيد هذا الدجال الكذوب الكلام ويبديه ويحمِّلنا من القول ما لم نقل، فكل الذي قلناه: «عنينا بإصلاح الرقوم التي وقع فيها خطأ في الطبعات السابقة»[2]، بمعنى أننا أثبتنا الرقوم التي كتبها الحافظ ابن حجر بخطِّه وتَـرَكَ ما سواها، وهذا هو معنى الإصلاح، لا أن نقول وقع رقمه في الطبعة الفلانية كذا، وفي الطبعة العلانية كذا فليس هذا من منهجنا، اللهم إلا في بعض الأحيان القليلة النادرة التي وقعت للشيخ محمد عوامة لاعتماده نسخة المؤلف، ولكون طبعته هي الطبعة الوحيدة المجوّدة عندنا.

أما أن دعوانا في التدقيق والتحقيق خالية من المفاهيم، فهذا قولك الفاسد الذي لا يقرك عليه أحد من أهل العلم، ومَن أنت حتى تحكم على أعمالنا هذا الحكم الإجمالي؟ ولكنك تستعمل مثل هذه الألفاظ حين تنقطع في الحِجاج وتنقلب خاسئًا حسيرًا، وتنكص على عقبيك ذليلاً مقهورًا، والله حسيبك.

وقال:

٣٣٨ـ (٣٤٣٩م تحرير) عبد الله بن عبد الرحمن الجُمَحِي، أبو سعيد المدني: مجهول، من السابعة. ت.

وقالا في الحاشية: «**لم يذكره المصنف، وهو في «التهذيبين»...**».

---

(١) كشف ٤٣٤ـ ٤٣٥.

(٢) مقدمة التحرير ١/ ٤٥.

أقول: إن المحررين لم يكتفيا بسلخ نصوص محمد عوامة وهوامشه، بل سلخا استدراكاته وجهده كله، وهذه واحدة من مئات، فهذه الترجمة بحروفها ومعانيها مؤخوذة (كذا) من استدراكات الشيخ محمد عوامة على طبعته الثالثة (ص٧٧٥) وهي التي كتبها قبل التحرير بتسعة أعوام، فقد قال هناك: «فات المصنف ترجمة محلها بعد رقم ٣٤٣٩، وهي ثابتة عند المزي والمصنف في «تهذيبه» ويمكن صياغتها هكذا: عبد الله بن عبد الرحمن الجمحي، أبو سعيد مجهول من السابعة. ت».

نسأل الله أن يبصرنا في ديننا الذي هو عصمة أمرنا. آمين[1]

قال بشار: تأمل هذه اللجاجة والمماحكة، يستكثر علينا استدراك ترجمة من كتاب حققناه بسبب أن الشيخ محمد عوامة استدركه أيضًا، فكان ماذا؟ ثم إن صياغتنا تختلف عن صياغته، فقال هو: «أبو سعيد، مجهول»، وقلنا نحن: «أبو سعيد المدني، مجهول» وهي على اختلافها اليسير تدل على المراجعة والمتابعة.

ثم نسأله: ما مناسبة هذا الدُّعاء في آخر هذا الاستدراك، هل نحن ممن لم نتبصر في ديننا، أم من الذين يعتقدون، معاذ الله، أن ديننا ليس هو عصمة أمرنا؟ فهذا بلا ريب كلام حاقد كاسد معاند خائر مَدْحور.

وقال:

٣٣٩ ـ (٣٤٥٧ تحرير) عبد الله بن عبيد الحِمْيري البصري المؤذن: ثقة من السابعة. ت س ق.

قالا في الحاشية: «في الأصل: «المؤدب»، وهو وهم، صوابه: «المؤذن»، كما في «التهذيبين» وغيرهما من مصادر ترجمته».

أقول: هذه كمثيلاتها، فقد تحرفت فعلاً في أصل ابن حجر، وفي مخطوطة الأوقاف (ورقة: ١٢٠أ) وجاءت على الصواب في طبعة عبد الوهاب عبد اللطيف (١/ ٤٣١ الترجمة ٤٥٥)، وطبعة مصطفى عبد القادر (١/ ٥١٢ الترجمة ٣٤٦٨)،

---

(١) كشف ٤٣٥.

وستجد في طبعة عادل مرشد (ص ٢٥٥) هذا التعليق المسلوخ عينه! فإنّا لله وإنا إليه راجعون[1].

قال بشار: نعم، وهذه كمثيلاتها وأكثر تدل على كذب هذا الإنسان وتخرصه وحقده، فنسأله أولاً: كيف يحق لك أن تقول: «**فقد تحرفت فعلاً في أصل ابن حجر**» وأنت لا تملك هذا الأصل، ولم تكتحل عيناك برؤيته؟ هل تقوله من باب العلم بالغيب؟ أم بماذا؟ وقد قلتَ مثل هذا الكلام في غير هذا الموضع، فهذا وإن كان صوابًا لمن وقف على هذه النسخة، ولكنه كذبٌ صراح لمن لم يقف عليها، ويجزم ويزيد الجزم قوة بقوله «فعلاً»، أما تستحي من هذا الكلام وأنت تعلم أن مرجعك إلى الله؟! ثم ما علاقتنا نحن بمن سلخ طبعتنا أو تعليقاتنا، أو تظن أن هذا من الاستدراك على «التحرير» أيضًا؟

وها أنت تعيد الخطأ القاتل الذي وقعت فيه حين اعتصمت بهاتين الطبعتين السقيمتين المبدِّلتين أقوالَ الحافظ ابن حجر، فتستشهد بهما، مع أن ما جاء فيهما باعترافك قد أُصلح، ولكنك لا تعي ما تقول سالفًا وحادثًا، قد ابتلاك الله بآفات ساخت بها قواعدك، وانفَصَمت عُراها، وتهدم بُنيانها، فنسأل الله لك الهدى والصلاح.

وقال:

٣٤١ـ (٣٤٨٦ تحرير) عبد الله بن علي بن يزيد بن رَكَانَة المُطَّلبي، وقد ينسب لجده: ليّن الحديث، من السادسة. دت س.

قالا في الحاشية: «**هكذا في الأصل، وصوابه: (د ت ق)، فإن النسائي لم يرو له، بل روى له ابن ماجة وحديثه في الطلاق من سننه (٢٠٥١)**».

أقول: نعم هو سبق قلم من الحافظ ـ رحمه الله ـ في أصله، وكذا في مخطوطة الأوقاف (ورقة:١٢١أ)، ولكنه جاء على الصواب في مخطوطة ص (الورقة: ٩٦أ)،

---

(١) كشف ٤٣٥.

وطبعة عبد الوهاب (١/ ٤٣٤ الترجمة ٤٨٦)، وطبعة مصطفى عبد القادر (١/ ٥١٥ الترجمة ٣٤٩٧)، فكان الأولى الرجوع إليهما، تصديقًا لدعواهما، وإن كنا لا نشك في رجوعهما إليها، ويظهر لك ذلك جليًا من مئات التعليقات المسلوخة من شتى الطبعات، نبهت على بعضها إشارة إلى غيرها، فليس من منهجي استقصاؤها، فهذه قضية طويلة، ولكني أحببنا التنبيه، فتفطن[1]!!!

قال بشار: وهذه مثل التي مضت يكررها بوقاحة عجيبة، من أدراك أن قلم الحافظ ابن حجر قد سبق فكتب الذي كتب في أصله، وهل رأيت أصله حتى تقول ذلك؟! تأمل كيف يطلق القول جزافًا من غير دليل ولا بيان، وسواء أكان هذا خطأ أم صوابًا فهو كذب صراح.

تأمل كيف يطالبنا بالرجوع إلى الطبعات المحرَّفة، وهو ذاهل عن معرفة أنَّ الصواب الذي جاء في هذه الطبعات هو تحريف لما كتبه ابن حجر، وهو يدل على جهل هذا الإنسان بأبسط قواعد التحقيق، فكأنه يطالب المحقق بكتابة النص الصحيح لا النص الذي كتبه المؤلف، وهذا لعمري مِن أسْفَهِ رأيٍ وأشنع قول ما بعده إلا المضرّة والمعَـرّة.

وتَـفَـطَّـنَّا أيها الشاعر النبيه إلى لغة: «ولكني أحببنا التنبيه»! وانظر إلى هذا الكتاب بعجره وبجره، يا سخيف الرأي وخسيس القدر، من أين سَلَختَه ثم طرَّزته بشتائمك لتعلي قدرك وترفع ذكرك عند نفسك المريضة بالحقد المملوء بالحسد لمن أنعم الله عليهم بالعلم ورفع ذكرهم بين العلماء.

وقال:

٣٤٥ ـ (٣٥٣٤ تحرير) عبد الله بن فَيروز الدَّيْلَمي، أخو الضحاك: ثقة من كبار التابعين، ومنهم من ذكره في الصحابة. د س ق.

---

(١) كشف ٤٣٧ـ٤٣٨.

أقول: كان ينبغي عليهما أن يضيفا (ت) رقم الترمذي بين معكوفتين، فقد أخرج له الترمذي (٢٦٤٢) فقال: «حدثنا الحسن بن عرفة، قال: حدثنا إسماعيل بن عياش، عن يحيى بن أبي عمرو السيباني، عن عبدالله بن الديلمي، قال: سمعت عبدالله بن عمرو يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ الله ﷺ يَقُولُ: إنَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ خَلَقَ خَلْقَهُ في ظُلْمَةٍ، فَأَلْقَى عَلَيْهِمْ مِنْ نُورِهِ، فَمَنْ أَصَابَهُ مِنْ ذَلِكَ اهْتَدَى، وَمَنْ أَخْطَأَهُ ضَلَّ، فَلِذَلِكَ أَقُولُ: جَفَّ الْقَلَمُ عَلَى عَلْمِ اللهِ». مع أنهما صنعا ذلك في ترجمة: «يحيى بن أبي عمرو السيباني» (٧٦١٦) فقالا: «ما بين الحاصرتين إضافة منا، فقد روى الترمذي حديثًا برقم (٢٦٤٢)». انتهى.

أقول: وسبب عدم ذكر ذلك في التقريب أنه لم يذكر رقم الترمذي في «**تهذيب الكمال**» وفروعه، ولعل الإمام المزي لم يقف على هذه الرواية؛ إذ لم يذكر هذا الحديث في تحفة الأشراف (٦/ ٣٤٩) بل ولم يستدركه عليه العراقي في «**الإطراف**» ولا ابن حجر في «**النكت الظراف**»، ولكنه ثابت في طبعات جامع الترمذي وشروحه، وعزاه للترمذي التبريزي في المشكاة (١٠١)، والسيوطي في الجامع الصغير (١٧٣٣).

وكلام المناوي في «**فيض القدير**» (٢/ ٢٣١) يدل على أنه وقَفَ عليه. فلعل هذا الحديث وقع في بعض النسخ دون بعض[1].

قال بشار: هكذا قال هذا الذي يتهمنا بسرقة تعليقات الشيخ محمد عوامة، ولم أر سارقًا مثله، فإن مئات التعليقات والأبحاث التي ينشرها والتخريجات مسروقة من كتبي وتعليقاتي وهذا واحد منها، وها أنا ذا أنقل تعليقي على جامع الترمذي المطبوع سنة ١٩٩٦م في طبعته الأولى والذي يحيل عليه هذا الكذاب الأشر وأترك الأمر للقارئ الفطن ليقارن بين كلامي، والكلام الذي صدّره بقوله «أقول» ناسبًا المعلومات والمصادر لنفسه، قلت:

---

(١) كشف ٤٤٠.

«هذا الحديث لم يذكره المزي في «تحفة الأشراف»، ولا استدركه عليه المستدركون، ومنهم الحافظ ابن حجر في «النكت الظراف»،ولم يرقم المزي على ترجمة يحيى بن أبي عمرو في «تهذيب الكمال» (٣١/ ٤٨٠) برقم الترمذي، مما يدل على أنّ المزي لم يعُدَّ هذا الحديث من جامع الترمذي، وكذلك كان صنيع الهيثمي حينما ساقه في كشف الأستار (٢١٤٥)، وإنما أبقينا عليه لوروده في س وم وي، ولأن التبريزيَّ نَسَبهُ إلى الترمذي في المشكاة (١٠١) والسيوطي في الجامع الصغير (١٧٣٣) مما يدل على وجوده في بعض النسخ دون بعض» (جامع الترمذي ٤/ ٣٨٢ تعليقًا على الحديث ٢٦٤٢)، ولا أعلق عليه أكثر من ذلك.

وقال:

٣٥٦ ـ (٣٨٠٠ تحرير) عبد الرحمن بن إسحاق بن عبد الله بن الحارث بن كِنانة المدني، نزيل البصرة، ويقال له: عباد: صدوق رمي بالقدر، من السادسة. بخ م ٤.

أقول: هكذا الرقوم، وهذا هو مبلغ علم المحررين، وفي نص المحررين سقط ظاهر في الرقوم، فقد سقط الرقم (خت) من الرقوم، فالصواب: (خت بخ م٤) وهي كذلك في طبعات التقريب، منها: طبعة عبد الوهاب عبد اللطيف (١/ ٤٧٢ الترجمة ٨٦٥)، وطبعة مصطفى عبد القادر عطا (١/ ٥٦ الترجمة ٣٨١٢)، وصرح به المزي، فقال: «استشهد به البخاري في الصحيح، وروى له في الأدب، وروى له الباقون» (تهذيب الكمال ٤/ ٣٧٠ ط ٩٨).

ومن عجائب التحقيق عند الدكتور بشار أن سقط الرقم: (خت) من طبعتيه لتهذيب الكمال، مع زعمه أنه حقق الطبعتين على عدد غفير من النسخ الخطية.

والذي أوقع المحررين في ذلك، هو عكوفهما التام على طبعة الشيخ محمد عوامة (ص٣٣٦ الترجمة ٣٨٠٠)[1].

---

[1] كشف ٤٤٧ ـ ٤٤٨.

قال بشار: نعم، هذا هو مبلغ علمنا، وهو الصواب الذي ليس فيه ارتياب، لكن جهلك هو الذي أوقعك في كل هذه الأغاليط والقول بلا دليل، والتكلم بغير علم، لأن علمك ركيك، ورأيك سخيف، وطبعك المجبول على اللجاجة رذيل، وقد تجاوزت الحد أيها الجاهل حين صرت ترى الخطأ صوابًا والصواب خطأً، وتقفز من هنا إلى «تهذيب الكمال» وتزعم أنني زعمت تحقيق «التهذيب» على عدد غفير من النسخ الخطية، وكل كلامك هذا فيه من التشهير الكاذب، والتكذيب غير المبرر ما يجعلني شديد الحرص على هتك سترك وكشف أمرك، وبيان قلة عقلك، وسفاهتك، وشدة طيشك، وحماقتك، فهذا خط الحافظ ابن حجر في السطر العشرين من الصفحة (١٦١) يكذّبك ويرد على وقاحتك في حق شيخك أيها الجاهل، ويبين أن ما جاء صوابًا في مطبوعاتك هو عين الخطأ، وقول المزي: «استشهد به البخاري في الصحيح وروى له في الأدب» لا يعني أنه يرقم للاثنين، فهذا ليس من منهجه، ولا منهج الحافظ ابن حجر الذي تدعي معرفته وأنت من أجهل الناس به، فهما كما بينا غير مرة يكتفيان بأحد الرقمين، ولك أن تراجع المخطوطات، وتسأل من يفهم هذا الشأن ويعرف المناهج والطرائق، قبل أن تقول هذه القالة الفاسدة وتتهم الناس زورًا بما ليس فيهم، وتلقي عليهم التهم الباطلة، ولكنها اللجاجة النابعة من سقوط النفس والدناءة وانحطاط الخطر والمهانة ودنو الهمة والوغادة وقلة العقل، والتعالم الكريه، فأنت تعيد وتبدي وتهرف بما لا تعرف، وما أوقعك بذلك إلا اعتمادك على الجهلة من أمثالك الذين يحرفون النصوص، ويظنون أنهم يصلحون، فإنا لله وإنا إليه راجعون.



وقال:

٣٧٢ـ (٤٢٧٧ تحرير) عبيد الله بن إياد بن لقيط السَّدوسي، أبو السَّلِيل، بفتح المهملة وكسر اللام وآخره لام أيضًا، الكوفي كان عريف قومه: صدوق ليّنَـه البزار وحده، من السابعة، مات سنة تسع وستين. بخ م د ت س ق.

أقول: هكذا، رقما له، وقالا في الحاشية: «هكذا وقع عنده في الأصل زيادة رقم ابن ماجه، وهو وهم لا ريب فيه، فإن ابن ماجه لم يرو له، فكأنها من شطحات قلمه ـ رحمه الله ـ وإلا كان يتعين عليه أن يجمل رموز السنن الأربعة، مما يدل على أنه وهم محض».

أقول: الأمر كما قالا، وهو كذلك في مخطوطة الأوقاف (ورقة: ١٥٠ ب) لكن كان الأولى بهما الإشارة إلى سقوطه من طبعة عبد الوهاب (١/ ٥٣١ الترجمة ١٤٢٧)، إن كانا قابَلاَ بالطبعات القديمة[1].

قال بشار: وما لنا ولطبعة عبد الوهاب، ومن قال إننا اشترطنا على أنفسنا مقابلة الطبعات القديمة؟ وإنما هذه أكذوبة اخترعتها أنت وآمنت بها فوقرت في ذهنك، فصرت تعيدها وتبديها وتعدها حقيقة، وهي مجرد وسواس ركبك، فما فائدة الطبعات القديمة وبين أيدينا نسخة المؤلف التي كتبها بخطه وارتضاها لآخر حياته، ولكنه الجهل الذي يفعل الأفاعيل.

وقال:

٣٧٤ ـ (٤٣١٥ تحرير) عبيد الله بن عبد الله، يقال: اسم جده السائب بن عُمير: صدوق، من السادسة . كن.

قالا في الحاشية تعليقًا على قوله: «عبد الله»: «هكذا بخط المصنف، وهو وهم أو سبق قلم منه، صوابه: «عبد الرحمن» كما في «التهذيبين» وغيرهما».

أقول : أود أن أنبه هنا على أمور:

---

(١) كشف ٤٦٣ .

الأول: إن ابن حجر كتب «عبد الله» في أصله فعلاً، وكذا في مخطوطة الأوقاف (ورقة :١٥٢أ) لكنها جاءت على الصواب في طبعة عبد الوهاب عبد اللطيف (١/ ٥٣٦ الترجمة ١٤٧٨)، فكان الأحسن الإشارة إليها.

الثاني: قد أخذا هذا التعليق من الشيخ محمد عوامة في طبعته للتقريب (ص٣٧٢ الترجمة ٤٣١٥).

الثالثة: تضارب منهجهما في الكتاب كله، فتارة يثبتان ما يريانه صوابًا في المتن ويشيران في الهامش إلى وقوع الخطأ، وتارة يبقيانه في المتن على خطئه وينبهان إليه في الهامش، وهذا من فقدان المنهج الذي وصفا به الحافظ ابن حجر وهما به أحق، وقد نبهت على ذلك في المقدمة[1].

قال بشار: وهل من منهجك أن تجزم بهذا الجزم القاطع فتقول: «إن ابن حجر كتب عبد الله في أصله فعلاً» وأنت لم تر هذا الأصل ولا تعرف عنه شيئًا، فمن أين لك هذا؟ إن قلت: من تعليق الشيخ محمد عوامة فأنت سارق أيضًا على خطتك التي طالما اتهمتنا بها مع أننا نملك هذا الأصل فعلاً وأنت أول العارفين بذلك أيها الكذوب، لأنك طالما رأيته في خزانة كتبي التي سرقت منها ورفضت أن تحلف اليمين حين طالبك به العلامة الشيخ بهجت الحُسيني الهيتي بلديُّك، وهو حي يرزق عهدي به يجيب إذا سُئِل.

أما إثبات الخطأ في الأصل أو إصلاحه والإشارة إليه فسِيّان عند المحققين الفهماء أهل المعرفة والإتقان، وليس فيه مخالفة للمنهج، لأن المحقق في الحالتين مصيب في إشارته إلى الخطأ الواقع في الأصل، ولأنه يقدم الدليل على قراءته التي قد تكون خطأً أو صوابًا، وهذه هي فائدة ذكر فروق النسخ عند غياب نسخة المؤلف التي كتبها بخطه، لأنها تقدم للقارئ العالم القراءات المتنوعة، فضلاً عن وجوب التعليل عند الترجيح، وقد مَنَّ الله علينا فكتبنا مثل هذا قبل ولادتك بسنين طوال، وكتبنا «ضبط النص والتعليق عليه» يوم كنتَ في السنة الثالثة ابتدائي، فلا تعلمنا أصول التحقيق التي لم تفقه منها شيئًا.

---

(١) كشف ٤٦٤.

وقال:

٣٧٥ـ (٤٥٤٦ تحرير) عَدي بن الفَضْل، ويقال: بالتصغير، ويقال: بكسر الصاد المهملة وزن عظيم، آخر، بصري: ثقة، من الثامنة أيضًا. تمييز.

أقول: بدأ الملل يتسرب إلينا من كثرة ما أقمنا من البراهين على أنهما إمَّعة للشيخ محمد عوامة، وهذا النص أحد تلك البراهين، فقد ورد النص هكذا عنده (ص٣٨٨ الترجمة ٤٥٤٦)، وقد سقطت منه أربع كلمات، وهي: «وزيادة ياء تحتانية بعدها» ومحلها بعد كلمة «المهملة»، وهنَّ ثابتات في مخطوطة ص(الورقة: ١٣٠أ)، ومطبوعة عبدالوهاب عبد اللطيف (٢/ ١٧ الترجمة ١٤٢)، ومطبوعة مصطفى عبد القادر (١/ ٦٦٩ الترجمة ٤٥٦٢)، ولست أدري أين كان لبابهما عندما أثبتا النص هكذا؟

فكلام الحافظ ظاهر في اقتضائها فقد قال: «ويقال: بكسر الصاد المهملة» ثم قال بعد الزيادة: «وزن عظيم»، فإذا حذفنا هذه الزيادة أصبح الاسم «الفَصِل» فهل هي بوزن عظيم؟[1]

قال بشار: لا أشك أن الملل قد تسرّب إليك من كثرة أكاذيبك وترهاتك ومجازفاتك، وهذا النص أحد تلك البراهين على تخرصك واتهام الشيخ محمد عوامة بالوقوع في الخطأ واتهامنا بمتابعته، واطلاق لفظ «إمعة» علينا مرارًا وتكرارًا من غير حياء، إذ نزع الله الحياء من هذا المتعالم فصار يقول ما يشاء ويصنع ما يشاء، ويخترع الأكاذيب استنادًا إلى مخطوطة تافهة وطبعة سقيمة لم تراع أبسط قواعد تحقيق النصوص، فأبى الله إلا أن يفضحه ويهتك ستره، بإظهار ما كتبه الحافظ ابن حجر بخطه في السطر الثالث من الصفحة (١٩٧) من نسخته التي ارتضاها إلى آخر حياته وظل يعدل فيها إلى سنة ٨٥٠هـ أي قبيل وفاته بسنتين، وقد كتب الحافظ بخطه أولاً:

---

(١) كشف ٤٦٥.

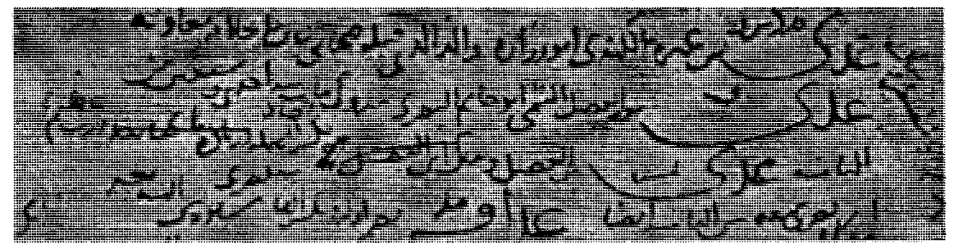
«عدي (وكتب فوقها تمييز) بن الفضل ويقال: ابن الفصيل، بكسر الصاد المهملة وزيادة ياء تحتانية وزن عظيم، آخر بصري، ثقة، من الثامنة أيضًا».

ثم عَدّل فيها وضرب بقلمه على «ابن الفصيل» وكتب في الحاشية من الجهة اليمنى بعد أن وضع إشارة بعد لفظة «ويقال»: «**بالتصغير ويقال**»، ثم ضرب على عبارة «**بزيادة ياء تحتانية**» اكتفاءً بقوله: «وزن عظيم». أما لفظة «بعدها» فلا وجود لها في الكتابة الأولى، ولا بعد الإصلاح في الكتابة الثانية.

وهكذا يتبين لك أيها الجاهل المعاند أنَّ النص الذي كتبناه كان صحيحًا، وأنه كما قلتَ «أحد تلك البراهين» على جهلك وشتيمتك لشيخك بغير حق.

وأما ما جاء في بعض المخطوطات أو المطبوعات فلا قيمة له البتة، وهو إما أن يكون قد كُتِبَ قبل هذا الإصلاح، وهو ما أستبعده لعدم كتابتهم «ويقال: ابن الفَصِيل» وإما أن جهلة النساخ لم يبالوا بما ضَرَب الحافظ بقلمه عليه وزادوا عليه من كيسهم لفظة «بعدها» ليستقيم، فيما ظنوا، لهم الأمر.

ومثَلُ ماهر في كل هذا مثَلُ هؤلاء النساخ وأدعياء التحقيق الجهال، نسأل الله العافية، وهذا خط الحافظ يوضح ما ذكرنا:



وقال:

٣٨٢ـ (٤٦٢٩ تحرير) عَفِيف الكِنْدي، (ابن) عم الأشعث وأخوه لأمه: صحابي، له حديث في فضل عليٍّ. س.

أقول: هكذا وقع عندهما الرقم محرفًا، وسبب ذلك تقليدهما التام لطبعة الشيخ محمد عوامة، فهو فيها هكذا. (انظر: ص٣٩٤ الترجمة ٤٦٢٩).

ومن شرط المحررين تتبع الرقوم الخطأ في الطبعات السابقة كما شرطاه في مقدمتهما (١/ ٤٥ الفقرة ٤)، فقد قالا: «عُنينا بإصلاح الرقوم التي وقع فيها خطأ في الطبعات السابقة».

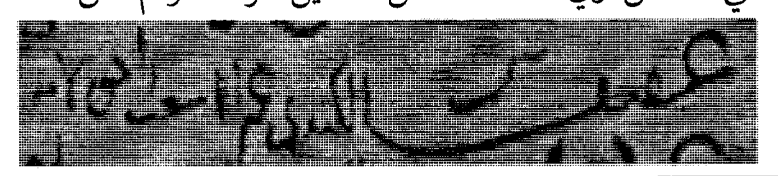
ولعل من حسن الحظ أو من سوءه (كذا!) أن جاء الرقم للمترجم على الصواب وهو : (ص)، يعني: خصائص علي للنسائي، في طبعة عبد الوهاب عبد اللطيف (٢/ ٢٥ الترجمة ٢٣٠)، وطبعة مصطفى عبد القادر عطا (١/ ٦٧٩ الترجمة ٤٦٤٥).

فأين ما شرطاه، وأين النسخ، وأين أثر المقابلة، بل إن الرقم (ص) جاء في تهذيب الكمال(٥/ ١٩٢ الترجمة ٤٥٥٧ ط٩٨)، بل صرح لهما المزي به فقال: «روى له النسائي في خصائص عليّ».

فأين ما زعماه في مقدمتهما (١/ ٤٥ الفقرة٢)، بقولهما: «ثم قابلنا الكتاب على تهذيب الكمال».

وكذلك جاء الرقم على الصواب في «**تهذيب التهذيب**» (٧/ ٢٣٦)[١].

قال بشار: لم يتحرف الرقم عندنا ولا عند الشيخ عوامة أيها الجاهل الأعمى المتناقض الذي لا يدري ماذا يخط قلمه، لأن الرقم الذي كتبناه هو الصواب عند الحافظ ابن حجر، وهو الذي كتبه بخطه في السطر الثاني والعشرين من الصفحة (٢٠٠) من نسخته التي بخطه، ولم تتعلم إلى الآن أن الحافظ ابن حجر يستعمل الرقم (س) للنسائي في السنن، وفي خصائص الإمام علي، وفي عمل اليوم والليلة، وأنت الذي طالما نعيت علينا أننا لم نفهم الحافظ ابن حجر ولم نحاكمه على منهجه واصطلاحه، فكأن عينيك عميتا عن قراءة ما كتب في المقدمة وهو يذكر الرقوم التي استعملها: «وللنسائي: س، وفي مسند علي له : عس، وفي مسند مالك: كن»[٢]، فأين ذكر هذا الرقم (ص)!؟



[١] كشف ٤٧٢.

[٢] التقريب مع التحرير ١/ ٥٤.

أما الإصلاح فقد قمنا به حينما كتبناه على الصواب، لأن ما جاء في الطبعتين السقيمتين اللتين طار بهما فرحًا لم يكن صوابًا فيما يتصل بتقريب الحافظ ابن حجر لأنهما لم يكتبا ما كتب، وإنما أخذا هذا الرقم من مصادر أخرى لها اصطلاح آخر، ومنها تهذيب الكمال، والمطبوع من تهذيب التهذيب، والمزي هو الذي استعمل (ص) لخصائص عليّ.

إن الحقد والبغضاء والسخائم المليئة بها نفسك أعمتك عن الحق ﴿قَدْ بَدَتِ ٱلْبَغْضَآءُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ وَمَا تُخْفِي صُدُورُهُمْ أَكْبَرُ﴾ [آل عمران: ١١٨] فالله وحده هو الذي يعلم ما يخفي صدرك وما ستقوله فينا في قابل أيامك، فلا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

وقال:

٣٨٣ ـ (٤٦٣٠ تحرير) عَقّار، بفتح أوله وتشديد القاف، ابن المغيرة بن شعبة الثقفي: ثقة، من الثالثة، إلا أنه قديمُ الموت. [ت س ق].

هكذا وضعا الرقوم بين معكوفتين وقالا في الحاشية: **«سها المصنف عن كتابة الرقوم، وقد روى له الترمذي (٢٠٥٥)، والنسائي في «الكبرى» (٧٦٠٥)، وابن ماجه (٣٤٨٩) حديثًا واحدًا، ولم يذكر المزيُّ أيضًا رقم النسائي واستدرك من «تحفة الأشراف» ٨/ ٤٨٦».**

وقالا عن الحكم في الصُّلب: **«بل: صدوق حسن الحديث، إذ لم يوثِّقه كبيرُ أحدٍ، سوى العجلي المتساهل في توثيق الكوفيين، وذكره ابن حِبّان في «الثقات»، وليس له في الكتب الستة سوى حديثٍ واحدٍ أخرجه الترمذي، والنسائي في الكبرى وابن ماجه».**

أقول: جرَّهما لمثل هذا نوم الليل، وانشغال النهار، فلو أنهما تعبا في هذه الترجمة ودققا وراجعا لعلما أن قولهما كله غير صحيح، ولكن هذا ما جاء به قلمهما فكان أن خطئا حافظًا، ما أخطأ فيما خطئا، وأخرجا تحريرًا لم يحرر من هذه العجلة.

فأما الرقوم، فلم يسه عنها الحافظ، بل كتبها (ت س ق). وأما عن الحكم فقد قال عنه: «صدوق». انظر: طبعة عبد الوهاب عبد اللطيف (٢/ ٢٦ الترجمة ٢٣١).

وكذلك نقلا عن المزي ـ رحمه الله ـ غير صحيح، فقالا: «ولم يذكر المزي أيضًا رقم النسائي واستدرك من تحفة الأشراف».

أقول: بل ذكره المزي (تهذيب الكمال ٥/ ١٩٣ الترجمة ٤٥٥٨ طبعة ٩٨) بل صرح بذلك فقال: «روى له الترمذي، والنسائي، وابن ماجه حديثًا واحدًا»، وإذا كان هذا كذلك فأين ما زعمتما من مقابلة النص على «**تهذيب الكمال**»، ومن ذكر فوارق الطبعات السابقة؟!

ثم إنَّ حصر توثيقه بالعجلي وابن حبان إجحاف، فقد قال الذهبي في الكاشف (٢/ ٢٨ الترجمة ٣٨٣٠): «وثق»، وحديثه الوحيد الذي أشار إليه، قال عنه الترمذي (٢٠٥٥): «حسن صحيح»، وصححه ابن حبان (٦٠٨٧) والحاكم (٤/ ٤١٥) ولم يتعقبه الذهبي، وحسنه البغوي (٣٢٤١).

تنبيه: سقط من النص: (وآخره راء) وهي ثابتة في طبعة عبد الوهاب عبد اللطيف (٢/ ٢٦ الترجمة ٢٣١)، وفي طبعة مصطفى عبد القادر (١/ ٦٨٠ الترجمة ٤٦٤٦)[1].

قال بشار: تأمل هذا الكلام الذي يقطر حقدًا، نوم في الليل وانشغال بالنهار، وقولهما كله غير صحيح، خطئا (كذا!) حافظًا ما أخطأ فيها خطئا...إلخ، وكله هراء لا يسوى سماعه لأنه بني على أسس واهية، وقبل أن أبدأ بالرد عليه أبيّن أن الحافظ ابن حجر كتب هذه الترجمة في حاشية الصفحة (٢٠٠) من نسخته فكأنه سها عنها فاستدركها، وها هي ذي صورتها:



(١) كشف ٤٧٣ ـ ٤٧٤.

١. ومن ينعم النظر في هذه الصورة لا يجد رقومًا عليها، فقول المتعقب: «لم يسه عنها الحافظ بل كتبها» كذب صُراح بني على ما جاء في مطبوعة فاسدة مغيّرة هي طبعة عبد الوهاب عبد اللطيف.

٢. ومن ينعم النظر في هذه الصورة سيجد أن الحافظ ابن حجر كتب بيده «ثقة»، وأن ما جاء في طبعة عبد الوهاب عبد اللطيف وقاله المتعقب هراء لا وجه له في الصحة ولا معنى له في الحقيقة لكنه التعالم الكريه بغير علم، وإلقاء القول الجزاف من غير روية.

٣. وأما قوله: سقط من النص (وآخره راء) فهو افتراء وكذب على الحافظ ابن حجر الذي لم يكتب من ذلك شيئًا، وإن الصورة تبين بوضوح أن الحافظ ابن حجر وضع إشارة بعد لفظه «عقّار» وكتب إلى جانبها: «بفتح أوله وتشديد القاف»، وأن ما جاء في الطبعتين السقيمتين اللتين أشار إليهما الحاقد المعاند لا أساس له من الصحة، فهو من كيسهما أو كيس بعض النساخ.

٤. وأما استدراكه علينا بقول الذهبي في الكاشف: «وثق»، فهو ليس بتوثيق، كما هو معروف عند أهل العلم، بل هو اصطلاح له في هذا الكتاب المختصر خاصة لمن ذكره ابن حبان في كتاب «الثقات»، وقد جَهَّل في «الميزان» عشرات الرواة ممن قال فيهم في الكاشف: «وثق»، وهذا أمر يعرفه عوام الطلبة.

٥. وأما إشارته إلى تصحيح الحاكم وقوله «ولم يتعقبه الذهبي» فهو قول فاسد أيضًا لأن الذهبي لم يكن من وكده أن يتعقب كل حديث أخطأ فيه الحاكم، كما بيّنه رفيقه تلميذي العالم الدكتور عزيز رشيد الدايني في رسالته النافعة الماتعة عن هذا الموضوع، نسأل الله أن يتقبله في الشهداء.

٦. وأما قوله: «وحسنه البغوي» فهو دليل لنا وليس له، فلا معنى لهذا القول.

نعم، سهونا فكتبنا في التعليق: «لم يذكره المزي»، وهو لم يذكره في «تهذيب الكمال» أولاً لعدم وقوفه على رواية ابن الأحمر من سنن النسائي، فجاء كذلك في الطبعة الأولى

خاليًا منها استنادًا إلى المخطوطات التي طبعنا الكتاب عليها يومئذٍ، فلما وقفنا على نسخة المؤلف بخطه في هذا الموضع وجدناه قد أضاف رواية النسائي وعَدَّل الرقوم في نسخته فأثبتنا ذلك في طبعة ١٩٩٨م فاستدل بها علينا، فكان ماذا؟!

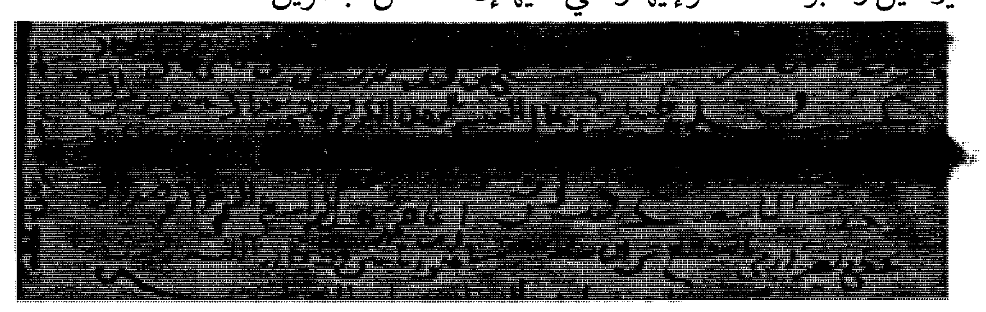
وقال:

٣٩١ ـ (٤٧٥٦ تحرير) علي بن ظَبْيان، بمعجمة مفتوحة ثم موحدة ساكنة، ابن هلال العَبْسي، بالموحدة، الكوفي، قاضي بغداد: ضعيف، من التاسعة، مات سنة اثنتين وتسعين. ق.

أقول: النص هكذا فيه نقص، سببه تقليدهما لطبعة الشيخ محمد عوامة (ص٤٠٢)، فقد سقطت من النص كلمتان هما: «ثم تحتانية»، ومحلها بعد كلمة: «ساكنة». وهذه الزيادة إحدى فوائد تعدد النسخ.

فانظر بعين الحق واحكم!![1]

قال بشار: لقد نظرنا بعين الحق وحكمنا على جهلك بأبسط قواعد تحقيق النصوص، فما فائدة تعدد النسخ أيها الجاهل بوجود نسخة المؤلف التي كتبها بخطه وظل يتعاهدها فارتضاها إلى آخر حياته؟! ألم أقل لك مرارًا وتكرارًا: إنك جاهل بهذا العلم فلماذا تحشر نفسك فيه وتنال مثل هذا التوبيخ والتقريع والتبكيت، أم هو إخراج غلٍّ كامن في قلبك المريض وسخائم محبوسة في صدرك، فها هو خط الحافظ ابن حجر في السطر الثامن من الصفحة (٢٠٦) من نسخته التي بخطه يكذّبك، إذ لا وجود لما زعمت من غير دليل ولا برهان، فانظر إليها ودلني عليها إن كُنت من المبصرين.



(١) كشف ٤٨٠.

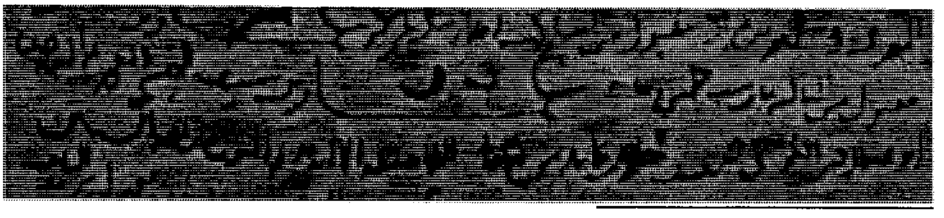
وقال:

٤٠٢ ـ (٤٨٢٦ تحرير) عمار بن سيف الضَّبّي، بالمعجمة ثم الموحدة، أبو عبد الرحمن الكوفي: ضعيف الحديث، عابدٌ، من الثامنة، إلا أنه قديم الموت، مات بعد الستين. ت ق.

أقول: دأب المحرران على نقل طبعة الشيخ عوامة، بكل ما فيها من صحيح وسقيم. وهذه الترجمة إحدى التراجم التي أخذها المحرران من تقريب عوامة (ص٤٠٧) على علاتها من غير إمعان للفكر، وهذا أمر ضروري لمن يروم التحرير.

فقد أثبتا طبقته من «الثامنة»، والصواب أنه من الطبقة «التاسعة»، كما ثبت ذلك في مخطوطة ص(الورقة: ١٣٨أ)، ومخطوطة ق(الورقة:١٦٨ب)، وفي مطبوعة عبد الوهاب عبد اللطيف (٢/ ٤٧ الترجمة ٤٤٣) وفي مطبوعة مصطفى عبد القادر عطا (١/ ٧٠٧ الترجمة ٤٨٤٢) والدليل على ذلك: أنَّ أهل هذه الطبقة، فما بعدها كانت وفاتهم بعد المائتين، كما نص عليه الحافظ في مقدمته (١/ ٢٦ طعطا)[1]. ولذا نبه على أنه قديم الموت ـ كما تعهد ببيان ذلك ـ وأنه تُوفي بعد الستين والمائة[2].

قال بشار: بل إن كل ما جاء في مخطوطاتك وطبعاتك السقيمة قد أصلحه النساخ فيما ظنوا أنه صوابٌ، وهذا أمر لا يمكن لواحد من مثلك تزبب قبل أن يتحصرم أن يستطيع إدراكه بسهولة ويسر، فهذا خط الحافظ ابن حجر يكذّب ادعاءك ويهتك تخرصك، فقد كتب في السطر السابع عشر من الصفحة (٢٠٩) من نسخته التي بخطه «**الثامنة**» واضحة لمن يعرف قراءة خط الحافظ ابن حجر الذي عرفناه وتعاملنا معه قبل ولادتك، فتأمل حرف الميم فيها جيدًا وانظر بعينك التي لا ترى الحق نقطة النون، وليذهب كل تعليقك بعد هذا في انتقاد الحافظ ابن حجر وليس في انتقادنا.



---

(١) كذا.

(٢) كشف ٤٩٠.

وقال:

٤٠٣ ـ (٤٨٢٧ تحرير) عمار بن شُعَيْث، آخره مثلثة، ابن عبيد الله العَنْبَري، بنون وموحدة: مقبول، من الثامنة. د.

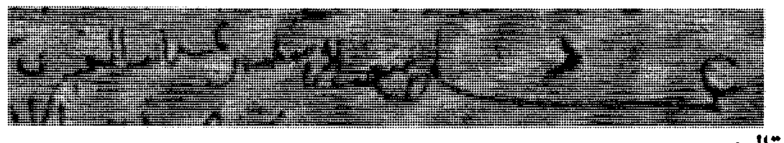
أقول: كتبا في الحاشية: «**في الأصل والمطبوع: عبد الله، وما أثبتناه من التهذيبين**».

وقد جاء على الصواب في طبعة عبد الوهاب عبد اللطيف: (٢/ ٤٧ الترجمة ٤٤٥)، وطبعة مصطفى عبد القادر عطا: (١/ ٧٠٧ الترجمة ٤٨٤٣).

فهل أنتما اللذان أثبتما الصواب من التهذيبين أم الطبعات السابقة؟[1]

قال بشار: والله إن عجبي من تخرصاتك لا ينقطع، تتهم إنسانًا أحال على كتاب حققه وقضى السنين الطوال في العكوف عليه وتتهمه بأنه نقل ذلك من طبعة سقيمة سابقة؟! ما هذا الهراء الذي لا يسوى سماعه ولا قراءته، وما هذه الضعة، ولكن العتب ليس عليه فقط، بل على الذي طبع كتابه فشاركه في نشر هذه الترهات والسخائم.

على أنَّ ما جاء في الطبعتين لم يكن صوابًا، لأنهما غيّرا ما كتبه الحافظ ابن حجر من غير إشارة، وهو أمر مخالف لأصول تحقيق النصوص ونشرها.



وقال:

٤٠٨ ـ (٤٨٨٦ تحرير) عمر بن حَيّان، بالتحتانية، الدمشقي: مجهول من السابعة. ت (ق).

أقول: هكذا جعلا رقم ابن ماجه بين هلالين، وقالا في الحاشية: «**إضافة منا، يظهر أن المؤلف سها عنها، وحديثه عند ابن ماجه (١٠٥٥) و (١٠٥٦)**».

أقول: هذا من تجنيهما على الحافظ ابن حجر، ولو أنهما أحسنا الظن به، فبحثا ودققا، لما وقعا فيما وقعا به، فإن ابن حجر لم يسه عن رقم ابن ماجه بل كتبه انظر على سبيل المثال:

---

(١) كشف ٤٩١.

طبعة عبد الوهاب عبد اللطيف (٢/ ٥٤ الترجمة ٤١٢)، وطبعة مصطفى عبد القادر عطا (١/ ٧١٥ الترجمة ٤٩٠٢). فهل أن إضافة رقم ابن ماجه (ق) منكما أم من النسخ المطبوعة؟!!(١)

قال بشار: لم نتجن على الحافظ ابن حجر أيها المتجني على شيخك الذي لم ترع فيه إلا ولا ذمة وَكِلْتَ له من الشتائم والافتراءات ما يندى له الجبين، ولم تكن أمينًا حين استضافك في بيته الليالي، وحين ائتمنك على مصادره فأنكرتها.

نعم، لقد سها الحافظ ابن حجر عن كتابة رقم ابن ماجة فكان ماذا؟ وهذا خطه في السطر السابع من الصفحة (٢١٢) يكذّبك ويفضح تخرصك.



ثم تأمل التناقض في قولك: «فإن ابن حجر لم يسه عن رقم ابن ماجة»، وقولك بعد سطرين فقط: «فهل إضافة رقم ابن ماجة (ق) منكما أم من النسخ المطبوعة»، فماذا تريد من هذه السخائم التي سوّدتَ بها وجهك أمام الخلق، ولماذا كل هذا الغل المتأصل في قلبك فتكْتَعِرَ سُخْطًا وتحتدمَ غيظًا، وتشحن جوفك بالحنق والإحن؟!ماذا فعل لك شيخك حتى يلقى منك كل هذا؟!

وقال:

٤٠٩ ـ (٤٨٩٢ تحرير) عُمَر بن الدَّرَفْس، بفتح المهملة والراء وسكون الفاء، الغساني، بالمعجمة والمهملة، الدمشقي، ويقال: اسمه عمرو، من الثامنة. ق.

هكذا حرفا النص. وقالا: **«لم يذكر له مرتبة، وهو: صدوق حسن الحديث، فقد روى عنه جمع، وقال أبو حاتم: صالح ما في حديثه إنكار، وذكره ابن حبان في «الثقات»».**

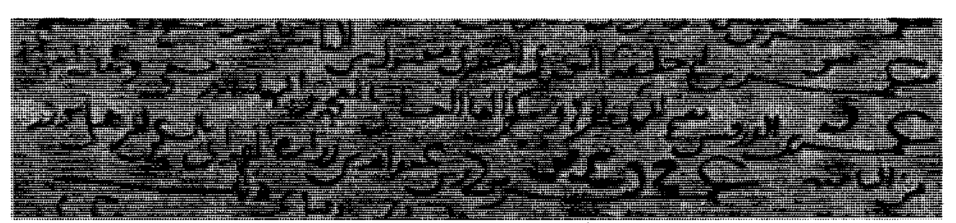
أقول: بل ذكر له رتبة فقال: «مقبول، من الثامنة» (انظر: طبعة عبد الوهاب ٢/ ٥٤ الترجمة ٤١٩).

(١) كشف ٤٩٦.

وما جرهما إلى هذا المنزلق إلا تقليد الشيخ محمد عوامة، فالحكم ساقط من طبعته (ص ٤١٢)، وهذا التعليق قال بنحوه عوامة هناك.

ثم ألم يتنبه الدكتور بشار، إلى ما خطه قلمه ـ عن هذا الراوي ـ إذ قال في تعليقه على تهذيب الكمال (٥/ ٣٤٦ الترجمة ٤٨١٨ هامش ٢ ط٩٨): «وقال ابن الجنيد عن ابن معين: لا أعرفه (سؤالاته: ٤١)، وقال ابن حجر في التقريب مقبول». ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم[1].

قال بشار: لم نحرف النص، بل أنت الذي حَرَّفت النص بتقويل الحافظ ابن حجر ما لم يقله اعتمادًا على طبعة سقيمة هي طبعة عبد الوهاب عبد اللطيف التي فضلتها دائمًا على نسخة المؤلف التي كتبها بخطه، ولم يسقط الحكم من طبعة الشيخ محمد عوامة، وكان تعليقه صحيحًا مطابقًا لواقع الحال، فهذا خط الحافظ ابن حجر في السطر الخامس عشر من الصفحة (٢١٢) يكذبك ويكذب عبد الوهاب عبد اللطيف، إذ ليس فيه هذه اللفظة، وهاكه انظره:



أما تعليقي على تهذيب الكمال فهو سابق لهذا، وكنت يومها أنقل من تلك الطبعة وليس بين يدي غيرها، وقد أشرت إلى مثل هذا غير مرة، ولكنها اللجاجة.

وقال:

٤١٢ـ (عقيب ٤٩٩١) عمرو بن أم مكتوم: هو ابن زائدة يأتي.

هذه الإحالة ساقطة من طبعتها لسقوطها من أصلها الوحيد (طبعة الشيخ محمد عوامة)، وهي ثابتة في مخطوطة ص(الورقة: ١٤٣أ)، ومطبوعة الشيخ عبد الوهاب

---

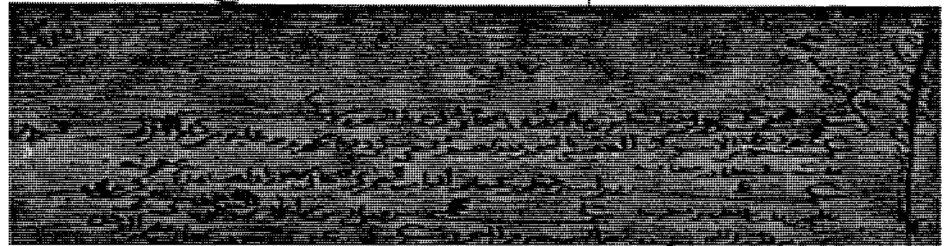
(١) كشف ٤٩٦.

عبداللطيف (٢/ ٦٦ عقيب الترجمة ٥٣٨)، ومطبعة مصطفى عبد القادر (١/ ٧٢٩ عقيب الترجمة ٥٠٠٧)"[1].

قال بشار: لم تسقط من طبعتنا ولا من طبعة الشيخ محمد عوامة، ولكننا لم نكتبها أصلاً، لأن الحافظ ابن حجر كتبها في حاشية الصفحة (٢١٧) من نسخته ثم ضرب عليها بقلمه، فكتابتها بعد ذلك خطأ فاضح، وهذا أمر من الصعب عليك إدراكه لأنك لم تمارس هذا العلم وتعجلت فبدأت تخرج بعض الكتب المطبوعة لتنشرها لك دور النشر التي لا يهمها إلا الربح المادي.

أما وجودها في بعض المخطوطات، فهو إما أن يكون الذي نسخ النسخة من نسخة الحافظ ابن حجر أو من النسخة التي نسخت عنه قد كتب نسخته قبل أن يضرب عليها الحافظ ان حجر بقلمه، وإما كتبها وهي على هذه الحال، وهي خطأ في الحالتين.

وأما وجودها في بعض المطبوعات السقيمة فلا عبرة به، بل هو خطأ، لعدم رجوعهم إلى نسخة المؤلف، والمؤلف لم يرتض هذا الصنيع فضرب عليه، وهو حر في عمله، فلا يجوز أن يُكتب عنه ما لم يكتبه ويرتضيه، وهذه صورة صنيع الحافظ في نسخته:



وقال:

٤٢٠ـ(٥١٤٨ تحرير) عِمران بن حُدَير، بمهملات، مصغر السدوسي، أبو عبيدة، بالضم، البصري: ثقة ثقة، من السادسة، مات سنة تسع وأربعين، م د ت س.

أقول: العجب كل العجب ممن يدعي دراسة كتاب، بل: وتعقب أحكامه ونصه، وهو لا يكاد يعرف منهج مؤلف ذلك الكتاب.

---

(1) كشف ٤٩٨.

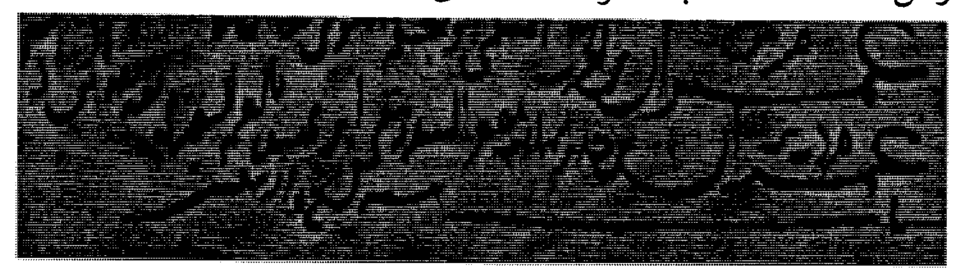
فمعلوم لمن قرأ التقريب قراءة عابرة، أدرك أنه ليس من منهج ابن حجر تكرار الحكم، وهما إنما أثبتاه هكذا مكررًا «ثقة ثقة» تبعًا لأصلهما الأصيل (طبعة الشيخ محمد عوامة ص ٤٢٩)، وقد جاء الحكم على الصواب بالإفراد في مخطوطة ص (الورقة: ١٤٧أ)، ومخطوطة ق (الورقة١٧٩ ب) ومطبوعة عبد الوهاب عبد اللطيف (٢/ ٨٢ الترجمة ٧١٨).

والأدهى من هذا وذاك أن الدكتور بشارًا في تعليقه على تهذيب الكمال (٥/ ٤١٨ هامش ٢) نقل عن ابن حجر حكمه بأنه: «ثقة» بالإفراد.

ثم إنا نتساءل كيف بمن لم يعرف منهج مؤلف الكتاب، أن يحاكمه في منهجه ويصفه بعدم المنهجية؟؟![1]

قال بشار: انظر إلى هذا التعالم الكريه الممقوت والمخالفة لأبسط قواعد تحقيق النصوص، فبدلاً من أن يرجع إلى ما رجع إليه الشيخ محمد عوامة وما رجعنا إليه ليثبت صحة ما قلناه من خطئه، يذهب إلى مخطوطة ص وق ومطبوعة عبد الوهاب عبداللطيف ليستدل به على صحة دعواه، فهل من سفاهة بعد هذه السفاهة؟!

وهذه ترجمة عمران بن حدير في السطر قبل الأخير من الصفحة (٢٢٤) وقد كتب فيها الحافظ ابن حجر يرحمه الله «ثقة ثقة» ولكن الله شاء، ولا راد لمشيئته، أن يفضح تخرص هذا الدجال الكذاب الأشر، فالحمد لله على منّه ونعمه وآلائه.



أما تعليقي في تهذيب الكمال فمعلومٌ أنه منقول من طبعة عبد الوهاب عبد اللطيف، فليس هو حجة عليَّ اليوم بعد اطلاعي على نسخة الحافظ ابن حجر بخطه.

---

(١) كشف ٥٠٦.

وقد رَدَّ افتراءه هذا العالم الفاضل الدكتور بسام الغانم العطاوي في كتابه النافع الماتع: «أوهام في كشف الإيهام» فقال: «قد أثبتها الباكستاني في طبعته كما أثبتها صاحبا التحرير ومحمد عوامة: «ثقة ثقة» ونبه الباكستاني في الهامش أنها كذلك في مخطوطة الميرغني مرتين[1] (انظر التقريب بتحقيقه/ ٧٥٠)، وأما محمد عوامة فاعتماده على أصل الحافظ الذي بخط يده، فلا يصح للدكتور ماهر أن يلوم هؤلاء والحالة هذه. وأما ذكره من أن ذلك يخالف منهج الحافظ في كتابه فيرده كلام الحافظ نفسه في مقدمة كتابه وهو يبين خطته فيه فقال: «وباعتبار ما ذكرت انحصر لي الكلام على أحوالهم في اثنتي عشرة مرتبة، وحصر طبقاتهم في اثنتي عشرة طبقة، فأما المراتب فأولها الصحابة فأصرح بذلك لشرفهم. الثانية من أكد مدحه إما بأفعل كأوثق الناس أو بتكرير الصفة لفظًا كثقة ثقة، أو معنى كثقة حافظ (التقريب طبعة الباكستاني/ ٨٠) وهذا تصريح منه أنه سيستعمل تلك اللفظة التي أنكرها الدكتور ماهر، وكون استعماله لها قليلاً لا يعني النفي ».انتهى[2].

وقال:

٤٣٦ـ (٥٦٠١ تحرير) قيس العَبْدي، والد الأسود: مقبول، من الثانية، وفي الحديث الذي أخرجه له النسائي اضطراب. س.

أقول: نعم الرقم هكذا في أصل ابن حجر، وكذا في مخطوطة الأوقاف (ورقة: ١٩٤أ)، لكن تصحيح الرقم لم يكن من بنات أفكارهما، وليس شيئًا أبدعاه يستحقان عليه الثناء، فهو ثابت على الصواب في طبعة عبد الوهاب عبد اللطيف (٢/ ١٣٠ الترجمة ١٧٢)، وجاء الرقم على صوابه في التهذيبين، بل صرح به المزي في آخر ترجمته، فقال: «روى له النسائي في «مسند علي»». (تهذيب الكمال ٦/ ١٤٨ الترجمة ٥٥٢٠ ط ٩٨)[3].

---

(١) قال بشار: هذا مما خالف فيه الباكستاني المنهج الصحيح وإن كان ما قاله صوابًا، لأن وجود نسخة المؤلف التي بخطه، وفيها التكرار واضحٌ، يجبّ كل نسخة أخرى، فهو الفيصل في ذلك.

(٢) أوهام في كشف الإيهام، ص٢٢.

(٣) كشف ٥١٩.

قال بشار: هذا كلام حاطب ليل لا يدري ماذا يحتطب، مكابرٍ معاندٍ كَذَّابٍ أَشِر؛ ذلك أننا لم نعترض في هذه الترجمة على الحافظ ابن حجر بأدنى اعتراض حتى يقول كل هذا الكلام، ولم نبتدع شيئًا نستحق عليه الثناء أو عدم الثناء.

أما قوله: «فهو ثابت على الصواب في طبعة عبد الوهاب عبد اللطيف» فليس بصواب، ذلك أن عبد الوهاب غيرَّ الرقم الذي كتبه الحافظ ابن حجر بيده (س) فجعله من كيسه (عس) استنادًا إلى ما ورد في الكتب الأخرى، وهذا لا يجوز في تحقيق النصوص، وقد ذكرنا غير مرة أن الحافظ ابن حجر يتجوَّز في مثل هذه الأمور.

وقال:

٤٤٣ـ (٥٧٧٤ تحرير) محمد بن ثَـوَاب، بفتح وتخفيف، ابن سعيد بن حُصَين الهَبّاري، بتشديد الموحدة، الكوفي: صدوق ضَعَّفَه مسلمة بلا حجة، من الحادية عشرة، مات سنة ستين. ق.

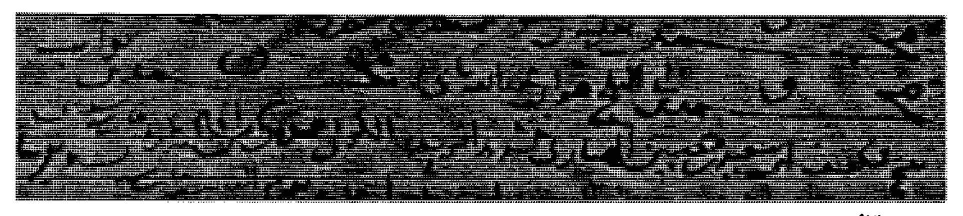
هكذا عندهما وقالا في الحاشية: **«كذا الأصل حُصين وهو كذلك في «ثقات ابن حبان»، وفي نسخة من «المعجم المشتمل». وفي «تهذيب الكمال»: حصن، وكذا في نسخة من «المعجم المشتمل»»**.

أقول: في (طبعة عبد الوهاب عبد اللطيف ٢/ ١٤٩ الترجمة ٩٣) من التقريب: «حِصْن» مشكولاً مضبوطًا، وكذا في طبعة مصطفى عبد القادر عطا (٢/ ٦١ الترجمة ٥٧٩٢)، وهو الصواب[1].

قال بشار: بل هو الخطأ المحض، لأن الصواب عند غير المؤلف لا يعني أنّ هذا هو الذي كتبه، فالأصل في التحقيق هو محاولة الوصول إلى ما كتبه المؤلف سواء أكان ذلك صوابًا أم خطأ، ولا بأس، بل من المستحسن، الإشارة إلى خطئه، وإظهار وهمه، لا أن يُصلح الخطأ من غير إشارة ولا عبارة دالة عليه.

(١) كشف ٥٢٤.

وهذا خط الحافظ ابن حجر في السطر الثامن عشر من الصفحة (٢٥٤) من نسخته يظهر أن ما كتبه الحافظ بخطه (حُصين)، وأن ما كتبه عبد الوهاب وتابعه مصطفى لا يمثل ما كتبه الحافظ ابن حجر فهو خطأ لا ريب فيه.



وقال:

٤٤٧ـ (٥٨٢٢ تحرير) محمد بن الحسين بن أبي حَلِيمَة القصري، أبو جعفر: مقبول، من الحادية عشرة. ت.

قالا في الحاشية: «في الأصل: «البصري»، وليس بشيء، كأن المصنف توهم فيه، فهو «القصري» نسبة إلى قصر الأحنف، وكان يقال له أيضًا: الأحنفي، كما في «التهذيبين» وغيرهما».

أقول: هكذا وقع عند ابن حجر في أصله، وهو كذلك في مخطوطة الأوقاف (ورقة: ٢٠١ب)ولكنها جاءت على الصواب في طبعة الشيخ عبد الوهاب عبد اللطيف (٢/ ١٥٥ الترجمة ١٤٦)، وارجع إلى طبعة الشيخ محمد عوامة (ص ٤٧٤ الترجمة ٥٨٢٢) فستجد هذا الاستدراك بعينه مأخوذًا من هناك، نسأل الله العافية[1].

قال بشار: من أدراك أيها الجاهل أنه هكذا وقع عند ابن حجر في أصله وأنت لا تملك ذلك الأصل؟ أم هو إطلاق الكلام الجزاف الذي لا معنى له.

وماذا يعني أنها جاءت على الصواب في طبعة الشيخ عبد الوهاب؟ هل هذا الفعل صواب؟ نغيّر ما كتبه المؤلف في أصله إلى شيء آخر، هل يجوز هذا في التحقيق من غير إشارة ولا عبارة؟ ثم ها أنت تعيد اسطوانتك بأننا أخذنا هذا عن الشيخ محمد عوامة، كأننا لم نحقق «تهذيب الكمال» الذي أحلنا إليه، فهذه بلا شك سفاهة ما بعدها سفاهة.

---

(١) كشف ٥٢٦.

وقال:

٤٥٣ـ (٥٨٧٧ تحرير) محمد بن ربيعة الكِلاَبي، الكوفي، ابن عم وكيع: صدوق، من التاسعة، مات بعد التسعين. بخ ٤.

قالا في الحاشية: «سقط رقم أربعة من النسخة فاضفناه من «التهذيبين»».

أقول: لم يشيرا إلى أي نسخة هذه، ثم إنهما زعما أنهما استخدما نسخًا فلماذا يثبتان الرقوم من التهذيبين، ولم يرجعا إلى بقية النُّسخ ـ إن كانت هنالك نسخ؟

وإن كنا معهما في سقوطه من أصل ابن حجر، وكذا في مخطوطة الأوقاف (ورقة: ٢٠٣أ)، فقد جاءت على الصواب في أكثر من طبعة للتقريب كطبعة الشيخ عبد الوهاب عبد اللطيف (٢/ ١٦٠ الترجمة ٢١٠)، وفي طبعة مصطفى عبد القادر (٢/ ٧٥ الترجمة ٥٨٩٥)، وفي مخطوطة ص (الورقة: ١٦٦ب) فما جاءا بشيء يستحقان الثناء عليه[1].

قال بشار: أو لا تدري أيها الجاهل أننا نشير إلى نسخة المؤلف التي كتبها بخطه فما هذه الرقاعة. ثم انظر إلى قولك بعد «وإن كنا معهما في سقوطه من أصل ابن حجر» ونسألك: كيف تجزم بذلك وأنت لا تملك هذا الأصل؟

وأيضًا فمن قال لك: إننا طالبنا بالثناء علينا لمثل هذه المسألة اليسيرة التي يستطيعها كل محقق مبتدئ؟

وكل ما قلته أيها الجاهل بأصول التحقيق فاسد فسادًا بينًا، إذ كيف تقر بسقوط الرقم من نسخة الحافظ ابن حجر، ثم تطالبنا بالرجوع إلى النسخ الأخرى، فما فائدة النسخ الأخرى، وهي في أحسن أحوالها أن تكون منسوخة عن نسخة المؤلف؟ ألم أقل لك مرارًا وتكرارًا: إنك خامل غامل، وإلا فكيف تصدر عنك مثل هذه الآراء الساقطة والأفكار المنحطة!

---

(١) كشف ٥٢٩ـ ٥٣٠.

وقال:

٤٧٤ـ (٦١٤٠ تحرير) محمد بن عَطِيَّة بن عُرْوَة السَّعدي: صدوق، من الثالثة مات على رأس المئة، ووهم من زعم أن له صحبة. د.

قالا في الحاشية: **«في الأصل والمطبوع: «دكن» خطأ، فإن النسائي لم يخرج له شيئًا في «مسند حديث مالك»، ولا ذُكِر شيء من ذلك في «التهذيبين»»**.

أقول: جاء على الصواب في طبعة عبد الوهاب عبد اللطيف (٢/ ١٩١ الترجمة ٥٢٩)، ومخطوطة الأوقاف (الورقة: ٢١٢ب)، ومخطوطة ص (الورقة ١٧٤ب) فلو وقع في الأصل كما زعما لما وقع صوابًا في مطبوعة عبد الوهاب ومخطوطة الأوقاف ومخطوطة ص، لكن الخطأ وقع في أصل المحررين الوحيد وهو طبعة عوامة (ص ٤٩٦ الترجمة ٦١٤٠)[1].

قال بشار: نعم، وقع الخطأ في أصلنا الوحيد، وهي النسخة التي كتبها الحافظ ابن حجر بخطه، وها هو في السطر الحادي والعشرين من الصفحة (٢٧٠) يكذّبك ويفضح تخرصك، ويسوّد وجهك أمام أهل الفضل والعلم ممن يرون بأعينهم ولا يعتمدون النسخ المتسخة والمطبوعات المحرفة فيحكمونها على خط المؤلف ويفضلونها على نسخته التي لم يكتب غيرها، لقد كتب بخطه فوق الاسم (دكن)!

وقد عرفتك دائم المجازفة في أقوالك بذيء اللسان في شيوخك، فماذا كسبت من مثل هذه القالة غير الفضيحة وضعة القدر وانحطاط الخطر والاشتهار بالخواء؟!



(١) كشف ٥٤٧.

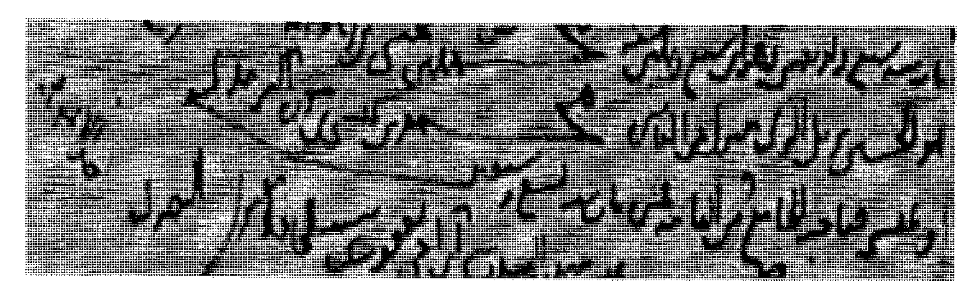
قال:

٤٧٨ـ (٦٢٠٦ تحرير) محمد بن عيسى بن سَورَة بن موسى بن الضَّحَّاك السُّلَمي التِّرمذي، أبو عيسى، صاحب الجامع: أحد الأئمة، من الثانية عشرة، مات سنة تسع وسبعين.

أقول: هكذا الترجمة عندهما، من غير تحرير ولا ضبط، ولا دقة ولا إتقان وقد سقط منها كلمات مهمات، وهي «ثقةٌ حافظٌ» بعد عبارة: «أحد الأئمة». وعبارة «ثقة حافظ» ثابتة عند عبد الوهاب عبد اللطيف (٢/ ١٩٨ الترجمة ٦٠٣)، ومصطفى عبدالقادر عطا (٢/ ١٢١ الترجمة ٦٢٢٦).

بل إن الدكتور بشارًا أثبتها في تعليقه على تهذيب الكمال (٦/ ٤٦٩ هامش الترجمة ٦١٢٢ ط٩٨)، فقال: «وقال ابن حجر في التقريب: «ثقة حافظ»!! فهل هكذا يكون التحرير؟ ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم[1].

قال بشار: بل هو التحرير والضبط والدقة والاتقان التي حُرمت منها، ولم تحظ منها بنائل، فهذا الذي جاء في طبعة عبد الوهاب عبد اللطيف ونقلته أنا في تهذيب الكمال عند تحقيقه لا أصل له بخط الحافظ ابن حجر، وهذه ترجمة الإمام الترمذي في السطرين السابع والثامن من الصفحة (٢٧٣) تكذّب زعمك وتفضح أمرك، وأمر من زادها على الحافظ ابن حجر فأرنا إياها أيها الجاهل وحوقل من أجل نفسك عسى الله جل في علاه أن يغفر لك أكاذيبك وافتراءاتك التي لا يحدها حد ولا يحصرها عد.



(١) كشف ٥٤٩ـ ٥٥٠.

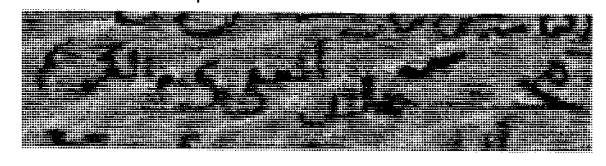
وقال:

٤٨١ـ (٦٣١٢ تحرير) **محمد بن المُعَلَّى بن عبد الكريم الهَمْداني اليامِيُّ بالتحتانية، الكوفي، نزيل الري: صدوق، من الثامنة. ت.**

وقالا في الحاشية: «**شطح قلم المصنف فكتب (س) وهو وهم لا ريب فيه، له حديث واحد عند الترمذي (٢٦٤٨)**».

أقول: لم يشطح قلم المصنف بل كتبه على الصواب... ولكنه النسخ بلا نُسَخ. فقد جاء على الصواب كما في طبعة عبد الوهاب عبد اللطيف (٢/ ٢٠٩ الترجمة ٧٢٠)، على أن هذا الهامش أخذه المحرران من محمد عوامة (ص ٥٠٧) وغيرا فيه بعض الشيء[1].

قال بشار: كيف علمت أن قلمه لم يشطح أيها الجاهل المتعالم وأنت لا تملك نسخة المؤلف ولم ترها عيناك، أبسبب أنَّ عبد الوهاب عبد اللطيف صوّبه وكتبه كذلك؟ يالضيعة العلم والمعرفة، وهذا معناه عندك أن طبعة عبد الوهاب عبد اللطيف أفضل من طبعة محمد عوامة، فلطالما كتب عبد الوهاب عبد اللطيف الرقوم صحيحة وكتبها محمد عوامة ـ فيما تقول زورًا ـ خطأ، وقد وصفتها بنفسك أنها أحسن الطبعات وأدقها، وهي كذلك إن شاء الله تعالى رغمًا عنك، ولكنه التعالم بغير علم، والكتابة بلا مسؤولية، والحقد الدفين المنبئ عن دناءة النفس وغياب الأخلاق الحميدة، فهذا خط الحافظ ابن حجر في السطر السادس من الصفحة (٢٧٧) من نسخته التي بخطه يكذّبك ويفضح افتراءك، ويكشف جهلك، ويبين حقدك على أهل الفضل والعلم:



وقال:

٤٨٢ـ (٦٣٩٩ تحرير) **محمد بن يزيد بن سنان الجَزَري، أبو عبد الله بن أبي فَرْوة الرُّهاوي، ليس بالقوي، من التاسعة، مات سنة عشرين. عس (فق).**

---

(١) كشف ٥٥١.

وقالا في الحاشية: «روى له ابن ماجة في «التفسير» كما نص المزي فأضفناه».

أقول: هكذا دلسا وكأن الحافظ سها عنه، وهما أضافاه من «تهذيب الكمال».

والحق أن الحافظ ذكره هكذا (عس فق) كما في طبعة عبد الوهاب عبد اللطيف (٢/ ٢١٩ الترجمة ٨٢٥)[1].

قال بشار: ليس التدليس من شيمنا ولا منهجنا، بل التدليس والتلبيس صنعتك وديدنك أيها الحقود العنود وقد صرت عاريًا من زينة الحياء وأنت تصف بهذه الأوصاف شيخك الذي رعاك وأكرمك حينًا من الدهر، فبدلاً من أن تحمد له صنيعه وتذكر فضله تشتمه بهذه الشتائم، وقد كنت في يوم ما تتصنّع له وتتزيّن به وتظهر إكرامه وإعظامه وإكباره وإجلاله؟

وهذا خط الحافظ ابن حجر يرحمه الله في السطر الحادي عشر من الصفحة (٢٨١) من نسخته التي بخطه يظهر الحق الذي تطلبه كذبًا وزورًا، فإن الحافظ ابن حجر لم يكتب سوى (عس). أما عبد الوهاب فإنه كتب الرقم من غير نسخة الحافظ ابن حجر، فمن منا المدلّس؟



وقال:

٤٨٣ـ(٦٤٠٥ تحرير) محمد بن يزيد الحِزَامي، الكوفي، البزاز من العاشرة....

هكذا حذفا من النص لفظة: «صدوق» وهي بعد لفظة: «البزاز» وقالا: «لم يذكر المصنف مرتبته، وهو: صدوق حسن الحديث فقد روى عنه خمسة من الثقات، وذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال أبو حاتم: «مجهول لا أعرفه»، وهو قول مدفوع برواية الجمع عنه».

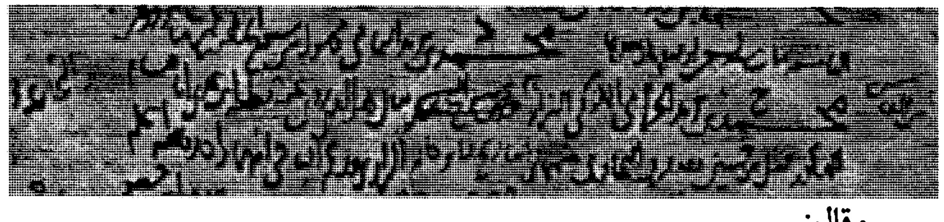
---

(١) كشف ٥٥١.

أقول: هكذا تحرف النص عليهما، فتعقبا الحافظ عليه أنه لم يذكر له مرتبة والحافظ بريء من هذا؛ فقد قال الحافظ ابن حجر: «صدوق» بعد لفظة: «البزاز» وقبل «من العاشرة» كما في طبعة عبد الوهاب عبد اللطيف (٢/ ٢٢٠ الترجمة ٨٣١).

والمر المرير أن الدكتور بشارًا قال في تعليقه على تهذيب الكمال (٦/ ٥٦٧ الترجمة ٦٢٩٨ آخر هامش ٣): «وفي التقريب: صدوق». فتأمل بين قوليهما وبين ما كتب الدكتور[1].

قال بشار: لم نحذف من النص شيئًا أيها الكذاب الحقود، وليس تحريف النصوص من شيمنا، بل من شيمك وشيم أمثالك من الجاهلين المبطلين، فهذه ترجمة محمد بن يزيد الحزامي في السطر الثامن عشر من الصفحة (٢٨١) وليس فيها هذه اللفظة، وإن كانت موجودة فدلني عليها، أم إن عبد الوهاب عبد اللطيف استعمل نسخًا أخرى كتبها الحافظ ابن حجر ولا نعلم بها؟! وليس هناك أيها المتعالم من مر مرير ولا أمر خطير بسبب نقلٍ كنتُ نقلته من طبعة عبد الوهاب عبد اللطيف وفيها «صدوق» ولم تكن عندي نسخة المؤلف، فلما وقفنا على نسخة المؤلف قلنا الصواب، فكان ماذا، وهل تعد الرجوع عن الخطأ نقيصة؟، ولا أدري من أين جاء عبد اللطيف بهذه اللفظة، فكأنها من زيادات بعض النساخ.



وقال:

٤٨٥ـ(٦٤٤٨ تحرير) مالك بن مَرْثَد، بفتح الميم والمثلثة بينهما راء ساكنة، ابن عبد الله الزِّماني: ثقة، من الثالثة. بخ ت س ق.

(١) كشف ٥٥١ ـ ٥٥٢.

أقول: قالا في الحاشية تعليقًا على (الزماني): «في الأصل: اليماني وفي «تهذيب الكمال» و«التهذيب» الزماني، ويقال: الذماري، وستأتي ترجمة أبيه مرثد برقم (٦٥٤٦) حيث قيدها بالحروف: الزماني».

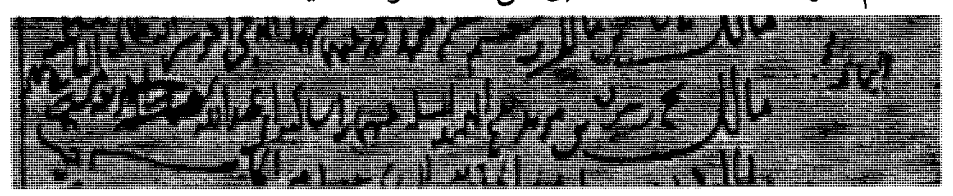
وقالا تعقيبًا على الحكم: «بل: مقبول في أحسن أحواله، فقد روى عنه اثنان، ووثقه العجلي، وذكره ابن حبان في «الثقات»».

أقول: أما زعمهما أن في الأصل: «اليماني» فلا أعتقد صحة ذلك لأمرين:

الأول: إنه جاء على الصواب في طبعة عبد الوهاب عبد اللطيف (٢/ ٢٢٦ الترجمة ٨٨٧) فلو وقع ما قالا حقًّا لما جاء صوابًا عنده.

الثاني: إن الحافظ ابن حجر نفسه قال في ضبط والده: «مرثد: بسكون الراء بعدها مثلثة، ابن عبد الله الزماني بكسر الزاي، وتشديد الميم» (التقريب: الترجمة ٦٥٤٦). فيبعد وقوع ما زعماه بعد هذين الأمرين، ثم إنهما أخذا حاشيتهما هذه من محمد عوامة وأضافا إليها (انظر: طبعتة ص ٥١٨ الترجمة ٦٤٤٨)، (ثم تكلّم على الحُكم بما لا يسوى الرد عليه وليس هو من موضوع هذا الكتاب)[1].

قال بشار: وهل العلم بما تعتقد أو لا تعتقد حتى تقول هذا الكلام الفاسد الذي لا معنى له؟! إنما يُعرف هذا بالرجوع إلى خط الحافظ ابن حجر لترى بعينيك اللتين عميتا عن رؤية الحق أن الحافظ ابن حجر كتب هذه اللفظة في حاشية النسخة مستدركًا لها من السطر الرابع من الصفحة (٢٨٤) من نسخته التي بخطه، بل وصحح عليها، فتوهم يرحمه الله. وأما قولك: «فلو وقع ما قالا حقًا لما جاء صوابًا عنده» فهو من أفسد قولٍ، لأن النص قد أُصلح قبله، ولا يدل البتة على أن الحافظ ابن حجر لم يخطئ فيه، ولكن الجهل وانعدام المعرفة هما اللذان يدفعانك إلى مثل هذه الأقوال الشنيعة.



---

(١) كشف ٥٥٣.

وقال:

٤٩٠ـ(٦٥٤٦ تحرير) مَرْثَد، بسكون الراء بعدها مثلثة، ابن عبد الله الزِّمَّاني، بكسر الزاي وتشديد الميم: مقبول، من الثالثة. بخ ت س ق.

أقول: كتبا هامشًا على لفظ الجلالة وقالا في الحاشية: «إضافة من «التهذيبين» سها عنها المصنف، ولا يستقيم الترتيب المعجمي للأسماء من غيرها».

أقول: عليهما في ذلك أمران:

الأول: إن من بدائة علم التحقيق عدم جواز إضافة شيء من قِبَل المحقق إلى النص المحقق إلا لفائدة هامة، وإذا حصل ذلك فإنه يحصر بين حاصرتين، وهما لم يحصرا لنا ما أضافاه.

الآخر: زعما أنهما أضافا، وأن ابن حجر سها، وإن كان الأول حاصلاً معهما، فإن الثاني غير حاصلٍ من الحافظ، فالنص جاء تامًّا كاملاً في طبعة عبد الوهاب عبد اللطيف (٢/ ٢٣٦ الترجمة ٩٩١) فلا يقال بعدئذٍ: «إضافة من التهذيبين»[1].

قال بشار: بل حاصل من الحافظ، فأنت تقول بغير علم ولا معرفة، وهذا خط الحافظ ابن حجر يكذّبك إذ ليس فيه «بن عبد الله»، فلا تعلّمنا بدائه علم التحقيق لأننا نوّهنا بهذه الزيادة التي زدناها، فسواء وضعت بين حاصرتين أم لم توضع فهو سِيّان، لأنه عُلِمَ بهذا التعليق أن الزيادة ليست بخط الحافظ ابن حجر. أما ما جاء في طبعة عبدالوهاب عبد اللطيف فهو مُصَلّح، ولا عبرة به، لأنه لم يشر إلى أن هذا الاسم قد سقط من نسخة المؤلف، وهذا خط الحافظ ابن حجر في السطر التاسع عشر من الصفحة (٢٨٨) من نسخته التي بخطه، فدلنا على هذا الاسم أين هو؟



(١) كشف ٥٥٦.

وقال:

٤٩٢ـ (٦٥٦٩ تحرير) مروان بن سالم الـمُـفَـقَّع، بفاء ثم قاف ثقيلة مصري: مقبول، من الرابعة .د س.

أقول: هكذا تحرف عليهما هذا النص تحريفًا شنيعًا، وقد تعقبا المصنف وقالا في الحاشية، **«هكذا قيده المصنف وما أصاب، فهو بقاف ثم بفاء: «الـمُـقَـفَّع» جوَّد المزي تقييده بخطه، وهو كذلك في «القاموس»، وكذلك سيذكره المصنف نفسه في الألقاب من كتابه هذا، فهو وهم منه رحمه الله»** .

أقول: لا أقول غير إنا لله وإنا إليه راجعون، فقد حرفا النص وتعقبا على ابن حجر، فقد قال الحافظ في التقريب: «مروان بن سالم المقفَّع، بقاف ثم بفاء ثقيلة»، طبعة عبدالوهاب (٢/ ٢٣٩ الترجمة ١٠١٩)، وطبعة مصطفى عبد القادر (٢/ ١٧١ الترجمة ٦٥٩٠).

بل إن الله ينصر الحق وأهله، فقد نقل العلماء الفهماء النجباء قول الحافظ ابن حجر على الجادة، قال العظيم آبادي في شرحه لسنن أبي داود المسمى **«عون المعبود»** (٢/ ٢٧٨): «قال في التقريب: مروان بن سالم المقفع بقاف ثم فاء ثقيلة». وكذلك قال السهار نفوري في **«بذل المجهود»** (١١/ ١٦٠): «قال في التقريب: بقاف ثم فاء ثقيلة».

ثم إن الحافظ نفسه ذكره في الألقاب من التقريب (٢/ ٥٩٧ طبعة مصطفى عبد القادر) فقال: «المقفع: مروان بن سالم»، وكذلك ذكره في تهذيب التهذيب (١٠/ ٩٣) فقال: «مروان بن سالم المقفع»، وذكره في الألقاب من تهذيب التهذيب (١٢/ ٣٥٦) فقال: «المقفع: هو مروان بن سالم»[١].

قال بشار: لم يتحرف علينا النص ولا حَرّفناه أيها المحرِّف المتعجرف الجاهل، لأنك، كما قلت لك مرارًا، لم تتعلم، ولن تتعلم إذا لم تنظف عقلك ونفسك من هذه

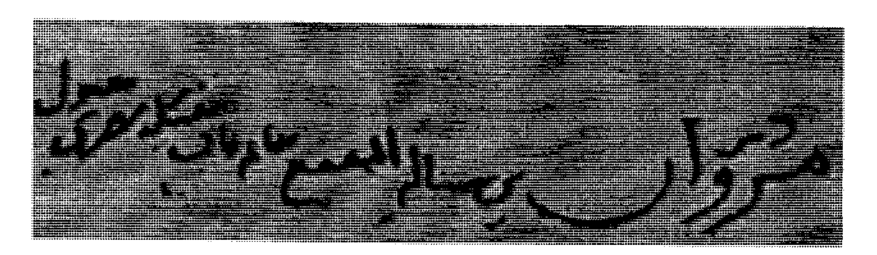
---

(١) كشف ٥٥٧ـ ٥٥٨.

السخائم وتسلك سبيل الرشاد، وتترك الحقد والعناد، فقد توهم الحافظ رحمه الله أو سبق قلمه فكتب الذي كتب، وهو واضح وضوح الشمس في رائعة النهار في السطر التاسع عشر من الصفحة (٢٨٩) من نسخته التي بخطه، وهو يفضح افتراءك وتخرصك وتشنيعك على شيخك الذي حاول تعليمك، فلم تستفد منه شيئا، فحُق لك أن تسترجع، بعد أن ظلمت نفسك بهذه الأكاذيب.

أما من روى الاسم على الوجه فقد عَلِمَ أنَّ الحافظ سها هنا أو توهم، فأخذه من مكان آخر، أو أصلحه له، ولا عبرة بهذه الاستدلالات لأن قيمتها معدومة عند توفر نسخة المؤلف التي كتبها بخطه وارتضاها ولم يكتب في حياته غيرها.

ونحن نبهنا على وهمه، وقَدّمنا الأدلة الدالة عليه، ومنها أن المؤلف ذكره على الوجه في الألقاب، فلماذا تبيع بضاعتنا علينا أيها اللجوج المعاند؟!



وقال:

٤٩٤ـ (٦٥٩٢ تحرير) المُستَمِرُّ النَّاجيُّ، بالنون والجيم، والد إبراهيم بصري: مقبول، من السابعة. ق.

أقول: كتبا بالحاشية: «**وقع في الأصل والمطبوع: (تمييز) بدلاً من رقم ابن ماجه (ق) وهو وهم جدٌّ واضح، كما هو مبين في التعليق على تهذيب الكمال**».

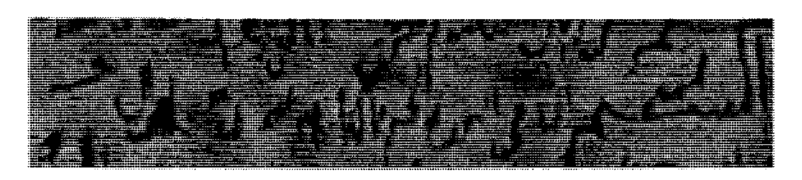
أقول: لم أجد شيئًا مما ذكرا، وفي طبعة عبد الوهاب (٢/ ٢٤١ الترجمة ١٠٤٦) جاء الرقم (ق) وليس هناك ذكر للتمييز، ولم أجد تعليقًا لهما في تهذيب الكمال (٦٤٨٥) على ذلك[1].

---

[1] كشف ٥٥٨ـ٥٥٩.

قال بشار: إن كنت لم تجد بسبب تسرعك وعدم رجوعك إلى الأصول، فقد وجدنا نحن، والحمد لله الذي جعل الطباعة ميسرة، وأيسر منها في هذه الأعصر التي يتقدم فيها العلم ويتخلف المتخلفون من أمثالك عنه ولا يفيدون منه، وهي الإفادة من التقنيات الحديثة، فهذا هو خط الحافظ ابن حجر في السطر السابع عشر من الصفحة (٢٩٠) وقد كتب الحافظ فوق الاسم «تمييز».

أما قولك الآخر: «لم أجد تعليقًا لهما في تهذيب الكمال على ذلك»، فالتعليق أيها المتسرع الجهول موجود في الهامش الخامس للصفحة (٤٣٤) من المجلد السابع والعشرين، لكننا جعلنا العهدة فيه على طبعة الشيخ محمد عوامة، فما أصبنا، ولذلك حذفناه في الطبعة المصححة من «التهذيب».



وقال:

٤٩٩ـ (٦٨٢٢ تحرير) معن بن محمد بن معن بن نَضْلة الغفاري: مقبول من السادسة. خ ت س ق.

أقول: همشا على نضلة فقالا: «**في الأصل: «ابن أبي نضلة»، وهو وهم أو سبق قلم من المصنف، وصوبناه من «التهذيبين» وغيرهما**».

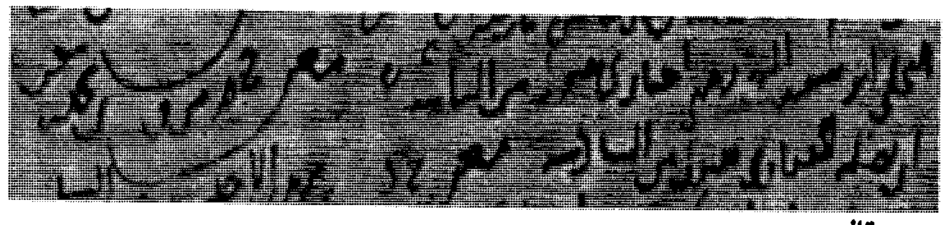
أقول جاء على الصواب في طبعة عبد الوهاب عبد اللطيف (٢/ ٢٦٧ الترجمة ١٣٠٠).

وهمشا على رقم الترمذي، فقالا: «**في الأصل و«تهذيب التهذيب»: (م) بدلاً من (ت)، وهو وهم...**»

أقول: جاء على الصواب في طبعة عبد الوهاب عبد اللطيف (٢/ ٢٦٧ الترجمة ١٣٠٠)[1].

قال بشار: لم يأتِ على الصواب في طبعة عبد الوهاب عبد اللطيف، لانه خطأ فيما يتصل بتقريب الحافظ ابن حجر وإن كان هو الصواب. ولطالما نبهتك إلى مثل هذه الأمور فلم تتنبه، ولم تستفد شيئًا رغم مكوثك عندي المدة الطويلة في حين كثرت استفادة رفاقك فتعلموا وأتقنوا هذا العلم، وبقيت أنت في جهالة جهلاء وضلالة عمياء.

وهذه ترجمة معن بن محمد الغفاري في أصل الحافظ ابن حجر في السطرين الخامس والسادس من الصفحة (٣٠٠) من نسخته التي كتبها بخطه وفيها «ابن أبي نضلة»، وفيها في الرقوم (م) بدلاً من (ت). أما صاحبك عبد الوهاب فقد نقل من مكان آخر غير التقريب، فتعلَّم، وأنَّى لك أن تتعلم!



وقال:

٥٠٩ـ (٦٩٨٨ تحرير) موسى بن عبد العزيز العدني، أبو شعيب القِنْباري، بكسر القاف وسكون النون ثم موحدة، والقنبار: حبال الليف: صدوق سيئ الحفظ من الثامنة، مات سنة خمس وسبعين. ر دق.

أقول: قالا في الحاشية: «توهم المؤلف، فكتب (س) بدلاً من (ق) وهو وهم واضح، فإن النسائي لم يرو له شيئًا، وحديثه عند ابن ماجه برقم (١٣٨٧)».

أقول: لم يتوهم المؤلف بدليل أن الرقم (ق) جاء صوابًا في طبعة عبد الوهاب عبداللطيف (٢/ ٢٨٦ الترجمة ١٤٨٢)[2].

---

(١) كشف ٥٦٠.

(٢) كشف ٥٦٧.

قال بشار: بل توهم أيها المتشوش المنفوش، وكلُّ إنسان يتوهم، فكان ماذا؟ فإن ذلك لا يحط من قدره ولا يتقص من فضله وعلمه، ولم يكن وكدنا ذلك كما تزعم لتتصدى فتدافع عنه بالباطل، وإنما اتخذته سببًا لإظهار حقدك على مَن أحسن إليك، فمثلك مثل الذي يُظهر النُّصح ويبطن الغش، ويُبدي الصَّلاح وينوي الفساد.

وهذا خط الحافظ ابن حجر في السطر العشرين من الصفحة (٣٠٦ وقد كتب (س) بدلاً من (ق) فماذا تقول أيها الذي تَصَرَّمَ حَبْلُه وانحل عقدُه؟



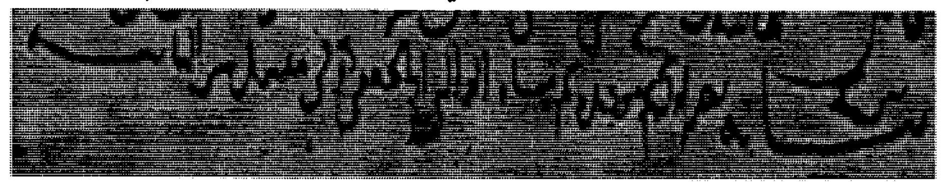
وقال:

٥١٦ـ (٧٠٩٠ تحرير) نُباتة، بضم أوله، وقيل: بفتحه ثم موحدة ثم مثناة، الوالبي أو الجعفي، كوفي: مقبول، من الثانية. س.

أقول: هذه الترجمة من الأدلة القاطعة المتواترة على قصور عمل المحررين وضعف تحريرهما، وأن لا أصل ولا أصول لديهم سوى سلخ طبعة محمد عوامة بغثها وغثيثها، وصوابها وخطأها، وعدلها ومعوجها، فحيث أصاب أصابا وحيث أخطأ أخطئا، وهذا النص مما أخطأ فيه الشيخ محمد عوامة، فتبعاه عليه لأنهما إمعة له، فقد أخطأ الشيخ محمد عوامة في الطبقة فكتب: «الثانية» وصوابه: «الثالثة» كما في النسخ الخطية المتقنة، منها مخطوطة ص(الورقة:٢٠١أ)، ومخطوطة الأوقاف (الورقة: ٢٤٣ب)، وكما في طبعة عبد الوهاب عبد اللطيف (٢/ ٢٩٧ الترجمة ٣٥)، وطبعة مصطفى عبد القادر عطا (٢/ ٢٤٠ الترجمة ٧١١٦)، ولو تتبع المحرران أصول التراجم جيدًا لما وقعا فيما وقعا فيه، فقد ذكر الحافظ عن نهجه في تقسيم الطبقات فقال: «الثانية: طبقة كبار التابعين، كابن المسيب، فإن كان مخضرمًا صرحت بذلك. الثالثة: الطبقة الوسطى من التابعين، كالحسن وابن سيرين» (التقريب ١/ ٥طبعة عبد الوهاب). ولو قابلا الكتاب على تهذيب الكمال

كما زعما لوجدا نص المزي، فقد قال: «روى له النسائي حديثًا واحدًا عن سويد بن غفلة، عن عمر في الطلاء» (تهذيب الكمال ٧/ ٣١٦ الترجمة ٦٩٧١ ط١٩٩٨)[1].

قال بشار: بل أنت أيها المتعالم الكريه لا تعرف الأصل ولا الأصول، إمّعة للطبعات الرديئة التي توقعك في المزالق ثم المهالك، فتقصم ظهرك وتذهل عقلك، فهذا الذي ذكرت كله هراء لا يسوى سماعه، فلا الشيخ محمد عوامة أخطأ ولا نحن أخطأنا، وهذا خط الحافظ ابن حجر في السطر الثاني والعشرين من الصفحة (٣١٠) وفيه «**الثانية**» واضح وضوح الشمس في رائعة النهار، يقطع لسانك الطويل، ويفضح عجبك الكاذب ورأيك غير السديد، فانظر إلى ما يخطه قلمك البائس في حق شيخك الذي جهد في تعليمك الأيام والليالي الطويلة فلم تتعلم، ومع كل هذا عدلت عن الولاء ورفضت الوفاء، وصرت لا تُحسن إلا ناسيًا، ولا تُنْصف إلا صاغرًا، تصولُ وتجولُ بين جنبات السُّوء فتنتقل من سيءٍ إلى ما هو أسوأ منه، نسأل الله جل في علاه أن يصلح أمرك فتنزوي عن هذه المهالك، وتترك هذه المعارك الخاسرة التي لا تحصد من ورائها إلا الغم والكمد.



وقال:

٥٣٣ـ (٧٤٢٧ تحرير) الوليد بن سليمان بن أبي السائب القرشي: ثقة من السادسة. مدس ق.

أقول: علقا في الحاشية على رقم أبي داود في المراسيل فقالا: «**في الأصل والمطبوع (صد) خطأ، وما أثبتناه من «تهذيب الكمال» وهو الصواب**».

أقول: جاء الرقم على الصواب في طبعة عبد الوهاب عبد اللطيف (٢/ ٣٣٣ الترجمة ٥٩) فهل أن ما أثبتاه من تهذيب الكمال، أم من طبعة عبد الوهاب؟[1]

---

(١) كشف ٥٧١.

قال بشار: ما جاء في طبعة عبد الوهاب مغيّر من غير إشارة، ومن ثم فهو خطأ فيما يتصل بتقريب الحافظ ابن حجر، لأنه يوهم أنه كذلك في الأصل. ثم لا أدري لم يستكثر علينا أن نحيل على تهذيب الكمال، وكأن تهذيب الكمال بعيد المنال؟! فهذه رقاعة ما بعدها رقاعة.

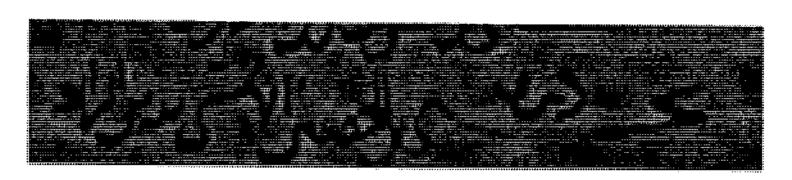
وقال:

٥٣٩ـ (٧٥٣٢ تحرير) يحيى بن الحُصَين الأحْمسي: ثقة، من الرابعة. (م) دس ق.

أقول: قالا في الحاشية: « **سقط رقم (م) من الأصل، وهو من «التهذيبين»، ورقم حديثه في «صحيح مسلم» (١٢٩٨)**».

أقول: الرقم (م) ثابت في طبعة عبد الوهاب عبد اللطيف (٢/ ٣٤٥ الترجمة ٤٥)، وطبعة مصطفى عبد القادر عطا (٢/ ٣٠٠ الترجمة ٧٥٥٩). وهو ساقط من أصل المحررين الوحيد ألا وهو طبعة الشيخ محمد عوامة (ص٥٨٩ الترجمة ٧٥٣٢)[2].

قال بشار: بل هو ساقط من نسخة الحافظ ابن حجر التي كتبها بخطه، وهذه ترجمته في السطر الرابع من تحت، في الورقة (٣٢٨) وقد كتب بكل وضوح «يحيى» ووضع فوقه (د س ق) وليس فيه حرف (م) الذي أثبته عبد الوهاب عبد اللطيف من كيسه أو كيس بعض النساخ حينما رأوا هذا الخطأ فأصلحوه من غير إشارة، وأنّى لك أن تتعلم وأنت لم تمارس هذا العلم إلا قليلاً، ومَن علّمك تحقيق النصوص، والمفاضلة بين النسخ، حتى تستدل علينا بطبعتين سقيمتين تسرق الواحدة من الأخرى، فتحكمهما في نسخة الحافظ ابن حجر، نعوذ بالله من ضياع العلم في هذا الزمن الرديء الذي صار فيه الجهال من أمثالك يظنون بأنفسهم العلم والمعرفة.



---

(١) كشف ٥٨١.

(٢) كشف ٥٨٩ـ ٥٩٠.

وقال:

٥٤١ـ (٧٦٠٣ تحرير) يحيى بن عَتيق الطُّفَاوي، بضم المهملة وتخفيف الفاء، البصري: ثقة، من السادسة، مات قبل أيوب، وكان أصغر من أيوب. خت م د س.

أقول: كتبا بالحاشية: «في الأصل: (ع) وهو وهم واضح، وما ذكرناه من الرقوم من «التهذيبين»».

هكذا قالا: مع أن الرقوم جاءت على الصواب في طبعة عبد الوهاب عبد اللطيف (٢/ ٣٥٣ الترجمة١٢٩)، وطبعة مصطفى عبد القادر عطا (٢/ ٣١٠ الترجمة ٧٦٣١)[1].

قال بشار: نعم قلنا هكذا لأن هذا هو الصواب الذي ليس فيه ارتياب، أعني الذي كتبه الحافظ ابن حجر في السطر الأول من الصفحة (٣٣٢)، ورقم (ع) واضح انظره بعينيك اللتين عميتا دائمًا عن رؤية الحق، فأصلحناه له لبشاعته مع أننا أشرنا إليه في الحاشية، وهو كغيره من الأدلة الكثيرة التي تشير إلى أن الحافظ يرحمه الله لم يحرر هذا الكتاب تحريرًا جيدًا، فكأنه اختصره على عجل، وكان يعود إليه بين المدة والأخرى فيعدل فيه ويزيد أو يحذف، وليس كما يتصور الكثيرون، فهو كتاب مختصر معتصر كتبه للطلبة العجلين الذين تقصر هممهم عن مراجعة المطولات في زمنه الذي كثر فيه الجمود وقلّ فيه العلماء البارعون.

أما ما جاء في طبعة عبد الوهاب عبد اللطيف أو غيره فهو مما أصلح بلا ريب، من تهذيب التهذيب في الأقل.



(١) كشف ٥٩٠.

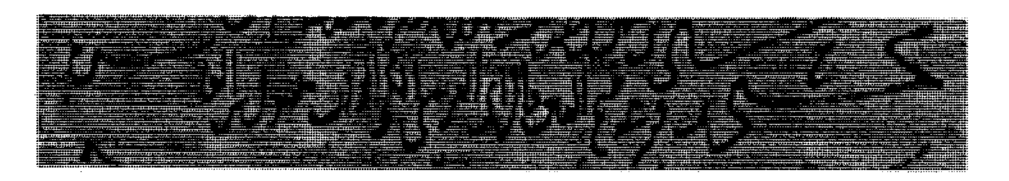
وقال:

٥٤٢ـ (٧٦٢٦ تحرير) يحيى بن قَزَعة، بفتح القاف والزاي، القرشي المكي، المؤذِّن: مقبول، من العاشرة. خ.

أقول: قالا في الحاشية: «تحرف في الأصل والمطبوع إلى: المؤدب».

أقول: في طبعة عبد الوهاب (٢/ ١٥٦ الترجمة ١٥٢) جاء على الصواب: «المؤذن»[1].

قال بشار: بل هو بخطه «المؤدب» في سطر قبل الأخير من الصفحة (٣٣٢) من نسخته التي بخطه، وحرف الباء واضح في طريقة رسمه وفي النقطة البيّنة تحته وأما الذي جاء في طبعة عبد الوهاب فهو مُصَلّح.



وقال:

٥٤٣ـ (٧٦٣٩ تحرير) يحيى بن محمد بن قيس المُحارِبي الضرير، أبو محمد المدني، نزيل البصرة، لقبه أبو زُكَير، بالتصغير: صدوق يخطئ كثيرًا، من الثامنة. بخ م مد ت س ق.

أقول: علقا في الحاشية على رقم (مد) فقالا: «في الأصل: (د)، وما أثبتناه من «التهذيبين»».

أقول: هذا الكلام غير صحيح، فقد جاء الرقم (مد) على الصواب في طبعة عبد الوهاب عبد اللطيف (٢/ ٣٥٧ الترجمة ١٦٨)[2].

---

(١) كشف ٥٩٠ ـ ٥٩١.

(٢) كشف ٥٩١.

قال بشار: بل صحيح مليح، وخط الحافظ ابن حجر يرحمه الله في السطر الرابع عشر من الصفحة (٣٣٣) من نسخته يكذِّب كل قبيح متعالم متسرع مُتَهَرِّع. وأما ما جاء في نسخة عبد الوهاب فهو مما صُوِّب للحافظ ابن حجر من غير إشارة ولا عبارة.



وقال:

٥٤٦ـ (٧٧٨٣ تحرير) يزيد بن أبي منصور الأزدي، أبو رَوْح البصري: لا بأس به، من الخامسة، ووهم من ذكره في الصحابة. قد ت.

أقول: كتبا بالحاشية: «**في الأصل: (م ت) وهو وهم جد واضح، فإن مسلمًا لم يرو له شيئًا، وإنما روى له أبو داود في القدر**».

أقول: بل هذا تسرع جد واضح، فقد جاءت الرقوم على الصواب في طبعة عبد الوهاب عبد اللطيف (٢/ ٣٧١ الترجمة٣٣٣) فلو توهم فيه الحافظ فمن أين يأتيه الصواب؟[١]

قال بشار: بل هو الصواب من غير لبس ولا ارتياب، وتسرعك بتخطئتنا جد واضح، أما كان يتعين عليك قبل أن تفتضح هذه الفضائح أن ترجع إلى نسخة الحافظ ابن حجر التي كتبها بخطه فتعرف فيما إذا كنّا على صواب أم خطأ، لكنك كما عرفتك دائمًا: متسرعٌ عَجْلان، ذاهبُ العقْلِ، تائهُ اللُّبِ، لا تعرف طريق الصواب، فهذا خط الحافظ ابن حجر في السطر الثامن من الصفحة (٣٣٩) من نسخته التي كتبها بخطه وظل يتعاهدها قرابة ربع قرن وليس فيه سوى (م ت) كما ذكرنا.



(١) كشف ٥٩٢.

أما قولك البائس المنبئ عن جهلك: « فلو توهم فيه الحافظ فمن أين يأتيه الصواب»، فهو قول فاسد، إذ أكثر ما شاهدته في هذه الطبعة قد أُصْلِحَ من قبل النساخ أو من قبله بناءً على ما جاء في «تهذيب الكمال» و «تهذيب التهذيب» ومختصرات التهذيب الأخرى.

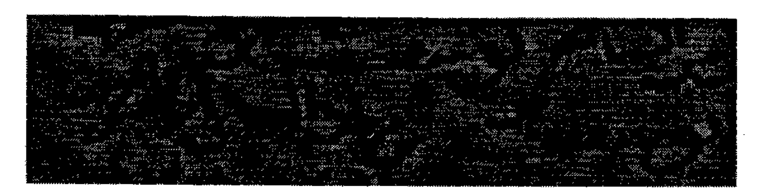
وقال:

٥٤٩ـ (٧٨٨٣ تحرير) يوسف بن مروان النَّسائي، أبو الحسن المؤذِّن نزيل بغداد: ثقة، من العاشرة، مات سنة ثمان وعشرين. س.

أقول: قالا في الحاشية: **«في الأصل: «المؤدب» خطأ، أصلحناه من «التهذيبين» وغيرهما»**

أقول: جاء على الصواب في طبعة عبد الوهاب (٢/ ٣٨٢ الترجمة ٤٥٤) وفي طبعة مصطفى عبد القادر عطا (١/ ٣٤٦ الترجمة ٧٩١٢)[1].

قال بشار: هذه مثل التي مضت، وقد تركنا الكثير منها، لأنه قول فاسد، فالأصل هو خط المؤلف، وقد كتب «المؤدب» في السطر العاشر من الصفحة (٣٤٣) من نسخته، وأما ما جاء في طبعة عبد الوهاب فقد أُصْلح.



وقال:

٥٥٠ـ (عقيب ٧٩٢١ تحرير) «آخر الأسماء، فرغت منه في ثامن شهر ربيع الأول، سنة ست وعشرين وثماني مئة».

أقول: هكذا النص عندهما، وهو هكذا في أصلها الوحيد الفرد وهو طبعة الشيخ محمد عوامة (ص ٦١٤)، وفي بقية النسخ خلاف ما أثبتاه، ففي مخطوطة

---

(١) كشف ٥٩٤.

ص(الورقة:٢٢٢ب) جاء النص هكذا: «آخر الأسماء قال مؤلفه ﷺ وأبقاه فرغت منه في ثامن شهر ربيع الأول، سنة ست وعشرين وثماني مئة»، وفي مخطوطة الأوقاف (الورقة:٢٧١أ) هكذا: «آخر الأسماء، فرغ منه مصنفه متعنا الله بوجوده في ثامن شهر ربيع الأول، سنة ست وعشرين وثمان مئة»وفي النسخ المطبوعة كطبعة عبد الوهاب عبداللطيف (٢/ ٣٨٧ الترجمة ٤٩٨)، ومصطفى عبد القادر (٢/ ٣٥١ عقيب (٧٩٥٠) هكذا: «آخر الأسماء قال مؤلفه روح الله روحه: فرغت منه في ثامن شهر ربيع الأول، سنة ست وعشرين وثماني مئة» فهل هذا هو التحقيق وضبط النص؟؟؟[1]

قال بشار: وهذه قاصمة الظهر، فهذا الجاهل قد فضح نفسه بقلمه، وأعجب ممن يعتقد أنّه يستطيع أن يحقق صفحة واحدة، فهو لا يعرف معنى التحقيق ولا أصوله، تأمل هذا الجاهل المتعالم كيف ينعى علينا إثبات ما كتبه المؤلف بخطه، ويطالبنا بالرجوع إلى ما كتبه النُّسّاخ، هل رأى أحد سفاهة مثل هذه السفاهة، أو رقاعة مثل هذه الرقاعة؟! فالنص في مخطوطه ص: «**قال مؤلفه رضي الله عنه وأبقاه**» هو قول الناسخ الذي نسخ من نسخة المؤلف، ثم نسخ صاحب هذا النسخة عنه، وهل يعقل أن يقول أحد عن نفسه: «رضي الله عنه وأبقاه»!؟.

وأما ما جاء في مخطوطة الأوقاف: «**فرغ منه مصنفه متعنا الله بوجوده**» فهو من كلام ناسخ أيضًا، أم ما جاء في آخر بعض المطبوعات: «**قال مؤلفه روح الله روحه**» من كلام المؤلف؟!

إن عجبي لا ينقطع من حماقة هذا الشاب وتسرعه وتسليطه للظن، واستعماله للوهم، وشدة إعجابه بتخريصه وثقته بتوهمه حتى يبدو عنده العلم وكأنه كهانة. وهل يستطيع إنسان أن يجد له عُذْرًا حينما يترك ما كتبه المؤلف ويذهب إلى ما كتبه النساخ من كلام في آخر نسخهم؟! فانظر أيها الجاهل المتعالم المتشبع بما لم تُعط ما كتبه الحافظ ابن حجر بخطه في آخر الصفحة (٣٤٤) من نسخته لترى جهلك وظلمك، فاستغفر ربك

---

[1] كشف ٥٩٤.

وتب إليه ولا تلج علمًا لا تفقه أدنى أولياته، فتقع في مثل هذه الفضائح وارتكاب العظائم واقتراف المآثم والجرائم. وهذا خط المؤلف يجب كل الذي قال:



ثم إنَّ عجبي لا ينقطع من بعض دور النشر التي تنشر لمن هَبَّ ودَب، فتفسد النصوص، وتسيء إلى أهل العلم، وتساعد أهل الجهالة والغباء على نشر ترهاتهم وجهالاتهم بين طلبة العلم، فيغترون بما فيها من قواعد فاسدة، وآراء غير سديدة، فيتفاقم الأمر ويستشري الجهل بينهم، كل ذلك من أجل مال ذاهب أو نعمة زائلة، وهو أمر مذمومٌ مُسْتَقبحٌ مستفظعٌ مستبشعٌ، مآله وبالٌ، وأمره نكالٌ، نسأل الله أن يهديهم سواء السبيل.

وما بقي من هذا الكتاب الضُّحكة كلُّه على هذه الوتيرة من الجهل، ومن ثم أرى أن أقف عند هذا الحد، فقد قَدَّمنا بما فيه الكفاية لبيان ما أردنا بيانه من قيام بعض الرواة والنساخ المحققين بتصويب أخطاء بعض المؤلفين اعتقادًا منهم بأن هذا من المُباح المرخّص به لا جُناح عليهم فيه ولا إثم ولا تَبِعة، مع أنَّ مثل هذا الأمر لا يحل فِعْله ولا يسع إتيانه ولا يُباح شيء منه إلا بإشارة واضحة أو تعليق، وإن قام به أهل الجهالة والغباء، حين تَسَوّروا على مؤلفات العلماء فغيروها بغير إذن منهم،فيجيء بعض مَن أمرض الله قلبه ممن ظاهره نُصح وباطنه غش فيحوّل الصواب إلى خطأ، كل ذلك من غباوته وغرارته وغمارته، فينخدع به بعض عوام الطلبة ويظنونه مصيبًا وهو مخطئ، وعارفًا وهو جاهل، فَطِنًا وهو صديُّ الذهن، سفيه الرأي.

فتأمل أخي القارئ هذه الدقائق، وكن على حذر مما ينشره بعض الناس عن أنفسهم من معارف هم منها محرومون، ينسبون أنفسهم إلى ما هم بعيدون منه، وينتحلون

ما ليس فيهم تصنّعًا وتزينًا وتحليًا، وكثير منهم ما هو إلا خسيسٌ خامل أو رذيلٌ ساقط بيّن الضَّعةِ والخمولِ والانحطاطِ والانخفاضِ.

رَبنا إنا نعوذ بأسمائك وصفاتك من المعايش المخزية، والمنافع الشائنة والأموال المحظورة، ونسألك أن تحيينا على الكتاب والسنة وتميتنا على الكتاب والسنة، وأن تجنبنا مواطن الزلل يا أرحم الراحمين.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

بسم الله الرحمن الرحيم

(ملحق)

تهافت طليعة الإيهام[1]

بشار عواد معروف

تلك آثارنا تدل علينا فانظروا بعدنا إلى الآثارِ!

تقديم:

اطلعت بفرط العجب على مقالة كتبها الدكتور عبد اللطيف هميم في العدد (٦٣) من جريدته "الرأي" بتاريخ ٢٣ ربيع الأول سنة ١٤٢١هـ الموافق ٢٥/ ٦/ ٢٠٠٠م عنونها: "الطليعة لكتاب الإيهام لما تضمنه كتابِ تحرير التقريب من الأوهام"، زعم فيها أنه ينتقد فيها عملي وعمل صديقي ورفيق دربي العلاّمة النحرير الشهير الشيخ شعيب الأرنؤوط – أطال الله في عمره ومتّعنا والمسلمين بعلمه – في كتابنا "تحرير التقريب"، الذي هو حصيلة خبرتنا وممارستنا لهذا العلم خلال أكثر من خمسة وثلاثين عامًا، وهو كتاب أثار ضجَّة في العالم الإسلامي كما قال الدكتور عبد اللطيف لما فيه من الآراء والدراسات الجادّة والقواعد المنهجيَّة المتينة، ولما فيه من تصحيحات لأحكام أعظم حافظ عرفه عصره هو الحافظ ابن حجر العسقلاني. وكنا قد نوّهنا في مقدمتنا أن عقلنا للنصيح مفتوح وأن صدرنا رحب إن شاء الله تعالى، وأننا

---

[1] نعيد نشر هذه المقالة المنشورة في جريدة "الرأي" البغدادية في ربيع الآخر سنة ١٤٢١هـ مع الاعتذار لصديقنا الفاضل الشيخ الدكتور عبد اللطيف هميم، وإنما نفعل ذلك لضرورة، وهي كشف أمر العادي السَّارق، أو صاحب اليمين الغموس، المدعو ماهر ياسين فحل، والضرورات تبيح المحظورات.

نتقبّل كل نقد علمي يؤدي إلى تصحيح بعض ما في الكتاب خدمة لهذا العلم الشريف. ولكن الذي قرأته في مقالة الدكتور عبد اللطيف كان سيلاً من التجريح الذي لا أدري ما الدافع إليه ولا الغاية المرجوّة منه، فضلاً عن أن مقالته هذه مليئة بالأغلاط الفاحشة وتحريف النصوص والجهل بأبسط قواعد هذا العلم الجليل.

ومما زاد استعجابي أن الدكتور عبد اللطيف لا بضاعة له في هذه الصناعة، ولا نعرف له فيه كتابًا، ولا حتى بحثًا أو مقالة ولا تخصصًا ولا ممارسة، ولذلك جاءت مقالته مقالة حاطب ليل لا يدري ماذا يحتطب.

والعجب من الدكتور أن يكيل الاتهامات لاثنين قضيا حياتهما في خدمة هذا العلم الشريف وألَّفا وحقّقا فيه أكثر من ثلاث مئة مجلد، وخرّجا العشرات من طلبة العلم، ونالت كتبهما وتحقيقاتهما المنزلة المحمودة بين أهل العلم في العالَمين العربي والإسلامي وطبع كل كتاب من كتبهما عدة طبعات، فهما عنده مع الأسف: مخلطان، مدلسان، متعسفان، مغرران، مقلدان، متلاعبان بالنصوص، مموهان، متناقضان، متهافتان، حاقدان، معاندان، لجوجان، مجازفان، سارقان، عديما الأمانة، والإنصاف، والمنهجية... الخ، فما ترك شتيمة إلا شتمنا بها، ولذلك فنحن قبل كل شيء مخاصمانه يوم القيامة إن شاء الله تعالى، ولا نقول إلا ما يرضي الرب سبحانه.

وها نحن أولاء نبين بإيجاز شديد تهافت هذا الإيهام الذي توهمه الكاتب، تاركين التفصيلات في الرد على كتابه المزعوم حين صدوره، لأن المقام لا يتسع لمزيد تفصيل وبيان، وبأسلوب علمي يختلف عن أسلوبه في التجريح والتشهير.

(١)

لقد اتَّهَمَنَا الدكتور عبد اللطيف بسرقة طبعة الشيخ محمد عوامة من "التقريب"، وهي دعوى باطلة، ذلك أننا اعتمدنا نسخة الحافظ ابن حجر التي بخطه ونسخة الميرغني للإفادة من تعليقاته، أما نسخة الحافظ ففي خزانة

كتبي نسخة مصورة منها وأنا مستعد أن أنشرها بتمامها على صفحات جريدته، وأما نسخة الميرغني فقد أهدانا إياها صديقنا العلاّمة الشيخ محمود ميرة حفظه الله تعالى، فلم تعد أية قيمة للنسخ الأخرى البتة، كما هو معروف في علم تحقيق النصوص الذي لو كان الدكتور يفقه أصوله لما قال الذي قاله ولما تمنى أن يجمع نسخ الكتاب ويدرسها، فوجود نسخة بخط المؤلف كمن يريد التيمم بحضور الماء.

ولا أدل على صحة هذه الدعوى من أننا صحَّحنا للشيخ محمد عوامة عشرات المواضع، كما هو ظاهر في تعليقاتنا على المجلدات الأربعة من "التحرير" والتي لا يمكن أن تصحح أو تستدرك من غير وجود النسخ الخطية. أما طبعة السيد عادل مرشد فهي مستلة من "تحرير التقريب"، وهذا من صنع الناشر مع الأسف. هذا فضلاً عن أن "تحرير التقريب" هو دراسة لكتاب "التقريب" وتحرير أحكامه، ولم يكن تحقيق الكتاب هو الهدف المباشر لهذا العمل، فما فائدة تحقيقه بعد تحقيق أصل أصله "تهذيب الكمال"؟

ومن نعم الله علينا وعميم إحسانه إلينا أن يتورط الدكتور في ما اتهمنا به من السرقة فيقع هو فيه، حيث نسب إلى نفسه في مقالته فقرة سلخها من مقدمتي لكتاب "الجامع الكبير" للإمام الترمذي الذي طبع في بيروت منذ سنة ١٩٩٦م حيث قلت معتذرًا عن الحصول على بعض النسخ الخطية (ج١ ص١٤): "وهو أمر متعذّر علينا لعدة أسباب، منها: أن العديد من هذه النسخ لا سيما العتيقة منها في إستانبول حيث نقلت إليها حينما استولى الأتراك على البلاد العربية، وهم ضنينون بها على طلبة العلم العرب لا يمكن تصويرها إلا بالرشا الباهظة، أو شد الرحال إليها، وهو أمر يكاد أن يكون متعذرًا علينا لصعوبة حصولنا على إذن بدخول هذه البلدان والتنقّل فيها في هذه السنيات العجاف لظروف خارجة عن إرادتنا، فضلاً عن بذل وافر المال مع عدم تحمّل الحال، نسأل الله حسن الختام".

فسلخ الدكتور هذا النص ونسبه إلى نفسه في جريدته، لكنه حذف منه العبارة الأخيرة "مع عدم تحمل الحال" لأن حاله يتحمّل وهو الذي أفاء الله عليه من عرض الدنيا الكثير، أما حالنا فلا يتحمّل، فنحن راضون بما قسم الله لنا من معرفةٍ حُرم منها كثير من الناس هي عندنا أغلى شيء في هذه الدنيا الفانية. كما حذف دعاءنا بحسن الختام، إذ ما زال الدكتور في عز شبابه، أما نحن فقد تعدينا سن الكهولة فتجاوزنا الستين.

(٢)

انتقد الدكتور علينا قولنا: "ويستثنى من ذلك أبو داود السجستاني صاحب السنن، فإنه قد عُرف بالاستقراء أنه لا يروي في السنن إلا عن من هو ثقة"، ثم قال: "وهذه البلية التي ذكراها قد أدت بهما إلى توثيق مئات الرواة الضعفاء على هذه القاعدة الشاذة المنكرة". ثم عزز ذلك بثمانية عشر مثالاً، أخطأ في جميعها.

وأول ما نرد على هذه البلية، فنبين أن هذه "القاعدة الشاذة المنكرة" قد قال بها قبلنا الحافظ ابن حجر نفسه الذي كتب الدكتور هذه المقالة، زعم أنه يدافع عنه، فقال في ترجمة الحسين بن علي بن الأسود العجلي من كتابه تهذيب التهذيب ٢/ ٣٤٤: "وهذا مما يدل على أن أبا داود لم يرو عنه، فإنه لا يروي إلا عن ثقة عنده"، وقال في ترجمة داود بن عمير الأزدي من تهذيب التهذيب ٣/ ١٨٠: "وقد تقدّم أن أبا داود لا يروي إلا عن ثقة"، وقد صرَّح بذلك في غير ما موضع من كتابه، فهل يعد الدكتور قول الحافظ ابن حجر بلية، وهل يعد قاعدته هذه قاعدة شاذة منكرة؟! نعوذ بالله من المجازفة.

ومما يلاحظ أن الدكتور لم يفهم القاعدة فهمًا جيدًا، وكان عليه أن يحاكمنا إلى منهجنا الذي بيَّناه في مقدمتنا للكتاب والذي يقوم على أمرين:

الأول: أن هذه القاعدة خاصة بمن روى عنهم أبو داود في السنن خاصة، ونصّنا في هذا واضح، كما نقله الدكتور نفسه.

الثاني: أننا حينما نعد هذا توثيقًا منه، فلا يعني أننا نتابعه في الحكم، فهو يعامل كما يعامل غيره من سائر أئمة الجرح والتعديل، فيقبل قوله أو يرد بعد أن يدرس حال الراوي جيدًا.

ومما يؤسف عليه أن الأمثلة الثمانية عشر التي ساقها الدكتور في مقالته أخطأ في جميعها خطأً فاحشًا، لعدم معرفته بهذا العلم وأسسه، فهو لم يدرك مدلولات الرقوم (الرموز) المستعملة في هذا الكتاب. وقد استعمل الإمام المزي وتابعه الحافظ ابن حجر لأبي داود عدة رقوم، فرقم (د) لمن روى له في السنن، ثم رقم (مد) لمن روى له في كتاب المراسيل، و(ل) لمن روى له في كتاب المسائل، و(صد) لمن روى له في كتاب فضائل الأنصار، و(خد) لمن روى له في كتاب الناسخ والمنسوخ، و(قد) لمن روى له في كتاب القدر، و(ف) لمن روى له في كتاب التفرد، و(كد) لمن روى له في كتاب مسند مالك. وهذه الرقوم يعرفها من له أدنى معرفة بهذا العلم، لكن الدكتور يجهلها جهلاً كاملاً بدليل أنه ساق المثل الأول (١٢٢)، وقد روى عنه أبو داود في كتاب المسائل وليس في كتاب السنن، وساق المثل الرابع (٤٨٠) وقد روى عنه أبو داود في كتاب المراسيل وليس في كتاب السنن، وساق المثل الثالث عشر (٣٤٣٢) وقد روى له أبو داود في كتاب الناسخ والمنسوخ وليس في كتاب السنن، فهؤلاء ممن لا تنطبق القاعدة عليهم كما بيّناه بوضوح في مقدّمتنا للتحرير ونقله هو بنصّه.

ثم ساق المثل السادس (١٣٣١) وهذا لم يرو عنه أبو داود أصلاً! إنما هو من رجال الترمذي، وقد رقم الحافظ ابن حجر عليه برقم الترمذي (ت) فقرأها الدكتور "دالاً" من كثرة دقته وتثبته في أمثلته. ونحوه المثال السابع عشر (٦٣٣٧) فهذا لم يرو عنه أبو داود أيضًا، وإنما روى عنه ابن ماجة، فرقم له الحافظ ابن حجر (ق) فقرأها الدكتور "دالاً"، من كثرة حرصه على تقريب الحافظ ابن حجر. ثم ساق المثل الرابع عشر (٣٧٠٠) وهذا لم تثبت رواية أبي

داود عنه كما نوّه الإمام المزي في تهذيب الكمال ١٦/ ٢٩٦، وإنما ذكره لأن الحافظ ابن عساكر ذكر أنه من شيوخ أبي داود، وهو وهم من ابن عساكر رحمه الله، إذ لم يقف الإمام المزي على روايته عنه ولا وقف عليها الحافظ ابن حجر، بل ولا ذكره الجياني في كتابه "شيوخ أبي داود" أصلاً. وذكر المثل السابع (١٣٣٢) وهذا لم يثبت أيضًا أن أبا داود روى عنه كما فصله الإمام المزي في تهذيب الكمال ٦/ ٣٩٤- ٣٩٥ وكما بيّنته مفصّلاً في تعليقي عليه، وإنما هو من أوهام الحافظ ابن عساكر أيضًا رحمه الله تعالى.

أما الأمثلة الأخرى فقد روى عنهم أبو داود في السنن، واعتبرنا ذلك توثيقًا منه لهم، لكن تكلّم فيهم آخرون، أو انفرد هو بالرواية عن بعضهم، فوازنّا بين الأقوال بعد استقراء أحوالهم وأصدرنا حكمنا عليهم، فمنهم من وافقنا فيهم حكم الحافظ ابن حجر كما في الأمثلة؛ الثالث (٤٧٠)، والثامن (١٤٧٣)، والتاسع (١٥٣٧)، والعاشر (١٧٥٣)، أو خالفنا فيه حكم الحافظ، كما في الأمثلة الباقية.

ثم إن الدكتور يحتطب ولا يدري ما الذي يحتطبه، فقد قال في المثال الثاني (٢٢٦): "إبراهيم بن العلاء بن الضحاك ضعفه أبو داود نفسه فقال: ليس بشيء" وأحال على تهذيب التهذيب ١/ ١٤٩. قال أفقر العباد بشار بن عواد: وهذا النقل مما أخطأ فيه الحافظ ابن حجر رحمه الله، فلا أدري من أين أتى به، فليس في الرواة الذين رووا أقوال أبي داود من قال مثل هذا القول، بل هناك نقيضه، حيث قال الآجري، وهو أشهر من روى أقوال أبي داود في الجرح والتعديل: "سألت أبا داود عنه فقال: ثقة كتبت عنه" (سؤالات الآجري ٥/ الورقة ٢٥). ثم كيف يتصوّر أن يقول إمام كبير مثل أبي داود عن شيخ: "ليس بشيء" ثم يروي عنه في السنن؟! وقد فاتت ابن حجر هذه النكتة التي رد مثيلتها قبل قليل حينما قال: "وهذا مما يدل على أن أبا داود لم يرو عنه، فإنه لا يروي إلا عن ثقة عنده" (تهذيب التهذيب ٣/ ١٨٠)، وقد

بيَّنا غير مرة أن ابن آدم خطاء، وأن كل إنسان يؤخذ من قوله ويترك إلا رسول الله ﷺ.

(٣)

وزعم الدكتور أن من تخليطاتنا الفاحشة وأباطيلنا المنكرة: أننا تجنَّينا على رواة الصحيحين، وأننا خرقنا الإجماع وخالفنا الجماهير، ثم نقل نصًّا للحافظ ابن حجر في "هدي الساري" كنا قد ذكرناه في مقدمة التحرير، فاستلبه، لكنه اقتطع من آخره ما لا يخدم غرضه، وهو قول ابن حجر أن من روى له الشيخان فإن ذلك مُقْتَضٍ لعدالته عندهما، أما النص الذي اقتطعه فهو: "هذا إذا خرج له في الأصول، فأما إن خرج له في المتابعات والشواهد والتعاليق فهذا يتفاوت درجات من أخرج لهم في الضبط وغيره..." إلى آخر النص فهو كمن يقول: ﴿ فَوَيْلٌ لِلْمُصَلِّينَ﴾ ثم يسكت.

فهذا من أقوى الأدلة على أن الشيخين قد أخرجا لبعض من تُكلم فيهم، ولا أدل على ذلك من أن الحافظ ابن حجر نفسه قد تكلّم في رجال من رجال الصحيحين على هذا المعنى المذكور في النص الذي حذفه الدكتور لعدم ملاءمته غرضه. ولو كان الحافظ ابن حجر يعتقد أن كل من روى له البخاري ومسلم ثقة باطِّراد، لما أنزل مئات الرواة ممن أخرج لهم الشيخان في صحيحيهما عن هذه المنزلة، فقال في بعضهم: "مقبول" (يعني حيث يتابع وإلا فضعيف عند التفرد)، أو "صدوق يخطئ" أو "صدوق يهم"، فلماذا لم يحاسبه الدكتور على أحكامه هذه ويعد ذلك منه تجنِّيًا على رجال الصحيحين وخروجًا على الإجماع والجمهور كما يزعم؟!

وقد ساق الدكتور لهذه المسألة سبعة وعشرين مثلاً أخطأ في جميعها، إذ لم نخالف في هذه الأحكام الإجماع والجمهور، بل اعتمدنا الإجماع والجمهور كما هو مبين في الأدلة التي سقناها في التحرير. فإذا كنا من المخلطين الفاحشين والمبطلين فإن علماء أعلامًا من أمثال إمام الأئمة الإمام المبجّل أحمد بن حنبل،

ويحيى بن معين، ويحيى بن سعيد القطان، وأبي زرعة، وأبي حاتم الرازيَيْن، وعلي بن المديني، والترمذي، وأبي داود، والنسائي، والعقيلي، وابن عدي، والذهبي، وابن حجر نفسه ينبغي أن تنطبق عليهم هذه الأوصاف المقذعة التي رمانا بها الدكتور، لأن هؤلاء جميعهم وغيرهم كانوا معتمدنا في أدلتنا التي سقناها في تلك الأحكام، وأن هؤلاء كلهم قد ضعفوا رجالاً ممن روى لهم الشيخان. وإننا على عكس ما صورنا الدكتور قد دافعنا عن الصحيحين دفاعًا علميًا مجيدًا حينما بيّنّا أن الشيخين إنما انتقيا في الأغلب الأعم الصحيح من حديث هؤلاء المتكلم فيهم.

ففي مثله الأول (٢٥٤)، قال: "إبراهيم بن مهاجر البجلي، من رجال مسلم، قالا: ضعيف يعتبر به".

قلت: هذا الرجل انتقى مسلم من حديثه حديثين صحيحين فقط توبع عليهما كما بينّاه في "التحرير"، وهو شيخ ضعفه يحيى بن معين، ويحيى بن سعيد القطان، وأبو حاتم الرازي، والنسائي، والترمذي، وابن حبان، والدارقطني، وذكرته جميع كتب الضعفاء، وما حسَّن القول فيه قليلاً سوى الإمام أحمد وتلميذه أبي داود. ومعلوم في علم الجرح والتعديل أن الجرح مقدّم على التعديل في حال التعادل، فما بال الدكتور بكل هؤلاء الذين ضعفوا هذا الراوي، هل هم من المخلطين الفاحشين المبطلين؟!

وقال في مثله الثاني (٧٢٣): "بشير بن المهاجر، من رجال مسلم، قالا عنه: ضعيف يعتبر به".

قلت: هذا الرجل ضعفه تضعيفًا شديدًا الإمام المبجل أحمد بن حنبل، فقد قال: "منكر الحديث، قد اعتبرتُ أحاديثَه، فإذا هو يجيء بالعجب". وقال ابن عدي بعد أن خبر حديثه: "روى ما لا يتابع عليه". وذكره العقيلي في كتاب الضعفاء وقال: "منكر الحديث". ولا نعلم أحدًا وثقه سوى ابن معين. وكلام إمام الأئمة أحمد فيه من الجرح المفسر الذي لا ينبغي أن يعدل إلى غيره.

وإنما انتقى مسلم من صحيح حديثه، فالضعيف الذي يعتبر به إنما يعتبر به في المتابعات والشواهد وفضائل الأعمال والزهد والرقائق، كما هو مفصل في كتب العلم، فهل يريد منا الدكتور أن نوثق من هذا حاله؟ أم أن الإمام أحمد مبطل يتقول على رجال الصحيحين؟

وقال في مثله الثالث (١١٩٨): "حسان بن حسان، من رجال البخاري، قالا عنه: ضعيف".

قلت: هذا الرجل قد روى عنه البخاري حديثين فقط، أحدهما في المغازي، والثاني في اعتمار النبي ﷺ من كتاب الحج، وقد توبع عليهما، فهما من صحيح حديثه. ولا نعلم أحدًا وثق حسانًا هذا، بل نعلم أن عالمين جليلَيْن جهبذين قد ضعفاه، أولهما أبو حاتم الرازي إذ قال: "منكر الحديث"، والثاني هو إمام أهل العراق في هذا العلم: الدارقطني، كما هو مفصل في التحرير وفي تعليقي على ترجمته من تهذيب الكمال.

وقال في مثله الرابع (١٢١٤): "الحسن بن بشر، من رجال البخاري قالا عنه: ضعيف يعتبر به".

قلت: انتقى البخاري من حديثه حديثين صحيحين كلاهما في الصلاة، قد توبع عليهما، فهما من صحيح حديثه. وقد ذكر الإمام أحمد وتلميذه أبو داود أنه روى عن زهير بن معاوية الجعفي أشياء مناكير، وضعفه النسائي، وقال ابن خراش: منكر الحديث. وقال أبو حاتم وحده: صدوق. فهؤلاء ثلاثة من أئمة الجرح والتعديل قد ضعفوه، وجرحهم مقدم على من عدله.

وقال في مثله الخامس (١٢٤٠): "الحسن بن ذكوان، من رجال البخاري، قالا عنه: ضعيف".

قلت: ما روى عنه البخاري سوى حديث واحد في الرقاق له شواهد كثيرة، وهذا الرجل ضعيف كما قلنا، ضعفه يحيى بن معين، وأبو حاتم الرازي، والنسائي، وابن أبي الدنيا، والدارقطني، وقال أحمد: "أحاديثه

أباطيل". وما حسن القول فيه سوى يحيى بن سعيد القطان، فهل هؤلاء الذين ضعفوه من المبطلين، أم من الحاقدين على البخاري ومسلم، وابن حجر الذي جاء بعدهم بست مئة عام؟!

وقال في مثله السادس (١٦٧٧): "خالد بن مخلد القطواني من رجال البخاري ومسلم، قالا عنه: ضعيف يعتبر به".

قلت: هذا الرجل قال فيه الإمام أحمد: "له أحاديث مناكير"، وقال ابن سعد: "كان منكر الحديث... وكتبوا عنه ضرورة"، وقال الجوزجاني: كان شتامًا معلنًا بسوء مذهبه (يعني يشتم أصحاب رسول الله ﷺ) وذكره زكريا الساجي، وأبو العرب القيرواني، والعقيلي، وابن عدي، وابن الجوزي، والذهبي وغيرهم في جملة الضعفاء، وقال أبو حاتم: "يكتب حديثه" (يعني للاعتبار ولا يحتج به). فإن كان هناك من مبطل فاحش ومخلط فيتعين أن يكون كل هؤلاء الذين ضعفوه على قاعدة الدكتور.

وقال في مثله السابع (٢٤٠٦): "سعيد بن النظر (كذا) البغدادي، شيخ البخاري، وقالا عنه: بل مجهول الحال، روى عنه اثنان ولم يوثقه أحد مع أنه في ثقات ابن حبان".

قلت: مجهول الحال هو الذي لا يعرف فيه تعديل، فهذا الرجل روى عنه اثنان فقط، أما ذكر ابن حبان له في كتاب الثقات فشبه لا شيء كما هو معروف في كتب المصطلح.

وقال في مثله الثامن (٢٤٦٦): "سلم بن زرير من رجال البخاري ومسلم، قالا عنه: ضعيف".

قلت: هذا الرجل ضعفه يحيى بن سعيد القطان، ويحيى بن معين، وأبو داود، والنسائي، وذكره ابن حبان في المجروحين، وهو من المجودين في هذا الكتاب، وقال: "لم يكن الحديث صناعته، وكان الغالب عليه الصلاح، يخطئ خطأً فاحشًا، لا يجوز الاحتجاج به إلا فيما يوافق الثقات. ووثقه أبو حاتم

وحده، وقال أبو زرعة: صدوق. والجرح مقدم على التعديل كما في كتب المصطلح، فهذا مما يعتبر به في الشواهد والمتابعات ويتحسن حديثه إذا توبع أو كانت للحديث شواهد، فقد أخرج له البخاري ثلاثة أحاديث، وأخرج له مسلم حديثًا واحدًا في الشواهد كما هو مفصل في "التحرير".

وقال في مثله التاسع (٣٣٩٠): "عبد الله بن أبي صالح السمان من رجال مسلم، قالا عنه: ضعيف يعتبر به".

قلت: هذا الرجل لم نخالف فيه قول الحافظ ابن حجر إذ قال فيه: "لين الحديث"، وهي معادلة لعبارة "ضعيف يعتبر به" كما بيّنّاه في مقدمة التحرير، وإنما ذكرنا ذلك لتوحيد المصطلحات، ولبيان أن مسلمًا إنما أخرج له حديثًا واحدًا اقتصر الترمذي على تحسينه. وهو الحديث الوحيد الذي له في دواوين الإسلام، فابن حجر هو الذي ضعفه، فهو المبطل المخلط على قاعدة الدكتور.

وقال في مثله العاشر (٣٩٣٦): "عبد الرحمن بن عبد الملك بن شيبة شيخ البخاري، قالا عنه: ضعيف يعتبر به".

قلت: هذا الرجل قال فيه الحافظ ابن حجر: "صدوق يخطئ" وهي ليست بعيدة عن عبارة "ضعيف يعتبر به"، فالصدوق الذي يخطئ إنما يتحسن حديثه عند المتابعة، وقد روى عنه البخاري حديثين، الأول: في صفة النبي ﷺ، والثاني: في الأطعمة، فهذان الحديثان ليسا مما احتج به البخاري في الأصول، وقد قال الحافظ ابن حجر في مقدمة الفتح ص٥٨٦ بعد أن اعترف بضعفه: "فتبين أنه (يعني البخاري) ما احتج به". وقد ضعفه ابن أبي داود وأبو أحمد الحاكم، وحينما ذكره ابن حبان في الثقات على تساهله قال: "ربما خالف". ولا نعلم أحدًا وثقه.

وقال في مثله الحادي عشر (٤٦٠٨): "عطاء، أبو الحسن السوائي من رجال البخاري قالا عنه: مجهول".

قلت: هذا الرجل تفرّد بالرواية عنه أبو إسحاق الشيباني، وقرنه

بعكرمة عن ابن عباس ولم يوثقه أحد، ولذلك قال الإمام الذهبي في الميزان: "لا يعرف"، فهو سلفنا فيه، والحديث الذي أخرجه البخاري (٤٥٧٩) إنما هو حديث عكرمة عن ابن عباس، وإنما قال أبو إسحاق الشيباني بعد أن ساقه من طريق عكرمة: "وذكره عطاء أبو الحسن السوائي، قال: أظنه عن ابن عباس". فلا يقال عن مثل هذا: إنه من رجال البخاري، فإن وجوده أو عدمه في سند الحديث واحد، لأن الحديث هو حديث عكرمة عن ابن عباس كما ذكرنا.

وقال في مثله الثاني عشر (٤٦٣٢): "عقبة بن التوأم من رجال مسلم، قالا عنه: مجهول".

قلت: هذا الشيخ تفرّد بالرواية عنه وكيع بن الجراح ولم يوثّقه أحد، ولذلك ذكره الذهبي في الميزان وقال: "لا يعرف"، فهو الذي جهله، وهو حكم صحيح لأن من تفرّد عنه واحد ولم يوثقه أحد فهو مجهول. وإنما أخرج له مسلم حديثًا واحدًا برقم (١٩٨٥) قرنه فيه وكيع بن الجراح بالأوزاعي وعكرمة بن عمار، فوجوده في السند أو عدمه سواء، فالإمام الذهبي هو المبطل المخلط على قاعدة الدكتور!

وقال في مثله الثالث عشر (٥٠٤٣): "عمرو بن أبي سلمة التنيسي، من رجال البخاري ومسلم، قالا عنه: ضعيف يعتبر به".

قلت: هذا الرجل قال فيه الحافظ ابن حجر: "صدوق له أوهام"، وهو ليس ببعيد عن حكمنا، وقد ضعفه الإمام أحمد ويحيى بن معين وزكريا الساجي والعقيلي، وقال أبو حاتم الرازي: "يكتب حديثه ولا يحتج به"، وما وثقه سوى ابن يونس المصري، وهو شبه لا شيء أمام هؤلاء الجهابذة العلماء الأعلام. وإنما أخرج له البخاري ومسلم من روايته عن الأوزاعي، وكان عنده شيء سمعه من الأوزاعي وشيء عرضه عليه وشيء أجازه له، فأخرجا مما سمعه منه، أي: أنهما انتقيا من حديثه الصحيح، فالمبطلون والمخلطون

الفاحشون هم الإمام أحمد وابن معين والساجي والعقيلي وأبو حاتم الرازي على قاعدة الدكتور، فقد تكلموا في رجل من رجال البخاري ومسلم.

وقال في مثله الرابع عشر (٥١٩٨): "عنبسة بن خالد، من رجال البخاري قالا عنه: ضعيف يعتبر به".

قلت: إنما أخرج له البخاري أربعة أحاديث فقط قرنه فيها بالإمام الثقة عبد الله بن وهب المصري، فوجوده من عدمه سواء، ولا نعلم أحدًا وثقه سوى أن أحمد بن صالح المصري قال فيه: صدوق، وهو من المتساهلين في توثيق المصريين، وقال الإمام يحيى بن عبد الله بن بكير: إنما يحدث عن عنبسة مجنون أحمق، قال: وكان يجيئني، ولم يكن موضعًا للكتابة أن يكتب عنه. وقال الإمام المبجّل أحمد بن حنبل: ما لنا ولعنبسة، أي شيء خرج علينا من عنبسة. وقال أبو حاتم: كان على خراج مصر، وكان يعلق النساء بالثدي، قال ابن القطان الفاسي: كفى بهذا في تجريحه. وقد ثبت بالأدلة هذا الفعل الإجرامي عنه، وهو انتهاك لمحارم الله مسقط لعدالته، فهل يريد الدكتور أن يعدِّل مثل هذا؟! أم أن ابن بكير راوي موطأ الإمام مالك مخلط فاحش ومبطل منكر؟

وقال في مثله الخامس عشر (٥٤٧٥): "القاسم بن عوف الشيباني، من رجال مسلم، قالا عنه: ضعيف يعتبر به".

قلت: هذا الرجل تركه الإمام شعبة بن الحجاج فلم يحدث عنه حديثًا واحدًا، وقال الإمام أبو حاتم: مضطرب الحديث ومحله عندي الصدق. وقال ابن عدي: وهو ممن يكتب حديثه (يعني في المتابعات والشواهد) وهو التعبير الذي استعملناه نفسه، وإنما أخرج له مسلم حديثًا واحدًا في صلاة الضحى انتقاه من صحيح حديثه.

وقال في مثله السادس عشر (٥٥٥٦): "قطن بن نسير من رجال مسلم، قالا عنه: ضعيف يعتبر به".

قلت: هذا الشيخ كان الإمام أبو زرعة يحمل عليه، وقال ابن عدي بعد

أن فتش حديثه ودرسه: "كان يسرق الحديث ويوصله"، وما وثقه أحد سوى أن ابن حبان ذكره في الثقات، وهو شبه لا شيء كما هو معلوم عند أهل العلم. وإنما روى له مسلم حديثًا واحدًا في المناقب، فهذا مما يعد حسنًا في مثل هذا الموضوع.

وقال في مثله السابع عشر (٥٨١٩): "محمد بن الحسن بن هلال، من رجال البخاري، قالا عنه: ضعيف يعتبر به".

قلت: هذا الشيخ قال فيه الحافظ ابن حجر "صدوق فيه لين ورمي بالقدر"، وليس ببعيد عن قولنا: "ضعيف يعتبر به في المتابعات والشواهد". وقد ضعفه الإمامان الجهبذان أبو حاتم والنسائي، وقال ابن معين وحده: ليس به بأس. وإنما أخرج له البخاري حديثًا في كتاب الأحكام ذكره عقب إسناد آخر، فوجوده أو عدمه سواء، فالمبطلان والمخلطان الفاحشان هنا هما أبو حاتم والنسائي، على قاعدة الدكتور!

وقال في مثله الثامن عشر (٦٠٩٣): "محمد بن عبد العزيز العمري، من رجال البخاري، قالا عنه: ضعيف يعتبر به".

قلت: هذا الشيخ قال فيه الحافظ ابن حجر: "صدوق يهم" وهو ليس ببعيد عن حكمنا. قال أبو زرعة: ليس بقوي، وقال أبو حاتم: كان عنده غرائب، ولم يكن عندهم بالمحمود، هو إلى الضعف ما هو. وقال البزار: لم يكن بالحافظ. ووثقه العجلي وهو من المتساهلين جدًا، وذكره ابن حبان في الثقات وقال: ربما خالف. والجرح مقدم فضلاً عن أنه قد جاء من الجهابذة. وإنما أخرج له البخاري حديثين فقط، أحدهما في التفسير، والثاني في الاعتصام، ولم يخرج له شيئًا في الأحكام.

وقال في مثله التاسع عشر (٦١٩٦): "محمد بن عمرو اليافعي، من رجال مسلم، قالا عنه: ضعيف يعتبر به".

قلت: هذا الشيخ إنما أخرج له مسلم حديثًا واحدًا عن الكهان ولم

يخرج له شيئًا في الأحكام. وقال ابن يونس: حدث بغرائب. وقال ابن عدي: في حديثه مناكير. وقال يحيى بن معين: غيره أقوى منه. وقال ابن القطان: لم تثبت عدالته. وما حسن الرأي فيه سوى يعقوب بن سفيان الفسوي حينما قال: لا بأس به. وهذا لا يعد شيئًا تجاه من ضعفه، فالذين تجنوا عليه – على قاعدة الدكتور – هم: ابن معين، وابن عدي، وابن يونس، وابن القطان الذي اقتبس الدكتور عنوان كتابه المزعوم من كتابه "الوهم والإيهام".

وقال في مثله العشرين (٦٢٥٨): "محمد بن كعب بن مالك من رجال مسلم وثقه ابن حجر، وقالا عنه: مقبول في أحسن أحواله".

قلت: لا ندري لم أطلق ابن حجر توثيقه وعلى أية قاعدة استند؟ فهذا الرجل روى عنه اثنان فقط، ولم يوثقه أحد. وإنما روى له مسلم حديثًا واحدًا، وقال ابن منجويه في "رجال صحيح مسلم": "محمد بن كعب، أو معبد بن كعب، ومعبد أصح"، وهذا يدل على أن هذا الرجل غير معروف الحال.

وقال في مثله الحادي والعشرين (٦٧٩١): "معروف بن خرَّبوذ من رجال البخاري ومسلم، قالا عنه: ضعيف يعتبر به".

قلت: هذا الشيخ ضعفه يحيى بن معين، والعقيلي، وابن حبان، وقال الإمام أحمد: ما أدري كيف حديثه، وقال أبو حاتم: يكتب حديثه (يعني للاعتبار ولا يحتج به). ولم يخرج له البخاري حديثًا، بل روى له أثرًا واحدًا في العلم رواه عن أبي الطفيل عن علي: "حدثوا الناس بما يعرفون" (١/ ٤٤). وروى له مسلم (١٢٧٥) حديثه عن أبي الطفيل أنه رأى النبي ﷺ في الحج، فهما لم يحتجا به، فالذين تجنَّوْا عليه هم ابن معين والعقيلي وابن حبان وغيرهم، على قاعدة الدكتور.

وقال في مثله الثاني والعشرين (٧٠٩١): "نبهان الجمحي، من رجال البخاري، قالا عنه: مجهول".

قلت: هذا الشيخ تفرّد بالرواية عنه سالم أبو النضر، ولم يوثقه أحد، بل

لم يسمه البخاري في روايته ولا ذكره في تاريخه أصلاً، وكل الذي قاله في حديث أبي قتادة في قصة الحمار الوحشي: "عن نافع مولى أبي قتادة، وأبي صالح مولى التوأمة، قال: سمعت أبا قتادة"، فالقاعدة تقتضي تجهيله، وإنما قال ابن حجر: "مقبول" وهي تعني عنده: أن روايته تقبل حيث يتابع، وإلا فهو ضعيف، كما بين في مقدمة التقريب.

وقال في مثله الثالث والعشرين (٧٢٨٨): "هشام بن حجير من رجال البخاري ومسلم، قالا عنه: ضعيف يعتبر به".

قلت: هذا الشيخ قال فيه الحافظ ابن حجر: "صدوق له أوهام"، وهو لا يختلف كثيرًا عن حكمنا، وقد ضعفه مطلقًا الإمام أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، ويحيى بن سعيد القطان، والعقيلي، وذكر أبو داود أنه ضُرِبَ الحدَّ بمكة، وما وثقه سوى العجلي، وابن سعد، والذهبي، وتوثيقهم تجاه الأئمة الجهابذة الذين ذكرناهم شبه لا شيء، وقال أبو حاتم: "يكتب حديثه" (يعني للاعتبار ولا يحتج به). وليس له في البخاري سوى حديث واحد في قول سليمان عليه السلام: لأطوفنَّ الليلة على تسعين امرأة، وقد توبع عليه، فالذين تجنوا عليه وأفحشوا في تخليطاتهم وأباطيلهم – على قاعدة الدكتور – هم: أحمد، وابن معين، ويحيى القطان، والعقيلي، وأبو داود!! نسأل الله السلامة.

وقال في مثله الرابع والعشرين (٧٢٩٤): "هشام بن سعد المدني من رجال مسلم، وعلق له البخاري، قالا عنه: ضعيف يعتبر به".

قلت: هذا الشيخ قال فيه الحافظ ابن حجر: "صدوق له أوهام"، وقد ضعفه الأئمة: يحيى بن سعيد القطان، وأحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، والنسائي، وابن سعد، وابن حبان، وابن عبد البر، ويعقوب بن سفيان، وقال أبو حاتم: "يكتب حديثه ولا يحتج به". وقال أبو زرعة: "شيخ محله الصدق". وقال في موضع آخر: "واهي الحديث"، ولم يوثقه كبير أحد. فماذا يريد منا الدكتور أن نقول في مثل هذا الذي أجمع العلماء على تضعيفه؟ وإنما

اعتبرنا حديثه لأن مسلمًا أخرج له. فانظر أيها الدكتور كيف يتجنى يحيى القطان والإمام أحمد وابن معين والنسائي وابن سعد والعقيلي وأبو حاتم على هذا الذي قفز القنطرة لأن مسلمًا روى له حديثًا في صحيحه، أليس هذا "من تخليطاتهم الفاحشة وأباطيلهم المنكرة"، أم ماذا؟! أم أنه قفز القنطرة بعدهم؟

وقال في مثله الخامس والعشرين (٧٤٧٦): "وهب بن ربيعة الكوفي، من رجال مسلم، قالا عنه: مجهول".

قلت: هذا الشيخ قال فيه الحافظ ابن حجر: "مقبول" (يعني حيث يتابع وإلا فضعيف)، وإنما حكمنا بجهالته لتفرد واحد بالرواية عنه ولقول الإمام الذهبي في الميزان: "لا يعرف". ولم يحتج به مسلم، بل روى له حديثًا واحدًا في أسباب النزول (٢٧٧٥)، فإن كان من مبطل فاحش ومخلط فهو الإمام الذهبي الذي جهله، وليس نحن، على قاعدة الدكتور.

وقال في مثله السادس والعشرين (٧٦٧٩): "يحيى بن يمان العجلي، من رجال مسلم، قالا عنه: ضعيف يعتبر به".

قلت: هذا الرجل قال فيه الحافظ ابن حجر: "صدوق عابد يخطئ كثيرًا وقد تغير". فعبارتنا في النتيجة هي أهون من عبارة ابن حجر، وقد ضعفه الإمام أحمد بن حنبل، والنسائي، وابن نمير، وأبو داود وقال: يخطئ في الأحاديث ويقلبها، وذكر يعقوب بن شيبة أنه ليس بحجة إذا خولف، ولا نعلم وثقه كبير أحد. وأقصى ما قال بعضهم أنه صدوق اختلط (خرف)، فلماذا لم يحاسب الدكتور كل هؤلاء الذين منعوه من قفز القنطرة؟!

وقال في مثله الأخير (٨٢٤٣): "أبو عثمان، شيخ لربيعة بن يزيد، من رجال مسلم، قالا عنه: مجهول".

قلت: الذي جهّله هو الإمام الذهبي، إذ قال في الميزان: "لا يُدرى من هو"، فهو المخلط الفاحش والمبطل المنكر الذي لم يُقَفِّز هذا الشيخ القنطرة، وإنما قال ذلك لتفرّد واحد بالرواية عنه، ولأن أحدًا لم يوثقه أصلاً، بل لا

يعرف له اسم، وقد تكون هذه الكنية لأحد الرواة الذين أخرج لهم مسلم كما بينه الحافظ ابن حجر في التقريب.

من هذا يتضح لكل منصف ذي بصيرة أننا لم نتكلم في أحاديث الصحيحين، وإنما تكلمنا كما تكلّم العلماء الأعلام قبلنا ومنهم الحافظ ابن حجر نفسه، في رجال انتقى الشيخان أحاديث معدودة من حديثهم الصحيح.

فإذا كان الأمر كما بينا والحال على ما وصفنا فلرب سائل يسأل: لماذا الكلام في هؤلاء الرجال؟ وما الحاجة إلى بيان ضعفهم؟ فنقول وبالله نستعين: إنما يراد بذلك الحكم على أحاديث هؤلاء خارج الصحيحين، إذ يأتي كثير من قليلي المعرفة بهذا العلم الجليل فيصحح أحاديث هؤلاء في الكتب الأخرى كمستدرك الحاكم وغيره، بحجة أن هؤلاء من رجال الصحيحين أو أن هذا الإسناد على شرط البخاري أو مسلم، والأمر بلا شك ليس كذلك، فهذا كله مخالف لصنيع الجهابذة الأقدمين ومنهم الشيخان، فإن الضعيف الذي يعتبر به إنما يعتبر به إذا توبع، فإن تفرَّد طُرح حديثه، وليس من ذلك في الصحيحين بحمد الله ومنِّه شيء.

كما أرى أنّ من الواجب عليَّ أن أنبه إلى مسألة علمية قد لا ينتبه إليها كثير من المعنيين بهذا الشأن وهي أن أحاديث الصحيحين كلها صحيحة، لكن مفهوم الصحة يختلف عند الشيخين من موضوع إلى آخر، فما هو صحيح في المناقب أو التفسير أو الأدب هو غير الصحيح الذي يرويانِه في الأحكام، ولذلك فهما يتساهلان بعضَ التساهل في هذه الأبواب ومثيلاتها فيعدون الحديث الحسن صحيحًا لأنه لا يُحِلُّ حرامًا ولا يحرم حلالاً. ومن هنا نفهم لماذا روى الشيخان لبعض المتكلَّم فيهم في هذه الأبواب ولم يرويا لهم شيئًا في الأحكام والحلال والحرام.

ومن العجيب أن الدكتور ذكر هذه الانتقادات التي أثبتنا وهاءها فأظهرَنا

وكأننا نتكلَّم في الصحيحين بسوء، مع أننا كان من أكبر وكدنا الدفاع عن هذين الكتابين العظيمين اللذين هما أصح الكتب في حديث رسول الله ﷺ، وكان عليه أن يذكر مئات المواضع التي تعقبنا فيها الحافظ ابن حجر الذي لم يحالفه التوفيق حينما أنزل كثيرًا من رجال الصحيحين إلى مرتبة أدنى مما هم عليهما، ففي حرف الألف فقط تعقّبناه في الأرقام (٦) و(١٧) و(٢٧) و(٤٦) و(٥٨) و(٧٦) و(٨٤) و(١١٠) و(١٥٩) و(٢٠٥) و(٢٢٢) و(٣٠٣) و(٣٣٤) و(٣٥٩)، وهم رجال احتج بهم البخاري واستعمل لفظة "صدوق" فقط لهم، وبينا أنهم ثقات لا ينبغي أن ينزلوا إلى هذه المرتبة. وكذلك فيمن أخرج لهم مسلم، ووصفهم بالصدق فقط، كما في الأرقام (١٣٣) و(١٣٨) و(١٤٥) و(٣٤٣)، أو هما من رجال الشيخين واقتصر فيهما على هذه اللفظة، وبينا أنهم ثقات، كما في (٣٥٨) و(٥٥٢) وغيرها. هذا في حرف واحد، فما بالك بالكتاب كلِّه؟

وإني لأعجب من صنيعه الذي كان ينظر فيه من جانب واحد وَقَرَتْ في ذهنه صورة مسبقة في الإساءة إلينا ولم يتعقب الحافظ ابن حجر الذي انتقد انتقادات أشد من انتقاداتنا، سواء أكان ذلك في رجال الصحيحين أم غيرهم.

ومن سخريات الزمان أن يصف الدكتور عبد اللطيف طبعة تهذيب الكمال الذي قضيت شطرًا كبيرًا من عمري في تحقيقه بأنها طافحة بالخطأ! ولا أدري من أين جاء بهذا الرأي العجيب الغريب الذي لم يقل به أحد من أهل العلم، ولا أدري إن كان يعلم أو لا يعلم بأن هذا الكتاب بمجلّداته الخمسة والثلاثين قد طبع ست طبعات وأثنى عليه العلماء في مشارق الأرض ومغاربها، ولعلي أستحيي أن أذكر له نصوص ما قاله علماء أعلام مثل: الشيخ العلاّمة سعيد حوى، والشيخ العلاّمة عبد الفتاح أبو غدة يرحمهما الله، والشيخ العلاّمة الدكتور يوسف القرضاوي وجمهور غفير من العلماء الأعلام في هذا الكتاب، فإن هذا مما يعرفه القاصي والداني، وبدلاً من أن يفتخر بعراقي استطاع خلال خمسة وثلاثين عامًا الاشتغال في هذا العلم ورغم الظروف الصعبة التي مر بها بلدنا المجاهد، وأن ينتج فيه أكثر من مئة وخمسين

مجلدًا ربما زادت صفحاتها على المئة ألف صفحة، فإنه يهاجمه كل هذا الهجوم.
ولكننا لا نقول إلا بقول الله تعالى: ﴿ وَبَشِّرِ ٱلصَّٰبِرِينَ ۝ ٱلَّذِينَ إِذَآ أَصَٰبَتۡهُم مُّصِيبَةٞ قَالُوٓاْ إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّآ إِلَيۡهِ رَٰجِعُونَ ۝ ﴾ [البقرة: ١٥٥ - ١٥٦].

ولم يتمكَّن الدكتور عبد اللطيف بعد كل هذا الهجوم العنيف إلا أن يعترف في الأقل بأنه يتعيَّن أن يُخْضَع لنا في خمس مئة ترجمة أخطأ فيها الحافظ ابن حجر، فإذا عرفنا أن التقريب قد احتوى على قرابة الثمانية آلاف وثمان مئة ترجمة، وأن قرابة خمسهم هم صحابة، معدلون أصلاً، وأن خمس الكتاب أيضًا هم ثقات لا يختلف فيهم اثنان قد أجمع العلماء على توثيقهم، وأن خمسًا آخر من الكتاب هم من الضعفاء والمتروكين والكذابين الذين لا يختلف في تجريحهم اثنان، علمنا قيمة هذه الخمس مئة ترجمة التي أخطأ فيها الحافظ ابن حجر واستطعنا بحمد الله ومنه وتوفيقه وتسديده أن نعدل هذه الأحكام التي فيها الخدمة العظمى لسنَّة المصطفى ﷺ التي بمتابعتها تكون العزَّة والكفاية والنُّصرة والفَلاح والنَّجاح، وبمخالفتها أعاذنا الله الخوف والضلال والخذلان والشقاء في الدنيا والآخرة، مع تمام إيماننا حتى الآن في الأقل أننا لم نجانب الصواب في الألفي موضع التي انتقدنا فيها الحافظ ابن حجر، كما ظهر للقارئ من تهافت طليعة الإيهام.

(٤)

وإني إذ أكتب هذا الرَّد الوجيز لأتحدى الدكتور عبد اللطيف هميم بمناظرة حول هذا الكتاب في المكان والوقت اللذين يشاء خلال شهر تموز وبدعوة أهل العلم والمعرفة بهذا الشأن، وإني أعد عدم استجابته لهذه المناظرة العلنيَّة اعترافًا بالهزيمة ﴿ رَبَّنَا لَا تُزِغۡ قُلُوبَنَا بَعۡدَ إِذۡ هَدَيۡتَنَا وَهَبۡ لَنَا مِن لَّدُنكَ رَحۡمَةًۚ إِنَّكَ أَنتَ ٱلۡوَهَّابُ ﴾ [آل عمران: ٨].

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

وكتبه

أفقر العباد بشار بن عواد

المحتويات



دار الغرب الإسلامي

تـونـس

لصاحبها الحبيب اللمسي

6 نهج الدالية بالفي - تونس – تلفون: 0021671393360 – فاكس: 0021671396545 – خليوي: 216-96-346567

DAR AL-GHARB AL-ISLAMI - B.P.: 200 - R.P. 1015 TUNIS

الرقم: 503 / 1000 / 7 / 2009

التنضيـد: المؤلف

الطباعة: شركة الريان للطباعة - بيروت - لبنان